الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة قسنطينة 1 الإخوة منتوري

كلية الحقوق

المرجع : .../ م.م.ع/2025.

قسنطينة في : 2025/11/06

مستخرج من محضر إجتماع المجلس العلمي

بتاريخ : 09 أكتوبر 2025

يشهد السيد رئيس المجلس العلمي لكلية الحقوق بجامعة قسنطينة 1 الإخوة منتوري، بأن المجلس العلمي في اجتماعه بتاريخ : 09 أكتوبر 2025، قد صادق على المطبوعة البيداغوجية للدكتور علي العرنان مولود ، المعنونة بـ: « **محاضرات في مقياس منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية** »

رئيس المجلس العلمي

أ.د سامي
رئيس المجلس العلمي
لكلية الحقوق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة قسنطينة 01 الاخوة منتوري

كلية الحقوق

قسم القانون العام

مطبوعة بيداغوجية في مقياس منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية موجهة لطلبة الماستر 01

– تخصص قانون خاص معمق –

من اعداد:

د . علي العرنان مولود

أستاذ محاضر قسم – أ-

مقدمة:

لا يراودني شك في انه إذا كان هناك من شيء يتوافق عليه غالبية الأساتذة على مستوى المؤسسات الجامعية – على الاقل – في ميادين العلوم الإنسانية – هو الحاجة الملحة لدى ابنائنا الطلبة للتحكم اكثر في تقنيات و آليات البحث العلمي ، خاصة عند اعداد مذكرات التخرج أو الرسائل الجامعية .

ذلك أنّ التحكم في هذه التقنيات – أو ما نسميه اصطلاحا– بمنهجية البحث العلمي – هو السبيل الأمثل لأعداد و اخراج بحوث ترتقي بمستوى الطالب و بمستوى التعليم العالي على حد سواء ، مع كل ما لهذا من انعكاسات على تطور مجال البحث العلمي برمته، الذي هو القاطرة التي تجر خلفها مسيرة تقدم المجتمعات في مختلف مجالات الحياة .

وإذا كان البحث العلمي – اذن – من المعايير الأساسية والرئيسية للحكم على مدى تقدم هذا البلد أو تخلفه، من خلال اعتباره المحرك الأساسي للتنمية، فإنّ المنهجية ستكون العمود الفقري للبحث العلمي ذاته.

اذ لا يمكن تصور وجود بحث علمي دون منهج دقيق، يستعمل في تناول دراسة المشكلة ويكون محددا لمختلف أبعادها و جوانبها و مسبباتها، فهو الاداة و الطريقة التي تمكّنُ من تتبع وتقصي الحقائق و إدراك المعارف و ترتيب الأفكار من اجل التوصل في النهاية الى نتائج معرفية جديدة و مقبولة.

مع هكذا أهمية ، وفي سياق تتعدد مجالات البحث العلمي سواء في شؤون حياتنا اليومية أو في ميادين النشاط المختلفة وحتى في علاقاتنا مع المجتمع، كان لزاما النظر الى مادة المنهجية في البحث العلمي ليس باعتبارها مادة من مجموعة مواد يجري تلقينها للطلبة بصفة آلية و يتم تقييم مكتسباتهم فيها بحسب ما تراكم لديهم من معارف.

بل نبغي اعتبارها محددا عاما و شاملا لكل مجالات المعرفة العلمية الاخرى ، كيف لا وهي القاسم المشترك بينها – أي المجالات العلمية جميعا، على اختلافها وخصوصيات كل منها – بما في ذلك مجال العلوم القانونية بمختلف فروعها و أقسامها.

أكثر من ذلك يمتد هذا التأثير الى مختلف مراحل الكسب المعرفي ، بداية من التفكير الى البحث الى الكتابة الى العرض و انتهاء بالنقاش .و خلال كل ذلك تكون المنهجية حاضرة حتى في كيفية استخدام الطالب لقدراته الفكرية و الذهنية .

عن الاهداف البيداغوجية من هذه المطبوعة :

من هذا المنطلق يمكن لنا الحديث عن مقاصد هذه المطبوعة البيداغوجية ، التي نريدها بمثابة دليل نظري و عملي لأبنائنا الطلبة خلال مختلف مراحل دراستهم ، لاسيما في مرحة اعداد مذكرات التخرج و رسالة البحث و المقالات العلمية .و ذلك من خلال :

- تمكين الطلبة من استدراك مكتسبات الطلبة النظرية التي حصلوها في سنوات التكوين القاعدي الأولى و الثانية في مادة المنهجية و تبويبها بشكل يسهل استخدامها عمليا
- وضع دليل علمي عملي يمكن للطلبة مستويات التخرج العودة اليه بسهولة عند اعداد مذكراتهم النهائية .و حتى بعد ذلك عند كتابة مقالاتهم العلمية و الذي نهدف من ورائه الى ما يلي:

- **تزويد الطالب بالقواعد الأساسية والمعارف النظرية المرتبطة بمفاهيم البحث العلمي.**
- **التعرف على اهمية البحث العلمي في حل المشكلات.**
- **تمكين الطالب من اعداد البحوث النظرية والتطبيقية ومذكرات التخرج وكذا الرسائل الجامعية.**
- **-التعرف على أنواع البحوث العلمية وصفات الباحث والبحث العلمي الجيد.**
- **-معرفة بعض أنواع مناهج البحث العلمي ومراحلها الأساسية.**
- **-غرس في نفسية الطالب الرغبة في البحث والموضوعية في الراي.**
- **-تعويده على ممارسة البحث في الميدان.**
- **اكساب الطالب بعض المهارات الأساسية في اعداد البحوث.**
- **ترسيخ فكرة الأمانة العلمية والبعد عن السرقة العلمية**

و لتحقيق هذه الأهداف ، كان لا بد لكل مقاربة علمية في مجال منهجية البحث العلمي أن تتضمن – على الاقل في مجالنا الذي هو مجال العلوم القانونية – جانبين اثنين أساسيين هما:

– **الجانب النظري أو التنظيري أو التأطيري (الموضوعي):** يتمحور حول دراسة المفاهيم المرتبطة بمنهجية البحث العلمي .

- **الجانب الشكلي (الإجرائي و العملي)**: و هو يتضمن بيان الكيفيات والطرق و الأساليب العلمية والفنية اللازمة للباحث لإنجاز أعماله وأبحاثه العلمية، سواء كانت هذه البحوث و الأعمال و الدراسات في صورة بحوث علمية نظرية أو في صورة تحضير و إعداد ملفات أو دراسة مواد و نصوص قانونية، أو في صورة تعليق وتحليل أحكام و قرارات قضائية بغية الوصول إلى نتائج وحقائق علمية بطرق علمية منظمة.

كما يتضمن هذا الجانب استعراضا مفصلا لمختلف مناهج البحث العلمي المعروفة ، مع بيان تطبيقاتها في مجالنا مجال العلوم القانونية

وغاية منانا أن نمكن ابنائنا الطلبة خاصة طلبة طور الماستر من هذه الادوات العلمية لنساهم و لو بقدر يسير في ترشيدهم الى افضل السبل للتحكم في تقنيات اعداد البحوث العلمية، و اولها مذكرات التخرج التي هم مقبلون عليها، كونها أو ل مشروع بحث علمي شبه مكتمل الاوصاف يقوم به الطالب الجامعي، وهي عملية تجريبية في انتظار مرحلة الدكتوراه التي بالتأكيد تكون أكثر أهمية و اكثر قيمة .

آمل أن نكون بذلك قد قدمنا ولو لبنة واحدة في تغطية النقص الذي يعاني منه الطلبة في هذه المرحلة وساهمنا و لو باليسير في تدعيم قدراتهم في مجال منهجية البحث العلمي .

من الناحية العملية – كما سبقت الاشارة – تشمل هذه المطبوعة على ثلاث محاور أساسية، يتعلق أولهما بالجانب النظري ، استعرض فيها المفاهيم النظرية المرتبطة البحث العلمي، أما المحور الثاني فأخصصه لاستعراض بشكل اكثر عملي لتقنيات البحث العلمي، وسأعتمد في ذلك على طريقة مبسطة مع تقديم امثلة توضيحية، كلما كان ذلك مفيدا .

في حين اخصص المحور الثالث لاستعراض مضامين أهم مناهج البحث العلمي مع بيان تطبيقاتها في مجال العلوم القانونية .

في مقابل هذا وانطلاقا من استنتاجاتي العملية التي سجلتها اثناء ممارسة تدريس هذه المادة لطلبة السنة الأولى مساتر قانون خاص معمق بجامعة قسنطينة 01 الاخوة منتوري- والاكيد أن الحال يجري على بقية التخصصات – اقول يتعين على أبناءنا الطلبة أن يحرصوا على التحكم في جملة من الخطوات أهمها :

- **معرفة المبادئ الأساسية للمنهجية – تلك المكتسبة في طور الليسانس –** .
- **وجوب الالتزام بصفة الصدق في صحة المعلومات والبيانات وتوثيقها.**

- أهمية توسيع اهتماماتهم المعرفية للكشف عن القيمة المضافة مما تعلموه حول مقياس منهجية البحث العلمي.

- ضرورة اكتساب القدرة و طول النفس في سبيل البحث المتواصل للوصول إلى المصادر والمراجع ذات الصلة الوثيقة بمواضيع البحث .

- الحرص على حسن تنظيم وإدارة الوقت المخصص لفترة البحث العلمي ، و عدم اغفال طريقة العمل الجماعي لأنها تمكن من المساعدة المتبادلة بين الطلبة .

ولا شك أنّ التميز بهذه المميزات بالإضافة الى الرصيد الناجم عن المكتسبات القبلية يشكلان معا الركيزة الأساسية لاستيعاب منهجية البحث العلمي بشكل فعال، حيث يستطيع الطالب الوقوف على أرضية صلبة و التسلح بالمعارف الضرورية للانخراط في هذا المجال، بكل ثقة و عن دراية تمامة بآلياته و أدواته

ذلك هو المبتغى، و الله الموفق و هو المستعان

المحور الأول : في مفاهيم و أطر منهجية البحث العلمي

أتناول في هذا المحور نقطتين اثنتين: أولهما مفهوم البحث العلمي، خصائصه و أنواعه، و في النقطة الثانية أستعرض مناهج البحث العلمي المتآلف عليها، مع التركيز على تلك المعتمدة في مجال البحث في العلوم الانسانية عامة و القانونية على وجه اخص.

أولا : مفهوم البحث العلمي ، خصائصه و أنواعه:

في هذا الإطار، سيتم التعرض لبيان مفهوم البحث العلمي ثم خصائصه و بعد ذلك إبراز مختلف أنواعه:

01 : مفهوم البحث العلمي :

لتحديد مفهوم البحث العلمي، يجب التطرق إلى تعريفه ثم بيان أهميته وذلك كالآتي:

أ- : تعريف البحث العلمي:

إن البحث العلمي هو مصطلح مركب من كلمتين هما: البحث و العلمي، سيتم بيان المقصود بكل كلمة على حدى، ثم وضع تعريف للبحث العلمي ككل.

- **مفهوم البحث:**

إن كلمة " بحث" هي مصدر للفعل الماضي بحث بمعنى طلب، فتش، سأل، اكتشف تحرى، حاول، تقصى، تتبع، فبذلك يعني البحث، الطلب و التفتيش و التقصي لحقيقة من الحقائق أو أمر من الأمور[1]

يقصد بالبحث بذل مجهود في موضوع من المواضيع لغرض الوصول إلى نتيجة، كما يعرف بكونه ذلك الجهد الذهني المبذول للوصول إلى المعرفة أو الحقيقة.

أو هو مجموعة الأعمال و الأنشطة الذهنية التي تسعى إلى اكتشاف المعرفة أو القوانين و القواعد الجديدة، و يمكن أن يكون البحث المبذول في المسائل القانونية لغرض البحث عن القواعد القانونية التي تحقق العدالة و الأمن و الاستقرار للعلاقات التي تنشأ بين أفراد المجتمع .

---

[1] كمال آيت منصور و رابح طاهير، منهجية إعداد بحث علمي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة (الجزائر)، 2003 ، ص 7

- **مفهوم العلم:**

من الناحية اللغوية يقصد بكلمة "علم" ، هو إدراك حقيقة الشيء و كنهه ، كما ينصرف معناه الى الدلالة على اليقين و المعرفة، أما اصطلاحا فهو دلالة على مجموعة الحقائق و الوقائع و النظريات ومناهج البحث التي تزخر بها المؤلفات العلمية.

و غالبا ما تستخدم كلمة علم في الوقت الحاضر للدلالة على مجموعة المعارف المؤيدة بالأدلة الحسية و جملة القوانين التي اكتشفت لتعليل كيفية حدوث الظواهر الطبيعة تعليلا مؤسسا على تلك القوانين الثابتة.[2]

كما تتمحور اغلب محاولات تحديد مفهوم العلم و تعريفه حول حقيقة أن العلم هو جزء من المعرفة يتضمن الحقائق والمبادئ والقوانين والنظريات والمعلومات الثابتة و المنسقة و المصنفة، و الطرق و المناهج العلمية الموثوق بها لمعرفة و اكتشاف الحقيقة بصورة قاطعة و يقينية.

- **تمييز العلم عن المفاهيم المشابهة:**

ليتضح معنى العلم أكثر، يجب تمييزه عن غيره من المصطلحات و المفاهيم المشابهة له و اللصيقة به في غالب الأحيان مثل: المعرفة و الثقافة و الفن، و ذلك كما يلي:

أولا: تمييز العلم عن المعرفة:

تعني المعرفة في أبسط معانيها تصورا عقليا لإدراك معنى الشيء بعد أن كان غائبا وبعبارة أخرى، فإن المعرفة هي كل ذلك الرصيد الواسع و الضخم من المعلومات و المعارف التي استطاع الإنسان أن يجمعها عبر التاريخ بحواسه و فكره.

تعتبر المعرفة ضرورية للإنسان، لأن معرفة الحقائق هي التي تساعده على فهم المسائل التي يواجهها يوميا، إذ بفضل المعلومات التي يحصل عليها يستطيع أن يتعلم كيف يجتاز العقبات التي تحول دون بلوغه الأهداف المنشودة و يعرف كيف يضع الاستراتيجيات التي تسمح له بتدارك الأخطاء.وبذلك تكون لمعرفة أوسع نطاقا من العلم فكل حقيقة علمية هي معرفة و العكس ليس بالضرورة.[3]

---

[2] رؤوف بوسعدية، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، مطبوعة بيداغوجية ألقيت على طلبة السنة الثانية حقوق، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2 السنة الجامعية 2015/2016، ص . 6-5

[3] زكي نجيب محمود، أسس التفكير العلمي، دار المعارف للطباعة والنشر، القاهرة، العدد رقم 4 من سلسلة كتابك دون سنة النشر، ص 9.

تنقسم المعرفة إلى ثلاثة أقسام:

- **المعرفة الحسية:**

هي التي اكتسبها الإنسان عن طريق حواسه، كاللمس و الاستماع و المشاهدة، و هذا النوع من المعرفة يسير لأن الحجج متوفرة و ثابتة في ذهن الإنسان، كمعرفة الإنسان لتعاقب الليل و النهار، الحرارة و البرودة.....

- **المعرفة الفلسفية:**

هذا النوع من المعرفة يتطلب النضج الفكري و التعمق في دراسة الظواهر الموجودة، و هذا يتطلب الإلمام بقوانين و قواعد علمية لاستنباط الحقائق، وذلك عن طريق البحث وإقامة الدليل على النتائج التي تحصل عليها والتي تعبر عن الحقيقة والمعرفة الصحيحة للموضوع.

- **المعرفة العلمية التجريبية:**

تقوم المعرفة الحسية على أساس الملاحظة المنظمة المقصودة للظواهر، و على أساس وضع الفروض الملائمة و التحقق منها بالتجربة، و جمع البيانات و تحليلها.

يتطلب الأمر من الباحث أن يصل إلى القوانين و النظريات العامة التي تمكنه من التعميم و التنبؤ بما يحدث للظواهر المختلفة في ظروف معينة.

تعتبر المعرفة إذن أوسع و أشمل من العلم، فهذا الأخير جزء و فرع من المعرفة حيث ينطبق العلم على المعرفة العلمية التجريبية فقط و لا يستغرق كل من المعرفة الحسية و المعرفة الفلسفية.

ب- تميز العلم عن الثقافة:

إن الثقافة هي كل القيم المادية و الروحية التي يخلقها المجتمع من خلال سير التاريخ. فالثقافة ظاهرة تاريخية يتحدد تطورها بتتابع النظم الاقتصادية والاجتماعية.

تعتبر الثقافة أيضا ذلك الكل المعقد الذي يشمل المعرفة، العقيدة، الفن، الأخلاق، القانون و العبادات و سائر القدرات التي يكتسبها الإنسان كعضو في المجتمع، و كذا أنماط الحياة و السلوك في المجتمع، فالعلم فرع صغير من فروع الثقافة وهو في نفس الوقت مؤثر و فعال فيها.

ج- تميز العلم عن الفنون

إن الفن هو المهارة والقدرة الخاصة الاستثنائية في تطبيق المبادئ والنظريات والقوانين العلمية في الواقع والميدان، مثل: الفنون الأدبية والفنون الرياضية، فنون الموسيقى.

وهو المهارة الإنسانية والمقدرة على الابتكار والإبداع والخلق، وهذه المقدرة تعتمد على عدة عوامل وصفات مختلفة و متغيرة، مثل درجة الذكاء و قوة الصبر و صواب الحكم و الاستعدادات القيادية لدى الأشخاص.

من خلال ما سبق يتضح أن هناك فرق بين العلم و الفن، كون العلم يسعى إلى فهم الظواهر وتفسيرها باستعمال أساليب علمية للتوصل إلى نتائج حقيقية.

بينما يقوم الفن ويعتمد على أساس المهارة الإنسانية و يرتكز على الملكات الذاتية والمواهب الفردية والاستعدادات الشخصية، وهو يستند إلى الاعتبارات العلمية أكثر من استناده على الاعتبارات النظرية

إذا اجتمعت صفة العلم و الفن في الشخص فإنّ ذلك يؤدي إلى بروز العبقرية والنبوغ و بعبارة أخرى فإن العالم الحقيقي يجب أن تتوفر فيه خصال وأخلاقيات الفنان و يزداد عطاؤه كلما قوى و صقل مواهبه و مهاراته الفنية بالعلم

- **تعريف البحث العلمي اصطلاحا**

بعد التعريف بكلمتي البحث و العلم و بيان المقصود بكل واحدة على حدى، يمكن إعطاء تعريف شامل للبحث العلمي و ذلك بأنه: " **التقصي المنظم بإتباع أساليب و مناهج علمية محددة للحقائق العلمية بقصد التأكد من صحتها و تعديلها أو إضافة الجديد لها**[4] .

كذلك يعرف بأنه " ***نشاط علمي منظم و طريقة في التفكير و أسلوب للنظر في الوقائع حيث يسعى إلى كشف الحقائق، معتمدا على مناهج موضوعية من أجل معرفة الارتباط بين الحقائق، ثم استخلاص المبادئ العامة و القوانين العامة التفسيرية .***"[5]

كما عرف البحث العلمي **بأنه أداة لتحليل المعارف و المعلومات بهدف الوصول إلى حقائق معينة. كما يعني الدراسة الدقيقة و المنظمة لظاهرة معينة باستخدام المنهج العلمي للوصول إلى حقائق للاستفادة منها و التحقق من صحتها.**

ما يمكن استخلاصه من خلال كل هذه التعريفات أن البحث العلمي يمثل مرتكز محوري للوصول إلى الحقائق العلمية و وضعها في إطار قواعد أو قوانين أو نظريات علمية، و يتم التوصل إلى الحقائق عن طريق البحث وفق مناهج علمية هادفة و دقيقة و منظمة باستخدام أدوات و وسائل بحثية.

---

[4] عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق اعداد البحوث العلمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001 ، ص12

[5] عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات ، مرجع سابق ص 13

.ب- أهمية البحث العلمي:

للبحث العلمي عموما و القانوني خصوصا أهمية واضحة تتجلى في وجوه عدة أهمها: -توسيع إطلاع الباحث على الوثائق العلمية المختلفة.

- صقل الشهية العلمية لدى الباحث.
- تنمية روح الاستنتاج العقلي لدى الباحث.
- الكشف عن بعض الحقائق بغية تطوير الواقع المعاش، و من ثم تطوير الواقع الاجتماعي.
- تطوير إقبال الباحث على الدراسة و البحث و التأليف.

كما تتمثل أهمية البحث العلمية لطالب الحقوق فيما يلي:

- – إبراز مدى قدرة الطالب على استيعاب المعلومات النظرية التي يتلقاها في المحاضرات و كيفية التعبير عنها وفقا لأهداف السؤال المطروح.
- – تعويد الطالب على ترتيب و تنظيم أفكاره و عرضها بشكل منسق و تسلسل منطقي.وتدريبه على الأسلوب القانوني في الكتابة، والقائم على الدقة والاختصار والوضوح وعدم التكرار، و إبعاده عن السطحية و الأسلوب السردي المألوف في كتابة البحوث العلمية.
- – التعود على استخدام الوثائق والكتب و المصادر والروابط بينهم للوصول إلى نتائج جديدة.

02- : خصائص البحث العلمي و العوامل المؤثرة فيه :

يتميز البحث العلمي بجملة من الخصائص و المميزات يمكن استخلاصها من التعريفات السابقة له كما يتأثر بجملة من العوامل[6].:

البحث العلمي بحث منهجي منظم ومضبوط:

حيث يكون إعداد البحوث العلمية وفقا للمنهجية العلمية المعتمدة في إعداد البحوث العلمية، وهو ما يتطلب من الباحث الإلمام بقواعد وأصول منهجية البحث العلمي، واستعمال وسائل وطرق علمية للتحقق من الفرضيات والنتائج المتوصل إليها.

---

[6] عبد المنعم نعيمي تقنيات إعداد البحوث العلمية القانونية المطولة والمختصرة، دار بلقيس للنشر، دار البيضاء(الجزائر) دون سنة النشر ، ص21

كما أن البحث العلمي نشاط عقلي منظم ودقيق ومخطط، حيث أن المشكلات والفروض والملاحظات والتجارب والنظريات والقوانين قد تحققت واكتشفت بواسطة جهود عقلية منظمة ومهيأة جيدا لذلك، وليست وليدة الصدفة أو أعمال ارتجالية وتحقق هذه الخاصية للبحث العلمي عامل الثقة الكاملة في نتائجه، فالتنظيم من عوامل الثقة لدى الباحث ومصدر قوته.[7]

02 : البحث العلمي بحث تجريبي(قابل للاختبار:

لأن المشكلة والظاهرة محل البحث قابلة للاختبار والتجربة، فلا يتصور وصول الباحث إلى أي نتيجة بالنسبة لبعض الظواهر دون الخضوع للتجارب العلمية، باعتبارها الأكثر مصداقية ودقة.

03- البحث العلمي بحث تفسيري:

لأنه يستخدم المعرفة العلمية لتفسير الظواهر بواسطة مجموعة من المفاهيم المترابطة تعرف بالنظريات، فيجد الباحث من خلاله تفسيرا لكل ما هو مادي من خلال التجربة.

04- البحث العلمي بحث عام ومعمم:

ذلك أن المعلومات والمعارف لا تكتسب الصفة العلمية إلا إذا كانت معممة وفي متناول أي شخص، فان لم يتمكن الباحث من تعميم نتائج بحثه التي توصل إليها على بيئة متشابهة أو على مجموع العينة التي اعتمد عليها فلا يمكن تسمية بحثه بالبحث العلمي.

05- البحث العلمي بحث حركي وتجديد:

إنّ حقائق العلم ليست مطلقة أو أبدية لا تتغير ولا تتبدل، فبما أن حقائق العلم ليست بالأشياء المقدسة أو المعصومة من الخطأ، فهي صحيحة في حدود ما يتوفر لها من الأدلة والبراهين التي تدعمها وتثبت صحتها.

فإذا ما استجدت أدلة وظروف وامكانيات جديدة تبين خطأها أو عدم صحتها، فان الحقيقة العلمية تتغير، فالبحث العلمي ينطوي دائما على تجديد واضافات في المعرفة عن طريق استبدال متواصل ومستمر للمعارف القديمة بمعارف أكثر حداثة، وهذه هي صفة البحث العلمي.

---

[7] عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ط 4 دون سنة النشر، ص2

حيث يسعى الباحث دائما لتطوير البحث العلمي، باعتباره عملية موجهة لتحديث أو تعديل أو إثراء المعرفة الإنسانية.

وما توصل إليه العالم حاليا من تطور تكنولوجي دليل على ذلك، والبحث العلمي هو الكفيل بتحقيق خاصية التراكمية التي يمتاز بها العلم، فحتى وان لم يأتي بإضافة جديدة للمعرفة يكفي أن يجمع المعارف السابقة ويفسرها بشكل تصبح فيه أكثر وضوحا.

06- البحث العلمي بحث نظر:

قد يكون البحث العلمي نظريا بحتا لا يتطلب فرضيات تكون محلا للتجريب، مثلما هو الأمر بالنسبة للبحث القانوني، وحتى في حالة ما إذا تطلب البحث العلمي صياغة حلول مقترحة ومحتملة في شكل فرضيات، فإنه من الضروري أن ينطلق من إطار نظري من خلاله يحدد الباحث الحدود المفاهيمية والإجرائية النظرية لموضوع دراسته[8].

هذا الإطار النظري الذي يستعين به الباحث في إعداد بحثه من شأنه أن يكسبه فهما أفضل لموضوع بحثه، و يتيح له أدوات اكثر للعمل فيه.

07- الموضوعي:

يجب على الباحث أن لا يترك مشاعره وآرائه الشخصية وتوجهاته تؤثر على خطوات البحث العلمي أو النتائج التي يمكن التوصل إليها من خلال البحث، فلا بد أن يكون البحث القانوني بعيدا التطرف والانحياز لجهة معينة، وأن يقبل الباحث ما توصل إليه من نتائج وان كانت مخالفة لآرائه وتوجهاته الشخصية.

08- التنبؤ:

من الخصائص المميزة للبحث العلمي أيضا هو أنه لا يقف عند حد التوصل إلى تعميمات أو تصورات نظرية معينة لتفسير الأحداث والظواهر، بل يضع ضمن أهدافه التنبؤ بما يمكن أن يحدث إذا طبقنا هذه النظريات في مواقف جديدة غير تلك التي نشأت عنها أساسا، ولكي تكون تلك التنبؤات مقبولة لا بد من التحقق من صحتها.

---

[8] عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص2

09- الأصالة:

وهي مسألة نسبية تختلف حسب نوع البحث (ماستر، دكتوراه)، والأصالة تتوفر من خلال الموضوع والعبارات وكذا أصالة المصادر والمراجع ويستند البحث الأصيل إلى أفكار وآراء جديدة، وليس مجرد السرد والنقل للمعلومات وتكديسها، بل لابد من الاستفادة منها والاستناد عليها لدعم أفكار الباحث ووجهة نظره بشأن المسألة محل البحث، وبالتالي تتوقف أصالة البحث على الموضوع ذاته وأهميته.

10- الدقة والتجريد:،

تتسم العبارات والألفاظ في المجال العلمي بالدقة والوضوح ولا مجال للغموض أو الالتباس في أية قضية، بل في الحالات التي لا يستطيع فيها العلم أن يجزم بشيء ما على نحو قاطع، يظل هذا الشيء احتماليا في ضوء أحدث معرفة وصل إليها العلم.

فيجب أن يتسم البحث القانوني بالدقة في مختلف جوانبه سواء من حيث فهم الأفكار وطرحها وتسلسلها أو معالجتها ومناقشتها.

03: أنواع البحث العلمي

يمكن تقسيم البحوث وفقا لعدة معايير ، بالتالي تتنوع أنواعها حسب المعيار المعتمد أو الزاوية التي ينظر منها.

حيث يمكن تصنيفها إلى أنواع عديدة وأشكال مختلفة.[9]

1- تصنيف البحوث حسب الغرض(دوافع البحث، الطبيعة)

تنقسم البحوث العلمية وفقا لهذا المعيار إلى بحث علمي نظري وبحث علمي تطبيقي:

أ- البحث العلمي النظري:

يقوم به الباحث بهدف الوصول إلى الإحاطة بالحقيقة العلمية وتحصيلها وفهم أشمل وأعمق لها رغبة منه في الاطلاع والطموح العلمي، بغض النظر عن التطبيقات العلمية لها. ويتناول ويدرس هذا البحث الموضوعات والأفكار العلمية الأدبية والاجتماعية، التي تعرف بالعلوم الإنسانية مثل: الأدب، الفلسفة، القانون، التاريخ والدين...إلخ.

---

[9] فتيسي فوزية، مطبوعة بيداغوجية بعنوان : منهجية البحث العلمي ، جامعة 08 ماي 1945 السنة الجامعية 2020-2021 ص 13 و ما بعدها.

وتشتق هذه البحوث عادة من المشاكل الفكرية أو ما يمكن تسميته بالمشاكل المبدئية، لذا فهي ذات طبيعة نظرية بالدرجة الأولى.

غير أن ذلك لا يمنع من تطبيق نتائجها فيما بعد على مشاكل قائمة بالفعل.، ويهدف هذا النوع من البحوث إلى الكشف عن الحقائق والمبادئ والنظريات والقوانين العلمية الجديدة، التي يمكن أن تسهم في نمو المعرفة البشرية في مجال معين.

ب- البحث العلمي التطبيقي (التجريبي)

إن غرض البحث العلمي التطبيقي ليس الوصول إلى الحقيقة النظرية، وانما يتجاوز هذا الحد ليصل إلى تكريس الجانب النظري في الابتكارات لتلبية حاجيات الإنسان في مختلف المجالات الصناعية والزراعية والاجتماعية، وذلك من خلال التطبيق العلمي لنتائج البحوث العلمية النظرية.

وبهذا نشأت التكنولوجيا التي عرفت تطورا مذهلا في وقتنا الحالي، تعتمد البحوث العلمية التطبيقية على المنهج التجريبي الذي هو أحد مناهج البحث العلمي، والذي يقوم على الملاحظة ووضع الفروض والتحقق منها بالتجربة.

واذا كان البحث العلمي التطبيقي يجد مجاله أكثر في العلوم الطبيعية، إلا أنه يمكن أن يجد مجال تطبيقه في العلوم الاجتماعية، كما هو الشأن في العلوم القانونية، علم الاجتماع وعلم النفس...إلخ..

ورغم هذا التمايز بين النوعين السابقين من البحوث، إلا أنه يوجد بينهما شكل من الترابط، فالبحث العلمي التطبيقي لا يحقق فوائده المرجوة، إلا إذا استند إلى البحث العلمي النظري، كما أن هذا الأخير يعتمد على معدات وأجهزة تكنولوجية للوصول إلى نتائج علمية جديدة، ويشكل أرضية ويمهد للبحث التطبيقي الذي يعد النتيجة العملية الملموسة لصيرورة عمليات البحث العلمي.

لذا يعرف بأنه الدراسات التي يقوم بها الباحث بهدف تطبيق نتائجها لمعالجة مشكلات قائمة واختيار النظريات والفروض لبيان مدى فاعليتها في التطبيق، وبالتالي تظهر العلاقة واضحة بين هذا النوع والنوع الأول.

2- تصنيف البحوث على أساس الاستعمال(حسب درجة العلم، التخصص)

وتنقسم البحوث وفقا لهذا المعيار إلى ما يلي:[10]

---

[10] فتيسي فوزية ، مرجع سابق ص 15 و ما بعدها

-أ- **البحث التدريبي(البحث الصفي):**

وهي بحوث قصيرة يقوم بها الطلبة في مختلف الجامعات والمعاهد في حصص الأعمال الموجهة، خلال مرحلة التدرج وما بعد التدرج، بهدف تدريبهم على كيفية إعداد البحوث العلمية من الناحية الشكلية والموضوعية.

حيث يتعود الطالب على كيفية اختيار موضوع من ضمن المواضيع المقترحة من الأستاذ، وكيفية جمع الوثائق العلمية والاطلاع عليها.

وبعد ذلك وضع خطة وفقا لمعايير علمية، كما يكتسب الطالب خلال هذه المرحلة أسلوبا علميا يساعده في التحرير، وكذلك عرض هذه البحوث أمام الطلبة والأستاذ بغرض اكتساب جرأة أدبية تساعده في تكوين نفسه استعدادا لبناء مستقبله العلمي..

ب- بحث التخرج(مذكرة التخرج):

يتم إعداد هذه البحوث في نهاية الدراسة الجامعية(الليسانس) بالنسبة لبعض التخصصات، بهدف توسيع معارف الطالب وتنظيم أفكاره وابراز مواهبه.

ولا يشترط في هذه البحوث المثالية، فالقيمة العلمية لمثل هذه البحوث تتمثل في إتباع الطالب لقواعد واجراءات وخطوات إعداد البحث، ومن ثمة إتباع التعليمات المقدمة له في هذا الشأن

ج- بحث الماستر:

وهو بحث تخصصي أعلى درجة من بحث التخرج ليسانس، وتقدر مدة التكوين في الطور الثاني (الماستر) بسنتين موزعة على أربع سداسيات، وتشتمل على مرحلتين:

* **الأولى نظرية** : تهدف إلى تعميق المعارف والتوجيه التدريجي،

* **الثانية عملية** : غايتها تدريب الطالب على البحث وتحرير مذكرة التخرج، التي يتم إعدادها خلال السداسي الرابع والأخير في مرحلة التكوين.

وتهدف مذكرة الماستر إلى تنمية قدرات الطالب على البرهنة والتفكير العلميين، وكذا الاستنتاج وشرح نتائج الأحداث وتسجيلها في شكل قابل للاستغلال.

وبصدد تحقيق هذا الهدف وتعزيزه ينبغي أن تحدد مواضيع مذكرات الماستر لتستجيب للأهداف البيداغوجية للتكوين من ناحية، ولأهداف البحث والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى.

د- بحث الماجستير:

يتعلق الماجستير بطلبة النظام الكلاسيكي، وهو البحث الذي يعده طالب الدراسات العليا (ما بعد التدرج) من أجل الحصول على درجة الماجستير، ودرجة الماجستير مرحلة دراسية عليا تلي مرحلة الليسانس في النظام الكلاسيكي، وهذه المرحلة تعد الطالب بعد ذلك للحصول على الدكتوراه.

وبحث الماجستير بحث طويل نسبيا، ويعتبر جزءا من المواد التي يستوفيها الطالب لنجاحه في الدراسات العليا والحصول على هذه الشهادة، وهذا البحث يناقش أمام لجنة من الأساتذة.

ويختلف عن البحث القصير الذي يعد بقصد تنمية المعلومات ومعالجة مشكلة معينة بطريقة تقليدية حيث يتطلب دراسة جدية.

والطالب في مرحلة الماجستير ليس ملزما بتحصيل الجديد والابتكار، لكن لا يعني ذلك ألا يحرص على أن يكون موضوع بحثه أصيلا قدر الإمكان، فالجدة والابتكار ليست الهدف الأساسي من هذا البحث، وانما الهدف منه هو " تقويم المنهج وجودة الأداء أكثر من هدف الاكتشاف والابتكار...ويركز في مناقشته على منهج الطالب ولغته وأسلوبه، أكثر من التركيز على الاكتشافات الجديد.[11]

بينما يرى البعض أن الجدة مطلوبة في هذا البحث لكن ليست بالدرجة المطلوبة في بحث الدكتوراه والمهم أن يختلف هذا البحث عن بحث الليسانس سواء في العرض أو التحليل.

هـ- بحث الدكتوراه:

ويتمثل في البحث الذي يعده الطالب لنيل درجة الدكتوراه بإعداد أطروحة ذات قيمة علمية عليا، فهو أعلى بحث تخصصي ويمثل قمة البحوث العلمية في مجال الدراسة.

فبحث الدكتوراه هو بحث علمي يساهم في النهضة العلمية في المجتمع كل ضمن تخصصه، ويصح أن يكون بحث الدكتوراه في موضوع جديد مبتكر أو موضوع سبق معالجته وذلك بالتعمق فيه أكثر أو إضافة الجديد.

---

[11] فتيسي فوزية ، مرجع سابق، ص 16.

م- المقالة:

هي بحث قصير، يتناول معالجة مشكلة أو فكرة بعينها من خلال عرض وجيز لبعض المعلومات التي تخص الموضوع، ولا يلتزم صاحب المقال بإعطاء شيء جديد، فيمكن أن تكون هناك دراسات سابقة عن هذا الموضوع.

ونجدها في المجلات العلمية المحكمة التي تخضع من خلالها لعملية التحكيم، وتقوم المقالة على مجموعة من الخطوات تبدأ بالتعريف بمشكلة المقال مرورا بتجميع المعلومات وتحليلها وتنتهي بالوصول إلى استخلاص النتائج والاقتراحات لحل المشكلة ونشرها من خلال المجلات العلمي

-ن- الورقة البحثية:

يستخدمها الباحث لنقل خبراته العلمية والبحثية للآخرين، وتتميز بالوضوح والإيجاز في التعبير والموضوعية في التحليل والتفسير، والدقة في الاستنتاج، فضلا عن الأمانة العلمية في التوثيق.

ومن أهم ما تتضمنه الورقة البحثية عنوان الورقة البحثية، المقدمة، الأهداف، الأهمية وتحديد المشكلة ومحتوى الورقة(العرض) مع التحليل والاختصار وابداء الرأي الشخصي للباحث، ثم نتائج الورقة البحثية والمقترحات في الخاتمة .

وبعدها قائمة المراجع المعتمد عليها في الورقة. وما يمكن قوله أنه ليس من السهولة بمكان أن يكتسب الطالب الجامعي القدرة على إنجاز بحث علمي مكتمل في معظم جوانبه.

إلا أنّ الاهتمام والاستعداد للتعلم والعمل بتوجيهات الأساتذة، والتدريب المستمر، من شأنه أن ينمي ويزيد من قدرات الطالب على البحث، ولعله الهدف الأساسي من البحوث على مستوى مختلف الجامعات.

رابعا :: التفكير العلمي:

لقد بات من المعلوم أن التفكير العلمي هو من كشف لنا عن معظم أسرار الكون، و سهل على الإنسان طرق التعامل مع مختلف الصعوبات التي كان يواجهها.

وما التقدم والرقي الذي وصل إليه العالم حاليا إلا نتاج هذا التفكير العلمي، لذا سنحاول دراسته فيما يأتي من خلال التطرق إلى تطور التفكير العلمي عبر التاريخ، ثم مفهوم التفكير العلمي، وأخيرا معوقات التفكير العلمي.

أولا: تطور التفكير العلمي عبر التاريخ:

تطور التفكير العلمي مع تطور المراحل التي مر بها المجتمع الإنساني إلى أن وصل إلى الطريقة العلمية الحديثة، ويمكن تقسيم تطور الفكر العلمي إلى ثلاث مراحل سنتطرق إليها فيما يأتي [12]:

1- مرحلة الفكر البدائي:

الملاحظ أن تراكم معرفة الإنسان تميز بالبطء في مراحله الأولى، لاسيما في المرحلة اللاهوتية من تفسيره للواقع، والتي أبرز معالمها العالم الاجتماعي الفرنسي كونت "Auguste Comte"[13].

ويرجع ذلك إلى سيطرة أفكار معينة على تفكير الإنسان، وممارستها لنوع من الضبط والسيطرة القوية عليه، مما أعاق الاجتهادات الفكرية الدائمة للإنسان في تفسيره لمختلف الظواهر المحيطة به.

كانت الحياة الاجتماعية في هذه الفترة تتميز بالبساطة وكان الإنسان يمارس هذه الحياة بدافع الغريزة والفطرة.

وقد ظهرت مجتمعات بدائية انخرط فيها الإنسان من أجل مقاومة الطبيعة وتحدياتها، وفي هذه المرحلة انتشرت الأسطورة والخرافة، وكان الإنسان يعتقد اعتقادا جازما بالأساطير والخرافات في تفسيره لمختلف ظواهر الطبيعة.

ويقوم التفسير الأسطوري للظواهر على مبدأ "**حيوية الطبيعة**"، والمقصود بهذا المبدأ هو صبغ الظواهر الطبيعية غير الحية بصبغة الحياة، بحيث تصبح هذه الظواهر كما لو كانت كائنات حية تحس وتنفعل و تتعاطف أو تتنافر مع الإنسان.

ومع قليل من التأمل يتضح أنّ الاسطورة تعتمد على هذا المبدأ اعتمادا أساسيا، فأسطورة "**إيزيس وأوزيريس**"، التي كان المصريون القدماء يفسرون بها فيضان نهر النيل، ما هي إلا إضفاء لطابع الحياة ولانفعالات الأحياء على ظاهرة طبيعية هي الفيضان.

---

[12] فؤاد زكريا، التفكير العلمي، العدد رقم 3 من سلسلة كتب ثقافية شهرية، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة .والفنون والآداب، الكويت، مارس 1972 ص 49 ، ذكرته أيضا فتيسي فوزية، مرجع سابق ص 18

[13] عالم وفيلسوف فرنسي (1798-1857) هو بمثابة الأب الشرعي للفلسفة الوضعية ومؤسسها، كما أنه مُطلق اسم علم الاجتماع على العلم الحالي، عرف بالتأكيد على ضرورة خلق نظريات علمية قائمة على الملاحظة، وتمتاز كتاباته بالتأمل الفلسفي العميق. وقد اقترن ذكره بالمذهب الوضعي المعتمد على تمجيد العلم وتعظيمه والتخلص من الميتافيزيقا بمعناها التقليدي ورفضها تماماً .نقلا عن موقع www. mawdou3.com. نطر بتاريخ 11أفريل 2025

كما أن أسطورة خلق العالم على يد سلسلة الآلهة التي تبدأ من "زيوس" عند اليونانيين تقوم على هذا المبدأ، حيث يكون لكل جزء من الطبيعة إله خاص به، ويسلك هذا الإله سلوكا مشابها لسلوك البشر.

وبذلك يتبين أن هناك اختلافا بين النظرة الأسطورية إلى العالم وبين النظرة العلمية الحديثة.

فإذا كانت الأسطورة تفسر غير الحي عن طريق الحي، فإنّ العلم يسعى إلى تفسير الظواهر من خلال عمليات فيزيائية وكيمائية، وهكذا فإن هذا العلم مناقض تماما لهدف التفسير الأسطوري للظواهر، وقيام الإنسان بالتفسير الأسطوري و تفسير الظواهر استنادا إلى أساطير كان أمرا طبيعيا في أول عهده بالمعرفة، حيث أصبغ ظواهر الطبيعية بصبغة الأحاسيس والخبرات التي يشعر بها، فيتصور

هذه الظواهر كما لو كانت تنفعل وتفرح وتغضب وتحب وتكره مثله، وهكذا فسر البشر كسوف الشمس في إطار التفسير الأسطوري بأن الشمس غاضبة.

2- مرحلة الفكر الديني والميتافيزيقي:

لقد تبعت مرحلة الفكر البدائي المرحلة المسماة بالميتافيزيقية من تاريخ التفكير عند الانسان الإنسان، إذ نشطت محاولاته الفكرية لكن ذلك دون وجود منهج معين يوجه عملية التفكير خلال تلك المرحلة[14].

مع أن التراث الفكري في هذه الفترة من تفكير الإنسان تزايد، إلا أن ذلك لم يكن نتيجة تنظيم أو اتباع طريقة علمية دقيقة في تحصيله.

بل جاء نتاج تصور أو تخيل فلسفي ينزع للمعاني المطلقة والمبادئ العامة الكلية، وعلى الرغم من أن هذه المرحلة قد ساهمت في تحرير فكر الإنسان من مراحله الأولى من النزوع لتفسير الظواهر بقوى خارقة، غير أنها جعلت من الميتافيزيقيا منهجا عاما للتفكير

وقد عاش الإنسان مرحلة ظهرت فيها الرسالات السماوية، منحته آفاق الرقي والتطور واستطاع أن يخرج من الظلمات إلى النور، حيث اهتمت الأديان بالجانب الروحي والعقلي للإنسان، وقد جاء خاتم الأديان مركزا على وجوب التفكير العلمي منذ نزول أول آياته، والتي دعت النبي الأمي إلى القراءة والتعلم.

---

[14] علي مراح، منهجية التفكير القانوني نظريا وعمليا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 2010، ص-ص 21-22

ومع تواصل الصياغات واستمرارية الضمانات، جاءت الدعوة إلى وجوب إعمال العقل، والى التعقل والتعلم والتفكير والتدبر والتأمل، وهي دعوة صريحة إلى التفكير المنهجي، وهو ما أدى إلى توعية العلماء المسلمين فحاولوا توظيف التفكير العلمي في معرفة حقائق الكون من خلال الاندفاع إلى عالم التجارب والبراهين والأدلة والنتائج بعيدا عن الشعوذة والدجل والخرافة والأساطير.

وكانت أوروبا في الوقت الذي كان فيه المسلمون في عصر التطور والرقي تحت سلطة الكنيسة، فقد كان العلماء ينادون بتعاليم مضادة لما تقول به الكنيسة.

ومن ثمة فمن الواجب اضطهادهم، وفي بعض الأحيان كان العلماء يتهمون بالسحر حتى تكون إدانتهم أيسر، فقد كانت الكنيسة تفسر كل الظواهر تفسيرا ميتافيزيقيا وكل مخالف لذلك يكون قد اعتدى على مبادئ الكنيسة وبالتالي يجب عقابه.

3- مرحلة التفكير الوضعي:

بعد أن شكلت المرحلة الميتافيزيقية تمهيدا لظهور الطريقة العلمية في المرحلة الوضعية، إذ تم رفض الأساليب والطرق القديمة في التفكير وتفسير الظواهر.

وبرز التأكيد على فكرة القوانين العلمية في تفسير الظواهر والواقع واخضاع المعرفة للملاحظة لا للتصور والتخيل، بعد ذلك جاء سعي الإنسان إلى تحديد العلاقات بين الظواهر، وكذا إلى تحديد مجال دائرة المعاني وجعلها نسبية، بما يتوافق ويتناسب مع طبيعة الوقائع والظواهر السائدة في المجتمع.[15]

وبذلك أكد على التفكير الوضعي وجعل منه منهجا علميا عاما، مما أسهم في تحقق تقدم العلوم في هذه المرحلة من تفكير الإنسان، وباتت معارف الإنسان مطردة في تراكمها، وأضحى للإنسان مجاله المعرفي الذي يساعده على تحديد سلوكه واتجاهاته تجاه ظواهر الوجود بشكل عام والوجود الاجتماعي في الفترة الأخيرة بشكل خاص.

كما حدث أن تبلورت الصيغ العلمية لكافة العلوم سواء الطبيعية منها أو الاجتماعية، وتقدمت مناهجها وأصبحت تسعى للكشف عن الحقائق وتحديد مميزاتها من جهة، وتفسيرها واظهار العلاقات بين خواصها من جهة أخرى.

---

[15] علي مراح ، المرجع السابق، ص22

وبات تقويم العلم مرتبط بمدى أدائه لوظيفتيْ الوصف والتفسير للظواهر التي يتناولها بالمعالجة وهكذا بات التفكير العلمي سبيلا إلى تقدم الإنسان ونهضته، وتجاوزا لمراحل جهله، وانطلاقا نحو حركة الفكر في تشخيص المشكلات، ورصد الحالة الواقعية، وتحديد معالم المشكلة.

انطلاقا مما سبق يمكن الاستنتاج أن ما يميز هذه المرحلة – المرحلة الوضعية – أنها لا تهتم إلا بما هو موضوعي موجود في الواقع بحيث يمكن ملاحظته والتأكد منه، وقد كان للنهضة العلمية في العصر الحديث دور في ازدهار التفكير العلمي.

كما أن ما وصل إليه العلم من تطور جاء نتيجة البحوث العلمية التي توصل إليها التفكير العلمي، لذا يحتل التفكير العلمي حيزا أساسيا من مجمل القدرات العقلية.

وهكذا أصبحت النظرة العلمية على مستوى المجتمعات البشرية ضرورة لا غنى عنها بالنسبة لأي مجتمع معاصر لا يرغب في أن يعيش على الهامش بين كافة المجتمعات4، وبتنا نشهد اليوم تسارع الدول المتقدمة منها والنامية لتطوير مجال البحث العلمي، وهذا الأخير مرتبط بتطور التفكير العلمي[16].

وتجدر الإشارة إلى أن عالم الاجتماع أوغست كونت مؤسس علم الاجتماع الحديث، يرى أن الفكر الإنساني مر بمراحل ثلاث في تطوره، وهي:

* **المرحلة الأولى:**

وهي المرحلة الحسية، واعتمد فيها الإنسان على حواسه، دون محاولة معرفة العلاقات القائمة بين الظواهر، لذا كانت مرحلة للوصف وليس للفهم.

* **المرحلة الثانية:**

وهي مرحلة المعرفة الفلسفية التأملية أو مرحلة البحث عن الأسباب والعلل الميتافيزيقية البعيدة عن الواقع

* **المرحلة الثالثة.**

وهي مرحلة المعرفة العلمية التجريبية أو مرحلة نضج التفكير البشري، وتفسير الظواهر تفسير علمي وادراك العلاقات القائمة بينها.

---

[16] فتيسي فوزية ، مرجع سابق ص 21

ويرى بعض الباحثين بأن الفكر الإنساني مر بثلاث مراحل أخرى، تمثلت في المرحلة الخيالية، المرحلة الدينية والمرحلة العلمية.

حيث تميزت المرحلة الخيالية بمحاولة تفسير الظواهر بإرجاعها إلى الأرواح، وتميزت المرحلة الدينية الميتافيزيقية بمحاولة تفسير الظواهر بإرجاعها إلى علل غيبية، وظل هذا الأسلوب مسيطرا خلال العصور الوسطى حتى بدأت أفكار فرانسيس بيكون في الظهور، حينها بدأت المرحلة الثالثة وهي التفسيرات العلمية للظواهر.

ثانيا: مفهوم التفكير العلمي

إن من الثابت في مجال البحث العلمي أن الإحاطة بمفهوم الشيء أمر ضروري للتناول الدقيق له ويعتبر خطوة هامة ودقيقة تساعد على بيان المقصود من المصطلح، وبالتالي تمييزه عن غيره من المصطلحات الأخرى.

لذا سنتعرض فيما يلي إلى تعريف البحث العلمي، أنواع التفكير، أساليب التفكير العلمي، وأخيرا خصائص التفكير العلمي.

1- تعريف التفكير العلمي:

يعرف التفكير بأنه: "نشاط العقل في حل المعضلات والمشاكل التي تواجه الإنسان، ومحاولة التكيف مع بيئته وفهم ما يصادفه من ظواهر. ويشمل نشاط العقل القدرات العقلية والملكات الفكرية التي هي عمليات ذهنية معقدة كالإدراك والتحليل والاستنتاج والتخيل والذاكرة...إلخ التي تسعى المنهجية إلى تحقيقها.

كما يعرف بأنه "كل نشاط عقلي، أدواته الرموز، صور ذهنية، مقاييس، ألفاظ، أرقام، تعبيرات، صيغ رياضية...الخ[17]، وبالتالي فهو يشمل جميع العمليات العقلية والتصورات وعمليات الحكم والفهم والاستدلال والتعليل والتعميم".

وهذا يعني أن البحث العلمي يعتمد على التفكير بشكل كبير، حيث يمكن القول أن البحث العلمي يعد أرقى النشاطات العقلية التي تسعى لفهم ظاهرة محددة باستعمال المنهج العلمي بهدف الحصول على الحقائق، التي يمكن الاستفادة منها أو التحقق من صحتها..

---

[17] علي مراح المرجع السابق، ص46 ، ذكرته أيضا فتيسي فوزية ، مرجع سابق ص 22

أما التفكير العلمي فيعرف بأنه: "هو الأسلوب الذي يعالج به الدارس المعلومات والأفكار حتى يمكنه فهم العالم الذي يحيط به. فالتفكير نشاط عقلي هادف يمكننا من تقدير المشكلات وحلها.

وبالاعتماد على التفكير العلمي يمكن تفسير البيانات واتخاذ القرارات وفهم الأفكار والمفاهيم. وبذلك يعد التفكير العلمي طريقة في النظر للأشياء ترتكز في الأساس على العقل والبرهان المقنع بالتجربة أو حتى بالدليل.

وهذه الطريقة يمكن أن نجدها لدى شخص لم يكتسب تدريبا خاصا في أي مجال من مجالات العلم، كما قد يفتقر إليها أشخاص لهم معارف علمية.[18]

2- أنواع التفكير

تطور التفكير العلمي مع المراحل التي مر بها المجتمع الإنساني حتى وصل إلى الطريقة العلمية الحديثة.

وفقا لذلك اعتمد الإنسان عدة طرق وأساليب في التفكير لحل مشاكله و تفسير ظواهر بيئية والتي مزال يلجأ إليها بعض الناس أحيانا لمواجهة مختلف المشاكل و يمكن حصر هذه الأنواع من التفكير في:

2-1- التفكير الخرافي:

تعتمد على طريقة العادات و التقاليد في حل المشكلات، ويستند فيها الإنسان على أسباب غيبية غير صحيحة لتفسير أو حل مشكلات بيئية.

2-2- التفكير عن طريق المحاولة و الخطأ:

ويعتمد على الخبرة الشخصية للوقت والجهد، ورغم قيمتها إلا أن هذه الخبرة عرضة لعوامل شتى تقلل من صلاحيتها وكفايتها في الحكم على الأشياء كما أنها ذاتية ومضيعة للوقت و الجهد؛

2-3- التفكير بعقول الآخرين (الاتكالي):

يقصد بالتفكير الاتكالي ، ذلك النمط من التفكير الذي ينطلق من الاعتماد على معارف مكتسبة مستبقة تشكل منطلقات تكاد تكون مقدسة في فكر الباحث، و يشعر حيالها بنوع من القداسة، بحث لا يمكنه تجاوزها غالبا ما يتعلق الامر هنا بالمعارف المرتبطة ببعد ميتافيزيقي أو روحي أو ديني، التي ينتجها الكهنة والعرافون أو رجال الدين .

---

[18] نفس المرجع ص 47

كما يمكن أن تنشأ حالة الاعتقاد المطلق في وجهة نظر معينة أو اتجاه فكري معين ، يسيطر على عقل الباحث فيتعصب له ، وبالتالي لا يتيح له اية امكانية لبلورة رؤية جديدة أو مغايرة .

2-4- التفكير الخيالي: ويعتمد على الوهم أو الخيال لأنه يتخيل أشياء غير موجودة ويحاول تجسيدها في الواقع.

2-5- التفكير العلمي: بعد ذلك توصل التفكير البشري إلى المرحلة الوضعية أو العلمية، والتي تهتم بكل ما هو موضوعي موجود في الواقع ويمكن ملاحظته والتأكد منه..

3- أساليب التفكير العلمي:

تقوم عمليات التفكير العلمي على ما يلي:

3-1- التفكير النقدي (التقييم والمراجعة):

وفقا لهذا النمط من التفكير فإن البحث ليس مجرد جمع بيانات، ومعلومات وحقائق...، وانما تفسير الباحث لهذه الحقائق، وتوضيح معانيها، ووضعها في إطار منطقي مفيد، هو ما يميز التفكير العلمي عن غيره.

فالبحث يتطلب فكر، ومن ثمة كان التفكير الذي يتضمنه البحث هو ما يسمى **بالتفكير العلمي النقدي**[19]، الذي يقوم على أساس أسلوب التقييم الواعي للأفكار والمعلومات من أجل الحكم على قيمتها وتكوين آراء واستنتاجات وأوجه شبه واتخاذ القرارات المناسبة لحل المشكلات والتصدي للمستجدات.

3-2- التفكير الخلاق (التركيز والإبداع):

إيجاد أفكار جديدة بطرق جديدة من خلال الكتابة والحديث وغيرهما، ومنه فعملية التفكير العلمي تتجاوز مسار التفكير العادي، حيث أنه يعمل على إيجاد العلاقات الجديدة بين الظواهر للوصول إلى نتائج جديدة مما ساهم في حل المشكلات.

هناك علاقة وطيدة بين التفكير النقدي والخلاق فهما نتيجة مركب للعمليات العقلية ومحصلة لمنظومة التفكير العلمي بموضوعيته و خبراته.

---

[19] عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي صياغة جديدة، مكتبة الرشد، الرياض ، المملكة العربية السعودية ،ط 9 ص 30

4- خصائص التفكير العلمي:

من خلال استقراء مميزات التفكير العلمي ، نجد أمنه يتسم بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن غيره من أنواع التفكير الأخرى، هذه المميزات يمكن إيجازها في الآتي[20]:

- **التراكمية:** نبدأ مما توصل إليه الآخرون، فالمعرفة عبارة عن بناء يسهم فيه كل الباحثين والعلماء، ويضيف كل باحث جديدا إلى المعرفة العلمية، فتتراكم المعرفة، وينطلق الباحث مما توصل إليه من سبقه من الباحثين، فيكمل خطواتهم ويصحح أخطاءهم أو قد يلغي معرفة سابقة..

- **المنهجية (التنظيم):** يمتاز التفكير العلمي بأنه يتألف من نسق عقلي منظم في ربط مختلف الحوادث و الظواهر المراد تفسيرها بظواهر أو أحداث أخرى في نفس النطاق مما يوفر الجهد و الوقت؛

- **العلية (السببية):** لكل ظاهرة سبب في العلوم، فكما توفرت أسباب معينة في ظروف معينة فإنها تؤدي إلى أحداث معينة (فالنتيجة حتمية في العلوم دقيقة و لكنها نسبية في العلوم الاجتماعية)، وتعني السببية الكشف عن العلاقات المطردة الثابتة بين الظواهر و تفسيرها و ضبط التغيرات وتعليل النتائج والأحكام المستخلصة من ذلك، وكذا الكشف في أوجه الشبه بين المختلفات.

- **الشمولية:** يفهم من خاصية الشمولية أن يتم الالمام خلال دراسة الموضوع بكل النواحي ودراسة الاحتمالات والظروف التي تؤثر فيه.

- **قابلية التحقق:** بمعنى أنه قائم على الملاحظة واستخدام المنطق والاستدلال الذي يقبله العقل.

- **الموضوعية:** أي دراسة ما هو كائن مع استبعاد الميول و الأهواء و الآراء المسبقة

فهو تفكير نقدي يقوم على التمييز والضبط والمراجعة والدقة والتفحص، وبذلك فالتفكير العلمي شرطه أن يكون موضوعيا لا ذاتيا، وموضوعيته كفيلة بتخليصه من النظرات الفردية التي غالبا ما تسيطر عليها الأهواء والرغبات والحالات الوجدانية بشكل عام.

فالحقيقة العلمية موضوعية، وكل تفكير فقد هذه الخاصية لا يعد من قبيل التفكير العلمي.

.

---

[20] قتيسي فوزية ، مرجع سابق ص 21 و ما بعدها.

- **التجريد :**

يقصد به الابتعاد عن الميول والأهواء والمؤثرات والانفعالات التي من شأنها أن تؤثر على تفكير الإنسان ويجعله ينظر للأمور من زاوية واحدة توجهه وجهة خاصة أو قاصرة.

فالتجريد كما هو ظاهر من معنى هذه الكلمة خلع للصفات عن الأشياء التي تتصف بها، وهذا التجريد في مجال التفكير العلمي نجده شرطا في كل فكرة علمية.

ثالثا: معوقات التفكير العلمي

لم يكن التفكير العلمي ، وليد مرحلة آنية في تاريخ البشرية ، بل هو نتائج سلسة من التطورات المتلاحقة ، فقد بقى الإنسان لفترة طويلة يستعيض عن العلم بخياله وحدسه وأفكاره المجردة، ولم يسطر لنفسه منهجا يسمح له بالاتصال المباشر بالواقع من خلال الجمع بين العقل والتجربة، إلا في مرحلة متأخرة من وجوده .

والأكيد أنّ ذلك يرجع لوجود عقبات أساسية حالت دون تحقق ذلك، التي مازالت لحد الساعة تشوه صورة المعرفة العلمية لدى العديد من البشر[21]

1- الأسطورة والخرافة:

سادت الأسطورة في مرحلة طويلة من تاريخ البشرية، ويرجع هذا الانتشار للفكر الأسطوري إلى أنه كان يعطي تفسير متكامل للعالم في إطار بيدائي.

إذ تعبر هذه الأساطير عن نظرة الشعوب التي اتبعتها إلى الحياة والطبيعة والعالم، فهي تجمع بين الطبيعة والإنسان في وحدة واحدة، بشكل يظهر فيه العالم متلائم مع غايات الإنسان.

ورغم صعوبة الفصل بين الأسطورة والخرافة، إلا أن التفكير الأسطوري هو تفكير العصور التي لم يظهر فيها العلم بعد، أو أنه لم ينتشر للحد الذي يجعل منه قوة مؤثرة في الحياة.

فالأسطورة كانت الوسيلة الطبيعية لتفسير الظواهر في الفترة السابقة على ظهور العلم، بمعنى أنها كانت تقوم بوظيفة مماثلة للوظيفة التي أصبح يقوم بها العلم بعد ذلك، أما التفكير الخرافي فيقوم على إنكار العلم وعدم قبول مناهجه أو يلجأ في عصر العلم إلى طرق سابقة على هذا العصر.

---

[21] فتيسي فوزية ، مرجع سابق ص 26 و ما بعده . انظر كذلك زكي نجيب محمود، مرجع سابق ص 7 و ما بعدها

فضلا عن ذلك فإن الأسطورة في الغالب ما تكون تفسيرا متكاملا للعالم أو لمجموعة من ظواهره، في مقابل ذلك نجد أنّ الخرافة تمثل جزئية تتعلق بظاهرة أو حادثة واحدة، فهي تتعلق بالتفاصيل التي يمكن أن تكون متناقضة فيما بينها.

لأنه لا يوجد من يحاول التوفيق بين الخرافات المختلفة ويجعل منها نظاما مترابطا، ورغم هذا التمايز بين المصطلحين، إلا أنهما غالبا ما يستخدمان بنفس المعنى أو بمعنيين متقاربين..

وتختلف النظرة الأسطورية للعالم التي ترتكز على مبدأ حيوية الطبيعة عن النظرة العلمية الحديثة، فإذا كانت الأسطورة تفسر غير الحي عن طريق الحي، فإنّ العلم يسعى لتفسير الحي من خلال غير الحي.

واذا كان الفكر الأسطوري قد اختفى مع ظهور العلم، فإن الفكر الخرافي بقي متعايشا مع العلم لمدة طويلة، ولا يزال لحد الآن يمارس تأثيره على عقول البشر رغم أن نتائج السحر أو الخرافة غير مضمونة.

لعل من أهم أسباب استمرار ذلك اتجاه العقل البشري إلى التعميم السريع، إذ يؤمن بفاعليتها بناء على نجاح أمثلة قليلة، ولما كان التركيز على هذه الحالات القليلة التي تحققت فإن الناس يعممون الحكم لينطبق على كافة الحالات.

وبذلك لم يتمكن العلم من محو جميع آثار الفكر الخرافي الذي ظل راسخا في أذهان الكثيرين حتى في عصر العلم وفي أكثر المجتمعات تمسكا بالنظرة العلمية..

وعليه فقد اعتمد الإنسان عدة طرق وأساليب في التفكير لحل مشاكله وتفسير مختلف الظواهر، ومازال البعض أحيانا يلجأ إليها لحل مشاكلهم المختلفة. وذلك رغم ما وصل إليه التفكير العلمي الحديث.

2- الخضوع للسلطة الفكرية:

تعد السلطة الفكرية المصدر الذي نخضع له بناء على أن معرفته تسمو على معرفتنا، وان كان هذا الأسلوب مريح في حل المشكلات، إلا أنه ناتج عن العجز والافتقار للروح الخلاقة والابتكار.

وقد كانت العصور التي كانت فيها السلطة هي المرجع الأخير في مسائل العلم والفكر عصور تفتقر للإبداع والتجديد.

تبعا لذلك نجد أنّ عصر النهضة عرف محاربة السلطة العقلية السائدة بقوة لتمهد الطريق للابتكار والابداع، ولعل أشهر أمثلة السلطة الفكرية والعلمية في التاريخ الثقافي شخصية الفيلسوف اليوناني أرسطو، الذي بقي يمثل المصدر الأساسي للمعرفة في كافة جوانبها خلال العصور الوسطى في أوروبا.

كما أن الكثير من قضاياه أخذت بلا نقاش في العالم الإسلامي وان تحرر من سلطته بعض العلماء المسلمين في مجالات معينة، خاصة في مجال العلم التجريبي.[22]

وقد كان هذا الخضوع يتخذ شكل التمجيد والتقديس لشخصية هذا الفيلسوف، إلا أنه كان ينبغي ألا يتخذ تفكيره مهما بلغ عقله، وسيلة لتعطيل تفكير الآخرين وشل قدراتهم الإبداعية حتى يكون قد أدى رسالته في إثارة العقول إلى التفكير المستقل ولا يتم هدم سلطته من قبل الفلاسفة والعلماء في بداية العصر الحديث.

وبذلك تبرز أهم عناصر السلطة من ناحية أنها عقبة في وجه التفكير العلمي، ومن أهم مرتكزاتها:

- **القدم:** ويعني أن يكون الرأي قديما، ذلك أن الآراء الموروثة عن الأجداد يعتقد أن لها مكانة خاصة تفوق آراء المعاصرين، إلا أن قدم الرأي لا يعد دليلا على صوابه، ومن جهة أخرى أصبح القديم في نظر الأجيال الحالية التي تعتبر نفسها الأحكام والأوسع معرفة مرفوضا، كما تقابل آراء القدماء بالسخرية لمجرد أنها قديمة؛

- **الانتشار:** وتعبر هذه الصفة عن الامتداد العرضي بين الناس، ذلك أن الرأي تكون له سلطة أكبر إذا كان شائعا بين الناس، مما يصعب مقاومته، إلا أن الانتشار ليس مقياسا للجودة.

- **الشهرة:** إذا صدر الرأي عن شخص اشتهر بالخبرة والدراية في مجاله يكتسب الرأي سلطة أكبر في أذهان الناس، وفي الحقيقة تجلب الشهرة المزيد من الشهرة، ويتمثل وجه الخطورة في هذا العنصر في أنه إذا كان الشخص المشهور في غير عصرنا. فلابد أن ندرك أن شهرته التي كان لها ما يبررها في وقتها، لا ينبغي أن تنطبق على كل زمان، أما إذا كان الشخص المشهور معاصرا لنا.

فالخطر يكمن في أجهزة الإعلام الحديثة التي لها الوسائل الكفيلة بتضخيم الشهرة التي قد تكون مصطنعة، والأخطر من ذلك أن وسائل الإعلام قادرة على نقل السلطة من مجال لآخر[23].

---

[22] فؤاد زكريا، المرجع السابق، ص- ص 63-64

[23] علي مراح، المرجع السابق، ص 56 .

- **غلبة نزعة الرغبة أو التمني:**

الواضح أنّ الناس بطبيعتهم ميالون لتصديق ما يرغبون فيه أو ما يتمنون حدوثه، وفي مقابل هذه الميل ، نجدهم مستعدين لأن يحاربوا لا يتماشى مه هذه الرغبات أو ما يتصادم معها ، أو يحبط أمانيهم و يثبطها.

3- انكار قدرة العقل:

في ظل جمود الفكر وتحجر العقل وضيق الأفق والانحياز بشتى أنواعه، يلجأ الإنسان لقوى أخرى غير العقل يمكن أن يسميها الحدس أو الخيال، وذلك في مجال الفن، الشعر والأدب، ويؤمن بأنها هي من توجهه في هذا المجال. ويعتقد بعض المفكرين أن هذه القوى تصلح كمرشد لنا في مجال المعرفة، وينكرون قدرة العقل في هذا المجال أو يضعونه في مكانة ثانوية، وهذا التفكير كان ومازال يشكل عقبة في مجال تقدم العلم.

4- التعصب:

يعد التعصب اعتقاد باطل، ينطوي على أن الشخص يحتكر لنفسه الحقيقة أو الفضيلة، وأن غيره يفتقرون إليها، وكل من يعتنق شكل من أشكال التعصب سواء العنصري أو القومي المتطرف أو التعصب الديني يشتركون في سمات واحدة وهي الانحياز إلى موقف الجماعة دون اختيار وتفكير.

ومن اكبر الأخطار التي يحدثها التعصب على العلم أنه يجعل الحقيقة ذاتية ومتعددة ومتناقضة، وهو ما يتعارض بشكل كلي مع طبيعة الحقيقة العلمية، ولو كان العقل هو الحكم بين الناس لما تعددت وتناقضت حقائقهم.

وبالتالي يمكن القول أن التعصب عقبة مركبة في طريق التفكير العلمي، والعقل البشري لا يمكنه أن يجد حلا وسطا بين الاثنين، فإما العلم واما التعصب.

5- الإعلام المضلل:

لم يعد دور الاعلام مقتصرا على مجرد التلقين من طرف واحد، أو الاخبار عن الحوادث كما هي زمانيا و مكانيا ، بل أضحى اعلاما يحمل توجيها معينا في طريقة تقديمه للمعلومات ، كل ذلك في مقابل انصياع وخضوع الطرف الآخر، الذي لا يملك واقي أو مصفاة لفلترة هذه المعلومات ، كل ذللك قد يؤدي إلى قيام عائق يحجب الحقائق العلمية.

هذا من جهة ، من جهة اخرى ، فان وسائل الإعلام الواسعة الانتشار في الغالب لا تخدم في وقتنا الحالي مسألة العلم والتفكير العلمي، إذ أصبح للإعلام أغراض أخرى سياسية مضللة في غالبها، من خلال الترويج للدعاية وتزييف الواقع بغرض حجب الحقيقة.

ولقد أضحى التفوق في هذا المجال يتجسد في القدرة على التفنن في إقناع الرأي العام، باستخدام مختلف الإمكانيات من خلال الهيمنة على وسائل الإعلام وتسخيرها لخدمة طرف التعميم بغرض تحقيق الربح المادي ، أو الترويج لفكرة أو قناعة ايديولوجية

وبالتالي إذا كان الإعلام هو نقل للمعلومات أو توصيلها، فهذه الوسيلة التي تقتحم كل بيت وتخاطب كل أفراد الأسرة وتقدم موادها في إطار من الترفيه، يمكن أن تقوم بدور مهم في نشر قيم التفكير العلمي أو في هدمها،

وذلك من خلال ما تقدمه من مواد علمية مباشرة أو من خلال البرامج التي تبث فيها هذه القيم بشكل غير مباشر، إلا أنه في الغالب كما قلنا سابقا ما تقدم وسائل الإعلام الواسعة الانتشار ما لا يخدم قضية التفكير العلمي، ولا يساعد على نشر قيمه بين الناس التي تتأثر بهذه الوسائل.

وبذلك فالإعلام المضلل يعد عقبة في طريق التفكير العلمي في عصرنا الحالي، فالتفكير العلمي لا يعترف إلا بحقيقة واحدة لا يتغير تفسيرها وفقا للمصالح، كما أن التضليل يكون لما يتعلق الأمر بالمصالح السياسية أو الاقتصادية.

وما يمكن قوله أن القدرة على التفكير سواء ما تعلق بالعلم أو بحياة الإنسان ومجتمعه تفكيرا علميا سليما، مهددة بتلك العقبات التي مازالت تمارس تأثيرها الضار في عقل الإنسان دون ضابط.

في هذا السياق ويدعو الدكتور فؤاد زكريا إلى حماية الأجيال الجديدة من هذه العقبات من خلال إدخال المبادئ الأولية للتفكير العلمي بشكل بسيط في البرامج التعليمية حتى يتنبه النشء منذ صغره لخطورة هذه المظاهر كالخرافة، السلطة المتطرفة وكراهية العقل...إلخ.[24]

زيادة على هذه المعوقات العامة ، يمكن القول أن الوضع في الجزائر يتميز أيضا بجملة من الاشكالات التي تضاف الى هذه المعوقات ، و التي يمكن اجمالها في:

---

[24] فؤاد زكرياء ، مرجع سابق ص 72

- اهمال العلماء وتهميشهم، لاسيما وأن معيار التقييم أصبح ماديا
- ندرة مراكز البحث ونقص الاعتمادات المالية والإمكانيات والوسائل والأجهزة والمراجع بشكل عام.
- قلة دور النشر وتعقيد الإجراءات والتكاليف وانعدام الحوافز والوسائل العلمية؛
- قلة الباحثين، ورغم أهمية تكوين فرق للبحث إلا أنها تبقى قليلة؛
- الجمود الفكري والتحجر العقلي والانحياز المصلحي أو العاطفي أو الجهوي.
- – التضليل الإعلامي.

خلاصة:

في نهاية هذا المحور التقديمي الذي خصصناها للاطار المفاهيمي للبحث العلمي يكمن القول أن التفكير العلمي والبحث العلمي مفهومان متلازمان، لا يمكن الفصل بينهما

معنى ذلك أنه لا يمكن تصور بحث علمي منهجي ، دون أن يتميز صاحبه بملكة التفكير العلمي البعيد عن الخرافة و الخيال أو التفكير الاتكالي . في المقابل ، يكون التمتع بهذه الصفة المنطلق الاساسي للشروع في البحث العلمي بكل خصائصه ، الموضوعية والتجديد و التراكمية و غيرها .

هذا البحث العلمي الذي يتعين على صاحبه أن يتحكم في تقنياته الأساسية مثلما سنوضحها في المحور الموالي .

المحور الثاني: تقنيات إعداد البحث العلمي (المتن و مضمونه):

يعد المتن الجزء الرئيسي في البحث العلمي ، فهو عموده و صلبه الذي به يستقيم البحث ككل ذلك أنّ بقية العناصر كلها مقدمات يجب أن تخم المتن .

وتأتي مرحلة المتن بعدما ينتهي الباحث من قراءة الوثائق العلمية التي بحوزته، تتكون في ذهنه فكرة عامة عن الموضوع، فيسهل عليه و ضع خطة أولية لبحثه.

أولا: من حيث الشكل :

أ- عنوان البحث:

يعد العنوان جزء رئيسا في الموضوع ، بل هو الاكثر تحديدا له و الدال عليه، لذلك ينبغي أن تولى عناية خاصة لطريقة اختياره و صياغته، فهو الذي يعطي الانطباع الاول والشامل عن مستوى الباحث و طبيعة الموضوع ومدى أهميته و جديته أيضا .

لذلك يتعين الحرص على اختيار عنوان مناسب ودال على الموضوع على أن يتسم بالوضوح خاصة ، بالإضافة الى الخصائص التالية:[25]

- **الشمولية** : بحيث يشمل جميع أقسام البحث
- **الاختصار و الدلالة** : بمعنى أن لا يكون طويلا وفي نفس الوقت أن يكون دالا على الموضوع في حد ذاته و لا يحتمل التأويل الى مواضيع اخ ى
- **ألا يشتمل على نتائج مسبقة أو أحكام قيمية** :، بمعنى ألا يفهم منه أن الباحث يريد الوصول الى نتيجة معينة . مثال : التشغيل الكامل وأثره في الافلاس، فهذا العنوان يدل على أن الباحث يريد أن يثبت أن التشغيل الكامل يسبب الافلاس المالي في المؤسسات و هذا ما لا يتماشى مع خصائص العنوان
- **أن يكون بلغة سليمة وبمصطلحات قوية.**

بحيث لا يصاغ بلغة بسيطة أو عادية، بالتالي لا تثير أي اهتمام لدى القارئ ،و لا تعطي أية نظرة على قيمة البحث فضلا على أن تكون سليمة من حيث التريكب و الاسلوب.

---

[25] AREZKI Dalila, Méthodologie de la recherche graduée et post graduée (cours de méthodologie générale de la recherche graduée et post graduée), édition L'odyssée, Tizi Ouzou, 2008,P 34.

ب الخطة :

تمثل الخطة العمود الفقري الذي يقوم عليه البحث، أو هو المسار الذي ينبغي للباحث اتباعه حتى لا يضل عن المحاور الرئيسة لموضوعه .

ويتعين أن ترتبط مختلف أقسام الخطة الرئيسية وكذا الفرعية بما يعرف **بالخيط الدال** le fil conducteur الذي يمكن من الانتقال من محور الى آخر بكل سلاسة و دون الاحساس بالانقطاع أو الاختلال .

01- مفهومها :

إن الخطة هي تصميم البحث و هيكل البناء الذي يقوم عليه العمل العلمي، أو هي المشروع الهندسي لأجزاء البحث.

تهدف الخطة إلى وضع إطار هيكلي لترتيب الأفكار و البيانات المحصّلة، و ذلك بصفة منتظمة ومتسلسلة و مرتبطة بعضها بالبعض، بالتمييز بين المسائل الهامة و الثانوية و الفرعية التي تتضمنها هذه البيانات والمعلومات، و تعتبر الخطة هي الدّالة الأولى على إمكانيات الباحث و مؤهلاته العلمية لمجابهة الموضوع والإبداع.

02- مشتملاتها

تشمل خطة البحث عادة العناصر التالية: عنوان البحث، مقدمة، متن الموضوع، خاتمة الملاحق والفهرس.[26]

أ-- مقدمة البحث :

تعتبر المقدمة عماد البحث، اذ تكفي قراءتها للإحاطة بمضمون البحث و إدراك قيمته العلمية، بالرّغم من أنها توضع في بداية البحث.

إلا أن ذلك لا يعني أن تكتب في البداية، بل الأغلب أن تكون آخر ما يكتب، ، كما تتضمن المقدمة ما يشبه السلط التنازلي للأفكار. حيث تكون البداية بفكرة عامة تشمل موضوع البحث ، ليتم الانتقال بعدها تدريجيا الى أن يصح الباحث الى الفكرة الاساسية موضوع البحث وهي في الغالب اجابة عن سؤال كيف سيكون البحث .

---

[26] فريدة سقلاب، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية حقوق، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2012/2017. ص 29 و ما بعدها

كما تعتبر المقدمة المرآة التي تعكس الصورة العامة و الشاملة للبحث بمختلف جوانبه ، لذلك يتعين على الباحث أن يحرص على كتابتها بأسلوب راق و بلغة سليمة ، غير متضمنه للتهميش أو الاقتباس.

من حيث المضمون، تشتمل المقدمة على جلّ العناصر التي تحيط بالموضوع والتي منها :

- **ماهية الموضوع:**

يقدّم فيه الباحث تعريفا للموضوع و تحديد عناصره و جوهره و مضمونه.

- **أهمية الموضوع:**

يبين الباحث في هذا الجزء أهمية الموضوع النظرية و العلمية و يبرز الأسباب التي جعلته يتناول الموضوع بالدّراسة.

- **الإشكالية:**

تعتبر الاشكالية أهم عنصر محدد لمسار البحث و مكوناته ، حيث يتوقف عليها صياغة الخطة و البناء الفكري للموضوع محل الدراسة، و هي تعبير عما يريد الباحث معالجته في هذا الموضوع .

و تتجلى الاشكالية في شكل سؤال ، تنبثق عنه مجموعة من الاسئلة الفرعية تشكل بطبيعتها مختلف فصول و اقاسم البحث ، و هي التي ستتم الاجابة عنها في في متن البحث و خاتمته .

- **منهج الدراسة:**

لدراسة أي موضوع يستعين الباحث بمنهج أو مجموعة من المناهج و ذلك تبعا لطبيعة الموضوع محل الدّراسة، كالمنهج الوصفي الذي يصف النظام القانوني دون زيادة أو نقصان، أو المنهج التحليلي الذي يقوم بتحليل النظام القانوني بإبراز مزاياه و عيوبه.

بينهما المنهج المقارن الذي يتم فيه اللجوء الى المقارنة بين النظام القانوني الوطني مثلا وواح أو أكثر من النظم القانونية الأجنبية.

في حين يعتمد المنهج التاريخي على دراسة الجذور التاريخية لنظام ما، أو التطور التاريخي لظاهرة أو قاعدة قانونية معينة ، الى غير ذلك من المناهج التي سنتناولها في المحور الثالث من هذه الورقة .

- **الصعوبات الموضوعية و الذاتية:**

يشير الباحث إلى أهم العراقيل والمشاكل التي اعترضت عملية إعداد البحث وغالبا ما تتلخص هذه الصعوبات في ندرة الوثائق العلمية.

كما يمكن للطالب ايضا استعرضا بعض الصعوبات الشخصية التي تكون قدُ أثرت في عملية البحث العلمي دون أن يفرط في ذلك ، حتى لا يعطي الانطباع أنه في سياق الجري وراء تبريرات لما قد يشوب البحث من شوائب أو نقص.

- **عرض موجز الخطة:**

تختم المقدمة بالخطة كعنصر تتويجي لها و كمدخل لمعالجة الموضوع محل البحث و هي تقسيم للموضوع إلى أهم الأفكار و العناصر التي يتضمنها، و توضع وفق تقسيم منهجي متدرج، فمثلا: القسم، الباب الفصل، المبحث، ..... أي تبعا لطبيعة الموضوع و حجمه.

ج : متن الموضوع:

هو الجزء الأكبر والحيوي في البحث، فهو يتضمن كافة الأقسام والعناوين و الأفكار و الحقائق الأساسية و الفرعية التي يتكون منها موضوع البحث، و يجب أن يمهد الباحث لكل قسم بمقدمة صغيرة يتعرض فيها لما ينوي أن يقوم بدراسته في ذلك القسم[27].

د- خاتمة البحث:

شأنها شأن المقدمة ، لا تقل الخاتمة أهمية ، كونها تشمل الصورة الختامية للبحث ، أو الاخراج النهائي له ، و هي في نفس الوقت ليست خلاصة للبحث.

لذلك لا ينبغي أن تتضمن تكرارا للنقاط المعالجة في الموضوع، و إنما على الباحث أن يحرص فيها على تقديم النتائج التي توصل اليها خلال البحث و كذا الاقتراحات التي يراها كفيلة بتقديم الإضافة المتميزة للموضوع .

ومثلما المقدمة، فالخاتمة هي عصارة فكر الباحث ، بحيث تكتب بلغته الخاصة و بأسلوبه المتميز الذي يتعين عليه أن يظهر فيه مهاراته اللغوية قوة معانيه ، لذلك فهي لا تتضمن تهميشا أو اقتباسا.

---

[27] سقلاب فريدة ، مرجع سابق 20

من الناحية العملية تتضمن الخاتمة المحاور التالية :

- ملخص مركز وشامل للبحث (فقرة أو فقرتين).

- استعراض النتائج المتوصل إليها.

- تقديم وجهة نظر الباحث بشأن الموضوع (الرأي الشخصي)، وتقديم الاقتراحات والتوصيات، وكل هذا يعتبر تكملة للإجابة على الإشكالية المطروحة في مقدمة بحث، و التي تمت الإجابة عليها من خلال متن البحث.

- بيان كيف تم التعامل مع الصعوبات التي سبقت الاشرة اليها في المقدمة

- كما المستحسن أن ينهي الباحث خاتمة البحث بالإشارة الى أنّ للموضوع جوانب أخرى ، بالإمكان أن تكون موضوع مشاريع بحث أخرى من اجل استكمال الاحاطة بكل جوانبه ، مع تجنب بطبيعة الحال لغة الجزم والاحكام النهائية التي لا تتماشى مع خاصة التواضع التي ينبغي أن يتعلى بها الباحث ، و اللجوء في مقابل ذلك لعبارات مثل حاولنا .... ، سعينا ...، حرصنا قدر الاستطاعة على ....

و كما كانت المقدمة جوابا على سؤال كيف سيكون البحث ، فإنّ الخاتمة في جملة واحدة أنّ الخاتمة هي جواب عن سؤال كيف كان البحث .

هـ - الملاحق:

تأتي الملاحق بعد الخاتمة و قبل قائمة المراجع، و هي عبارة عن وثائق قد تتمثل في القوانين، الاتفاقيات، أحكام قضائية غير منشورة، جداول إحصائية متحصل عليها من جهاز مختص، قرارات منظمات دولية، ..... و هي ليست حاسمة في موضوع البحث.

إذ تعتبر مجرد سجل إداري للبحث أو أرشيف لوثائقه، من خصائصه أنه: تكميلي و مساعد، أن يكون طويلا لا يمكن إدراجه في المتن و الهامش.

و - قائمة الوثائق العلمية:

يتناول الباحث فيها قائمة المصادر و المراجع التي استعملها في البحث، يمكن له تقسيم قائمة المراجع إلى قسمين: أولهما يتناول فيه قائمة المراجع باللغة العربية ، والثاني يتناول فيه قائمة المراجع باللغة الأجنبية[28].

[28] محمد عبيدات ، محمد أبو نصار و عاقلة مبيضين، منهجية البحث العلمي، دار وائل للنشر عمان،، المملكة الاردنية الهاشمية ، 1999، ص31

ن- الفهرس:

المقصود بفهرسة موضوعات و عناوين البحث العلمي، هو إقامة دليل و مرشد في نهاية البحث يبين أهم العناوين الأساسية و الفرعية وفقا لتقسيمات خطة البحث، و أرقام الصفحات التي يحتويها، ليمكن الاسترشاد به بطريقة عملية سهلة ومنظمة.

3- شروط خطة البحث:

تمثل خطة البحث البناء الذي يحتوى الموضوع ، و تمكن من ايجاب تناسق بين مختلف و ترابط بين مراحله، لذلك ينبغي أن تتوفر الخطة على جملة من الشروط هي:[29]

- أن تكون الخطة متوازنة :

وتعتمد التقسيم الثنائي في الغالب (بابين، فصلين، مبحثين....)، إلا أنه أحيانا قد يعتمد التقسيم الثلاثي (3 فصول، 3 أبواب، 3 مباحث)، و ذلك تماشيا مع طبيعة الموضوع. كما يستحسن أن يكون هناك توازن فيما بين المباحث بالنسبة للفصول و المطالب بالنسبة للمباحث.

- تفصيل خطة البحث:

وذلك ببيان جميع النقاط الرئيسية و الفرعية التي ستتم معالجتها وهذا التفصيل يبين مدى تحكم الباحث في الموضوع و تمكين القارئ بمجرد قراءة الخطة من التعرف على موضوع البحث.

- **أن تكون عناوين التقسيمات** (أبواب، فصول، مباحث، ....) جملا كاملة و واضحة و دالة على مضمونها، و أن تكون الخطة شاملة لكافة عناصر الموضوع برمته ..، بحث لا ينبغي أن يتضمن المتن أية محور غير وارد في الخطة .

- مراعاة عنصر التجديد و الابتكار في الخطة:

بحيث يتجنب الباحث تكرار الخطة، لأن ذلك يجعل البحث برمته مكرّرا و مقلدًا تحاشي تكرار العناوين الموجودة في الكتب العامة و إيجاد عناوين جديدة.

---

[29] سقلاب فريدة ، مرج سابق ص 33

- **التسلسل المنطقي لمفردات الخطة:** أي أن تكون مفردات الخطة مرتبة بشكل متسلسل من الأدنى إلى الأعلى و من الأصغر إلى الأكبر، مثلا التعريف قبل التطرق للأركان).التعريف اللغوي ، قبل التعريف الاصطلاحي التقديم التاريخي، قبل الوصف القائم وغير ذلك والافكار التي يمكن اخضاعها لمنطق معين في الترتيب.

- **مرونة الخطة:** فينبغي دائما أن تكون الخطة مرنه قابلة للتعديل، لهذا من النادر أن يعتمد الباحث على خطة جامدة غير متغيرة طيلة مدة إعداد البحث.

- يجب على الباحث أن يتجنب العناوين العائمة أو السائبة أو الشاردة، و هي العناوين التي لا ترتبط بخطة البحث.
- الملاءمة بين عنوان البحث و خطته، بحيث لا يدرج في الخطة أي عنصر خارج صلب الموضوع.
- وضوح الخطة و بساطتها، فيجب أن يبتعد الباحث عن التقسيمات المعقدة وتداخل الأفكار وتضاربها.
- يجب أن تكون الخطة شاملة لكافة عناصر الموضوع.

ثانيا: مرحلة التحرير:

تمر مرحلة التحرير بجملة من المراحل يمكن ايجازها فيما يلي:

01- مرحلة جمع الوثائق العلمية

بعد اختيار موضوع البحث العلمي وفقا للمعايير السابقة و تسجيله لدى الجهة المختصة، تأتي مرحلة جمع الوثائق العلمية التي تتضمن كافة المعلومات و المعارف المتعلقة بموضوع البحث، و سيتم هنا توضيح المقصود بالوثائق العلمية و كذلك تحديد أنواعها و أماكن وجودها و كذا وسائل الحصول عليها

أ- المقصود بالوثائق العلمية:

يطلق مصطلح الوثائق العلمية بصفة عامة على جميع المصادر و المراجع الأولية و الثانوية التي تحتوي على المعلومات والحقائق و المعارف المكوّنة لموضوع البحث.[30]

ب- أنواع الوثائق العلمية:

تنقسم الوثائق العلمية بصفة عامة إلى قسمين هما:

[30] عوابدي عمار ، مرجع سابق ص22 ، سقلاب فريدة ، مرجع سابق ص 24

01- الوثائق الأصلية الأولية و المباشرة (المصادر):

هي تلك الوثائق التي تتضمن الحقائق و المعلومات الأصلية المتعلقة بالموضوع وبدون استعمال وثائق ومصادر وسيطة في نقل هذه المعلومات، و هي التي يجوز أن نطلق عليها اصطلاح " المصادر".

أي أنها تلك المصادر التي قام الباحث بتسجيل معلوماتها مباشرة استنادا إلى الملاحظة أو التجريب أو الإحصاء، أو جمع بيانات ميدانية لغرض الخروج بنتائج جديدة و حقائق غير معروفة سابقا.

تتمثل أنواع الوثائق الأصلية و الأولية في ميدان العلوم القانونية فيما يلي:

- **المواثيق القانونية العامة و الخاصة، الوطنية و الدولية.**
- **محاضر ومقررات و توصيات هيئات المؤسسات العامة الأساسية، مثل المؤسسة السياسية، التشريعية و التنفيذية.**
- **التشريعات و القوانين و النصوص التنظيمية ..**
- **العقود و الاتفاقيات و المعاهدات المبرمة و المصادق عليها رسميا.**
- **الشهادات و المراسلات الرسمية.**
- **الأحكام و المبادئ و الاجتهادات القضائية. - الإحصائيات الرسمية.**

02-الوثائق غير الأصلية و غير المباشرة (المراجع):

يقصد بها الوثائق والمراجع التي نقلت الحقائق و المعلومات عن الموضوع محل البحث أو عن بعض جوانبه من مصادر و وثائق أخرى.

فهي تلك الوثائق التي تستمد قوتها العلمية و معلوماتها سواء من المصادر (الوثائق الأصلية المباشرة) أو المراجع (وثائق غير أصلية و ثانوية)، سواء من الدرجة الأولى أو الثانية أو الثالثة ... و هكذا يعتبر مرجعا من الدرجة الأولى إذا اعتمد في نقل المعلومات من المصدر مباشرة، في المجال القانوني نذكر:

- **الكتب والمؤلفات القانونية الأكاديمية العامة و المتخصصة في موضوع من الموضوعات، مثل كتب القانون الدولي، القانون الإداري، الدستوري، القانون المدني والتجاري،....**
- **الدَوريات و المقالات العلمية المتخصصة.**

- **الرسائل العلمية الأكاديمية المتخصصة ومجموع البحوث و الدَراسات العلمية و الجامعية التي تقدم من أجل الحصول على درجات علمية.**

- **الموسوعات و القواميس.**

ج- تواجد الوثائق العلمية:

توجد الوثائق العلمية في أماكن مختلفة، كالمكتبات العامة مثل المكتبات الجامعية و المكتبات التابعة لجهة معينة، و كما توجد في المكتبات الخاصة التي تبيع الكتب.

د- وسائل الحصول على الوثائق العلمية:

يتحصل الباحث على الوثائق العلمية المتعلقة بموضوع البحث بوسائل عديدة مثل: الشراء، التصوير الإعارة العامة و الخاصة أو بوسائل النقل(النسخ اليدوي) والتلخيص.

02- مرحلة القراءة و التفكير:

بعد جمع الوثائق العلمية التي لها صلة بالموضوع، تأتي المرحلة الموالية المتمثلة في قراءة ما تحتويه هذه الوثائق و تقسيم الموضوع تبعا لذلك.

يقصد بمرحلة القراءة و التفكير، عمليات الاطلاع و الفهم لكافة الأفكار و الحقائق التي تتصل بالموضوع، و تأمَل هذه المعلومات و الأفكار تأمَلا عقليا فكريا، حتى يتولد في ذهن الباحث النظام التحليلي للموضوع، يجعل الباحث مسيطرا على الموضوع، مستوعبا لكل أسراره وحقائقه، متعمَقا في فهمه، قادرا على استنتاج الفرضيات والأفكار و النظريات منها[31].

أ- أهداف مرحلة القراءة و التفكير:

تهدف القراءة إلى مساعدة الباحث على اكتساب المعارف المحيطة بالموضوع ، والاطلاع على مختلف الزوايا التي تم تناولها منها، ما يمكنه من استخراج و تجميع الأفكار التي يراها متسقة مع نظرته لكيفية اعداد مشروعه البحثي .

---

[31] سقلاب فريدة ، مرجع سابق ص 26

عموما يمكن تلخيص أهداف القراءة التي ينبغي أن تكون شاملة في النقاط التالية:

- التعمق في فهم الموضوع و السيطرة على كافة جوانبه.
- اكتساب نظام تحليلي للمعلومات. ج- اكتساب الأسلوب العلمي المنهجي.
- القدرة على إعداد خطة الموضوع.
- الثروة اللغوية الفنية المتخصَصة.
- اكتساب الباحث للشجاعة الأدبية.

ب- شروط و قواعد القراءة:

لكي تكون قراءة الوثائق العلمية سليمة و ناجحة، يجب مراعاة مجموعة من الشروط المتمثلة فيما يلي[32]:

- أن تكون القراءة واسعة و شاملة لجميع الوثائق و المصادر و المراجع المتعلقة بالموضوع.
- -الذكاء و القدرة على تقييم الوثائق و المصادر.
- الانتباه و التركيز أثناء عملية القراءة.
- يجب أن تكون القراءة مرتبة و منظمة لا ارتجالية وعشوائية.
- جب احترام القواعد الصحية و النفسية أثناء عملية القراءة. و – اختيار الأوقات المناسبة للقراءة.
- اختيار الأماكن الصحية و المريحة.
- ترك فترات للتأمل و التفكير ما بين القراءات المختلفة.
- الابتعاد عن عملية القراءة خلال فترات الأزمات النفسية و الاجتماعية و الصحية

ج- أنـواع القراءة: تكون قراءة الوثائق العلمية عادة على ثلاثة مراحل هي:

---

[32] قنديلجي عامر، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات، دار اليازوري العلمية، عمان، الاردن 1999،ص ص02 -03

- **القراءة السريعة الكاشفة:**

تتم بهذه القراءة بكيفية سريعة وعامة ، والهدف منها التعرف على الموضوعات ذات الصّلة بالموضوع، بالتالي أخذ نظرة كلّية خاطفة عنه.

وذلك عن طريق تصفح فهارس الوثائق بعناوينها الأساسية و الجزئية، كما تشمل القراءة السريعة الاطلاع على مقدمات الوثائق و الخاتمة و قائمة المراجع المستعملة في إعدادها.

بعد إطلاع الباحث على الوثائق العلمية المختلفة بالكيفية السابقة، يحدد ذات القيمة العلمية منها و الأكثر فائدة لإنجاز بحثه بصورة أفضل.

- **القراءة العادية:**

يتمركز هذا النوع من القراءة حول الموضوعات التي تم اكتشافها بواسطة القراءة السريعة والاستطلاعية يقوم بها الباحث بعمق وهدوء ويستخلص الأفكار والنتائج ويدونها بعد ذلك في البطاقات و الملفات المعدة لذلك.

- **القراءة العميقة و المركزة:**

هي القراءة التي تتركز حول بعض الوثائق دون البعض الآخر، لما لها من أهمية في الموضوع و صلة مباشرة به، الأمر الذي يتطلب التركيز في القراءة و التكرار و التمعن و الدّقة و التأمل وتتطلب صرامة و التزاما أكثر من غيرها من أنواع القراءات.

03- مرحلة تدوين المعلومات (التخزين)

بعد أن يقوم الباحث بإعداد خطة أولية لبحثه، ينتقل إلى مرحلة تدوين المعلومات من المصادر والمراجعوعليه سيتم التعرض هنا إلى تحديد المقصود بعملية تدوين أو تخزين المعلومات ثم إلى طرق و أساليب تدوين المعلومات و بعدها سيتم التطرق إلى قواعد تدوين المعلومات.

- **المقصود بعملية تخزين المعلومات:**

يقصد بعملية تخزين المعلومات نقل البيانات الواردة في المرجع أو المصدر و تسجيلها ولا تشمل إلا الجزء أو المقطع الموجود في الوثائق العلمية والذي يهم موضوع البحث.

وهذا ما يبين أن طريقة التصوير لا تغني عن عملية التخزين (التدوين)، باعتبار أن هذه الأخيرة تشمل الأفكار المهمة التي يمكن أن تشملها أحد صفحات المرجع، وذلك بخلاف التصوير الضوئي الذي يتناول صفحات كاملة قد لا يحتاج الباحث منها إلا فكرة واردة في فقرة صغيرة[33]

2- طرق أو أساليب تخزين المعلومات:

هناك عدّة طرق و أساليب لتدوين أو تخزين المعلومات، تتمثل فيما يلي:

أ- طريقة البطاقات:

إنّ البطاقة عبارة عن قطعة من الورق المقوى، قد يكون مربع أو مستطيل الشكل، في غالب الأحيان تكون في حجم واحد و لون واحد، و يعتمد على إعداد بطاقات صغيرة الحجم أو متوسطة ثم ترتب على حسب أجزاء و أقسام و عناوين البحث.

ويفضل أن تكون متساوية الحجم، مجهزة للكتابة فيها على وجه واحد فقط، و توضع البطاقات المتجانسة من حيث عنوانها الرئيسي في ظرف واحد خاص، و يجب أن تكتب في البطاقة كافة المعلومات المتعلقة بالوثيقة أو المصدر أو المرجع الذي نقلت منه المعلومات، مثل اسم المؤلف والعنوان، بلد ودار الإصدار و النشر، رقم الطبعة، تاريخها ورقم الصفحة أو الصفحات[34]

ويجب على الباحث أثناء قيامه بتدوين المعلومات أن يتقيد ببعض القواعد المنهجية والتي من أهمها:

- إبقاء عملية جمع المعلومات مفتوحة، أي أنه كلما عثر الباحث على معلومات جديدة تفيده في بحثه جمعها مع المعلومات الأخرى.
- عندما تتعدد المصادر والمراجع التي تتضمن نفس المعلومة يخصص لكل منها بطاقة أو ملف واحد مع تكرار العنوان.
- مراعاة قواعد الاقتباس.
- يجب على الباحث تجنب كتابة التعليقات الشخصية لتجنب احتمال اختلاطها مع الأفكار المقتبسة فمن المستحسن تدوينها في أسفل البطاقة.

---

[33] مراح علي ، منهجية التفكير القانوني (نظريا وعمليا) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2010 ، ص20

[34] طبعا من الواضح أن هذه الطريقة ، هي طريقة تقليدية ، وعلى أهميتها في حفظ المعلومات و ترتيبها ، خاصة عن طريق الكتابة الخطية التي تعد في حد ذاتها طريقة من طرق الاسترجاع ، فإن هذه الطريقة تنطوي على مخاطر ضياع هذه البطاقات أو تلفها .

- إذا كان النص المراد اقتباسه طويلا ورغب الباحث في ترك بعض منه فمن الأفضل الإشارة إلى ذلك.
- يفضل استخدام عدة ألوان من البطاقات، بحيث يخصص لكل فصل أو باب لون معين لتسهيل عملية فرز المعلومات.
- حفظ تلك المعلومات في أماكن أمينة بعيدة عن احتمالات التلف أو الضياع، لأنها تمثل حصيلة جهد بدني وفكري من الصعب تكراره.
- حتمية الدقة والتعمق في فهم محتويات النصوص والحرص واليقظة في تسجيل الأفكار والمعلومات.
- انتقاء ما هو جوهري وهام ومرتبط بموضوع البحث، وترك ما كان يمثل حشوا.

04- : إنجاز البحث العلمي(قواعد التحرير)

تعتبر مرحلة كتابة البحث العلمي آخر مراحل إعداده، فمن خلالها يصل البحث إلى صورته النهائية بهيئة متكاملة ومتماسكة بين مختلف جوانبه، ويعكس مدى قدرة الباحث في تخزين المعلومات وتنظيمها، وكذا طريقته في التحليل والتفسير والتعبير والمناقشة.

01-أهداف كتابة البحث العلمي ومقوماته:

يتعلق الامر هنا بتناول الأهداف المرجوة من كتابة البحث العلمي، ثم إلى أهم المقومات والدعائم التي تقوم عليها عملية كتابة البحث العلمي.

-أ- أهداف كتابة البحث العلمي:

يمكن إيجاز أهم أهداف كتابة البحث العلمي في النقاط التالية:[35]

- إعلان واعلام نتائج البحث: إنّ الهدف الأساسي والجوهري من عملية الكتابة هو إعلام القارئ بطريقة علمية منهجية ودقيقة عن مجهودات وكيفيات إعداد البحث العلمي وانجازه واعلان النتائج العلمية التي توصّ ل إليها الباحث، وذلك عن طريق تمكين الغير من الاطلاع على مختلف الأفكار التي توصّ ل إليها عبر مختلف مراحل إعداد بحثه.

[35] عوابدي عمار ، مرجع سابق ، ص 89

– عرض واعلان أفكار الباحث وآرائه: مدعمة بالأسانيد والحجج المنطقية، وذلك بصورة منهجية ودقيقة وواضحة، لإبراز شخصية الباحث وابداعه العلمي الجديد في الموضوع محل الدَراسة.

–اكتشاف النظريات والقوانين العلمية: وذلك عن طريق الملاحظة العلمية ووضع الفرضيات العلمية المختلفة ودراستها وتحليلها وتقييمها بهدف استخراج نظريات جديدة وقوانين علمية حول موضوع الدَراسة واعلانها ومن ثم الوقوف عند أهم مقوَمات البحث العلمي والمتمثلة فيما يلي:

- **تحديد منهج البحث:**

يعد هذا العامل جوهريا في كتابة البحث العلمي، ويؤدي تطبيقه بدقة إلى إضفاء الوضوح والموضوعية على عملية الصياغة والتحرير، ويوفر ضمانات السير المتناسق والمنظم لها، للوصول إلى النتائج العلمية المرجوة الوصول إليها.

وتتمثل أهم المناهج المستعملة في كتابة البحث العلمي في المنهج الاستدلالي المنهج الوصفي المنهج المقارن المنهج التاريخي.

- **انتقاء الأسلوب في كتابة البحث العلمي:**

بما أن عملية الكتابة يقصد بها عرض الأفكار بصفة منتظمة، فإن هذا لا يتحقق إلا بالاعتماد على أسلوب علمي مفيد، وهذا ما يظهر خاصة إذا كانت اللغة سليمة، تخلو من التكرار، وأن تكون الأفكار مترابطة وواضحة وهادفة.

ولكي يكون أسلوب كتابة البحث العلمي واضحا يجب أن يتوفر على الشروط التالية:

- **استعمال مصطلحات وأفكار قانونية :**

ينبغي أن يتميز الاسلوب العلمي عن الاسلوب الادبي، حيث يكون خاليا من التعبير الإنشائي بأشكاله التي تسيئ الى اللغة القانونية التقنية ، فلا يصح مثلا استعمال العبارات ذات الدلالات الفنية ، كالجناس و الطباق أو السجع و غيرها من الالوان الفنية الرائجة في الأدب .

في نفس الوقت لا يجب أن يفهم من هذا أن على الباحث التخلي عن سلامة اللغة و قوتها و عن اختيار التعابير القوية التي تزخر بها اللغة المستعملة ، لأنّ ذلك يزيد في قيمة البحث و في ابراز شخصية الباحث الثقافية.

- التعبير في الحدود التي تبين الأفكار المقصودة، و من ثم: يتعين أن يكون موجزا ودالا وهادفا، بعيدا عن الحشو و الاطناب

- ربط عملية الانتقال بين الكلمات والجمل والفقرات والأفكار.، من خلال الحفاظ على ما يسمى بالخيط الدال في الموضوع

- تجنب استعمال الفاظ و عبارات تفيد الافراط في المبالغة والشدّة في نقد آراء الاخرين حتى و لو كان النقد في محله ، كما يجب الابتعاد عن المبالغة في الاعتداد بالنفس مدحا ، بما يتنافى و واجب التواضع الذي يتعين أن يتحلى به الباحث

ج - احترام قواعد الاقتباس:

يعني الاقتباس استشهاد الباحث في مسألة معينة يتناولها بآراء الآخرين وأفكارهم ذات الصلة الوثيقة بالموضوع، وهذا لتدعيم وجهة نظر أو لتأكيد فكرة معينة أو للمقارنة أو لمعارضة رأي معين.

ج- شروط الاقتباس: تستدعي عملية الاقتباس التقيد بشروط أساسية هي[36]:

- أن يكون الاقتباس من المصدر أو المرجع الأصلي: فلا يجوز الاقتباس من الاقتباس لأنه يمكن أن يكون الاقتباس الأول تم بكيفية غير دقيقة أو لم يكن أمينا، ولكن إذا كانت هناك حالات يتعذر على الباحث الرجوع إلى الأصل وكانت هناك ضرورة للاستشهاد،

- يتعين على الباحث أن يشير إلى أن ما اقتبسه وارد في مرجع، مع تحديد بياناته في الهام، الالتزام بالأمانة العلمية: وذلك من حيث ضرورة الإشارة إلى البيانات المتعلقة بالوثيقة العلمية التي تم الاقتباس منها، وكذلك نقل الشيء المقتبس في حالة الاقتباس الحرفي بين مزدوجين دون إدخال أي تعديلات، حتى ولو كان هناك أخطاء في الشيء المقتبس، وانما يجب الإشارة إلى ذلك في الهامش.

ينبغي الاشارة هنا الى أنّ الاقتباس نوعان :

- **الاقتباس المباشر :**

وايراد فقرة من مصدر آخر و نسخها حرفيا في صلب الموضوع ، و يستحسن ألا يتعدى عددها ستة اسطر، على أن تكتب بعد نقطتين و بين مزدوجتين و بخط مغاير لخط النص و بلون فاتح **gras.**

---

[36] قنديلجي عامر ، مرجع سابق ، ص164

واذا كان الاقتباس من وسط فقرة توضع ثلاث نقاط متتالية قبل بداية الاقتباس و ثلاث اخرى عند نهايته قبل غلق المزدوجتين للدلالة على أن الكلام للكاتب ما زال متواصلا.

- **الاقتباس غير المباشر :**

وهو أن يتم ايراد فكرة لكاتب داخل المبحث و لكن تتم صياغتها بأسلوب و لغة الباحث ذاته و هذه لا تخضع لأية قواعد خاصة بل تكتب بنفس سياق كتابة البحث ، مع واجب الاشارة اليها في التهميش بطبيعة الحال، بما يصون الامانة العلمية .

د- اظهار شخصية الباحث:

من أهم مقومات كتابة البحث العلمي، بروز شخصية الباحث وذلك من خلال إبداء آرائه الشخصية وعدم الاعتماد الكلي على آراء غيره من الباحثين، وهذا يتضح من خلال تعليقاته وتحليلاته وانتقاداته، مما يضفي على عمله نوعا من التميز والخصوصية والأصالة.

ثالثا: قواعد الإسناد والتوثيق في الهامش

تقتضي الأمانة العلمية إسناد المعلومات التي أخذها الباحث من مختلف المراجع إلى أصحابها الأصليين في الهامش، حيث يوضع عند نهاية كل اقتباس رقم تسلسلي، وبعد ذلك يشار إليه في الهامش مع ذكر كل المعلومات المتعلقة بالوثيقة العلمية.

إنّ إيراد التوثيق في البحث إثبات لحق المؤلف وأمانة علمية تحسب للباحث، وهو دلالة على دقة البحث وأصالته وجودته، وهنا لابد من إثبات المصادر التي اقتبست والتي أثرت البحث.

تختلف عملية التهميش باختلاف طبيعة المراجع المستعملة، كالكتب والمقالات والرسائل الجامعية، كما تختلف عملية التهميش كذلك باختلاف عدد الاقتباسات من مرجع واحد، وهذا ما سيتم بيانه فيما يلي[37]:

01- طريقة توثيق الكتب:

إن الباحث البارع هو الذي يقدم للقارئ جميع المعلومات الكاملة عن الكتاب الذي يستعمله، بحيث يستطيع أي إنسان آخر أن يستعين بالكتاب المشار إليه ويتوسع في الموضوع، إذا كان ذلك يدخل في إطار اهتماماته.

---

[37] حسن شحاتة ، البحوث العلمية و التربوية بين النظرية و التطبيق ، مكتبة الدار العربية للكتاب ،القاهرة ، 2001 ، ص29 .

قد يذكر الكتاب في الهامش لأول مرة و قد يذكر أكثر من مرة و ذلك كما يلي:

أ- الهامش الذي يشار فيه إلى كتاب ورد للمرة الأولى:

يتم توثيق الكتب بالطريقة التالية و وفقا للتسلسل الآتي:

- لقب المؤلف ثم اسمه، أما إذا كان اسم المؤلف ثلاثي فيجب كتابته بنفس الصيغة التي ورد فيها دون أي تغيير فيه.

- عنوان الكتاب، أما إذا كان للكتاب عنوانين، أي عنوان أساسي وعنوان فرعي ففي هذه الحالة نكتب العنوان الأساسي(الرئيسي) ثم نضع نقطتين، بعد ذلك نفتح القوس ونكتب العنوان الفرعي وفي نهايته نغلق القوس.

- الجزء: هناك بعض الكتب تكون بأجزاء، ففي هذه الحالة يجب الإشارة إلى الجزء بعد العنوان مباشرة، واذا كان هذا الجزء يحتوي على عنوان، يجب الإشارة إلى هذا العنوان والمثال على ذلك: بلحاج العربي، النظرية العامة للالتزام في القانون المدني الجزائري، الجزء الثاني: الواقعة القانونية، .....

- الترجمة: إذا كان الكتاب مترجما، يجب الإشارة إلى المترجم، وهذا بعد عنوان الكتاب مباشرة أو بعد الجزء إن وجد، ويكون بين قوسين، مثل: إسعاد محند، القانون الدولي الخاص، الجزء الأول: قواعد التنازع، ترجمة (فائق أنجق)، .....

- الطبعة: تأتي الطبعة بعد عنوان الكتاب أو بعد الجزء والترجمة إن وجدوا، حيث يجب الإشارة إلى رقم الطبعة إذا طبع الكتاب للمرة الثانية فأكثر، واذا لم نجد رقم الطبعة، فهذا يعني بصفة غير مباشرة أنها الطبعة الأولى للكتاب، ولا داعي للإشارة في الهامش أن ليس هناك رقما للطبعة

- دار النشر: يأتي دار النشر بعد الطبعة إن وجدت، فالإشارة إليها إلزامي، و في حالة عدم وجودها، يجب الإشارة إلى ذلك بهذه الكيفية (دون دار نشر).

- مكان النشر يأتي دائما بعد دار النشر وفي حالة عدم وجوده يجب الإشارة إلى ذلك (دون مكان نشر).

- سنة النشر: تأتي بعد مكان النشر، وفي حالة عدم وجودها، يجب الإشارة إلى ذلك (دون سنة نشر).

- رقم الصفحة: و هو آخر ما يشار إليه هو ذكر رقم الصفحة.

تجدر الإشارة في الأخير إلى أن الفصل بين هذه البيانات يكون بالفواصل، وليس بالضرورة أن تحتوي كل الكتب على البيانات السالفة الذكر، كالجزء و الترجمة مثلا، ففي حالة تخلف إحدى هذه البيانات ننتقل مباشرة إلى البيانات الموالية بكيفية متسلسلة على النحو الذي تم سابقا.

*** أمثلة توضيحية: - لباد ناصر، القانون الإداري:(التنظيم الإداري)، منشورات دحلب، الجزائر، 2011، ص03.**

– VIALARD Antoine, Droit civil Algérien :(la responsabilité civile délictuelle), O. P.U, Alger, 1980, P 09.

ب- الهامش الذي يشار فيه إلى كتاب ورد لمرتين متتاليتين:

إذا تكرر ذكر الكتاب مرة أخرى ولم يتوسطه أي مصدر آخر، يعني أنه ورد فيالهامش لمرتين متتاليتين، يستغنى في هذه الحالة عن ذكر اسم و لقب المؤلف ونكتفي بعبارة " المرجع نفسه"، ثم الإشارة إلى الصفحة.

واذا كان الكتاب باللغة الأجنبية، ينبغي على الطالب أن يستعمل كلمة ".فاصلة ثم رقم الصفحة أو الصفحات المقتبس منها

ج- الهامش الذي يشار فيه إلى كتاب ورد لمرتين غير متتاليتين:

يجب أن نميز هنا بين حالة استعمال مرجع واحد فقط لنفس المؤلف، فهنا يشترط ذكر لقب واسم المؤلف يتبع بعبارة مرجع سابق أو المرجع السابق، ثم رقم الصفحة. أما إذا كان من تحديد عنوان الكتاب المستعمل. للمؤلف مرجع أخر تم الاعتماد عليه.

2_ طريقة تهميش المقالات:

يتم التميز هنا بين ذكر المقال للمرة الأولى و بين استعماله لمرات متعددة، فإذا استعمل المقال لأول مرة، يجب ذكر البيانات التالية في الهامش، و ذلك مع مراعاة التسلسل الآتي :

– لقب واسم صاحب المقال. ،عنوان المقال بين مزدوجين.،اسم المجلة مسطر تحته بالخط العريض.،رقم عدد المجلة.،اسم الهيئة التي تصدر المجلة.،بلد النشر.،سنة النشر. رقم الصفحة

أما في حالة ذكر المقال لأكثر من مرة فإنه:

– إذا ذكر المقال لمرتين متتاليتين نكتب: المرجع نفسه، رقم الصفحة.

– إذا ذكر المقال أكثر من مرة بصورة غير متتالية نكتب: لقب و اسم صاحب المقال، مرجع سابق، رقم الصفحة.

– إذا كان للمؤلف أكثر من مقال استعمل في البحث نكتب: لقب واسم صاحب المقال، عنوان المقال، مرجع سابق، رقم الصفحة.

3_ طريقة تهميش المذكرات والرسائل الجامعية:

في حالة استعمال المذكرات والرسائل الجامعية في الهامش لأول مرة، نكتب:

1– لقب و اسم الباحث.

2– عنوان البحث.

3– تحديد طبيعة البحث (ماجستير، ماستر، دكتوراه). 2– اسم الكلية و الجامعة.

4– سنة المناقشة، و رقم الصفحة.

*** مثال توضيحي :**

1– آيت منصور كمال، خوصصة المؤسسة العامة ذات الطابع الاقتصادي عن طريق بورصة القيم المنقولة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، فرع: قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 4551، ص 14.

للإشارة فإنه في حالة تكرار استعمال المذكرات و الرسائل الجامعية، نتبع نفس القواعد المبينة سابقا.

4- طريقة تهميش النصوص القانونية:

نتبع بهذا الشأن الخطوات التالية:

1– تحديد نوع القانون (قانون، مرسوم، أمر، نظام، .2 تحديد رقم القانون. – تحديد تاريخ القانون. – بيان مضمون القانون.– الجريدة الرسمية و العدد و التاريخ الذي صدرت فيه.

أمثلة توضيحية:

1- الدستور: دستور **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية** لسنة 1989 ،الصادر بموجب **المرسوم الرئاسي رقم** 18-89 **المؤرخ** في 28 فبراير 1989 ،الجريدة الرسمية عدد 09 **المؤرخة** في 01 مارس 1989.ص 234

2 الاتفاقيات الدولية:

الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد المعتمدة بالعاصمة المصرية القاهرة بتاريخ 21 ديسمبر و المصادق عليها من طرف الجزائر بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 14-249 المؤرخ في 08 سبتمبر 014 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، عدد 54 بتاريخ 21 سبتمبر 2014 ص 234.

3- النصوص التشريعي و التنظيمية:

الأمر رقم 67-90 المؤرخ في 17 جوان 1967 المتعلق بنظام الصفقات العمومية ، ج ر عدد 52 بتاريخ 27 جوان 1967، المعدل بالأمر رقم 09/74 المؤرخ في 30جانفي 1994 ، ج ر عدد 13 بتاريخ 12 فيفري 1974

الأمر رقم 76-57 مؤرخ في 05 جويلية 1976 يتضمن نشر الميثاق الوطني ، ج ر 61 بتاريخ 30 جويلية 1976-

القانون رقم 22-08 المؤرخ في 05 ماي 2022، يحدد تنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وتشكيلها وصلاحياتها، ج ر عدد 32 الصادرة بتاريخ 14 ماي 2022

القانون رقم 23- 12 المؤرخ في 05 أوت سنة 2023 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية ج .ر عدد 56 الصادرة بتاريخ 06 أوت 2023

المرسوم رقم 82-145 المؤرخ في 10 أفريل 1982 الذي ينظم الصفقات التي يبرمها المتعامل العمومي، ج ر عدد 13 الصادرة بتاريخ 15 أفريل 1982 .

المرسوم الرئاسي رقم 02- 250 المؤرخ في 24 جويلية 2002 المتضمن نظام الصفقات العمومية، ج ،ر عدد 52 الصادرة بتاريخ 28 جويلية 2002

المرسوم الرئاسي رقم 04-128، مؤرخ في 19 أبريل سنة 2004، يتضمن التصديق، بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك يوم 31 أكتوبر سنة 2003،ج. ر 26 الصادرة بتاريخ 26 أفريل 2004

المرسوم التنفيذي رقم 06-137 مؤرخ في 10 أبريل 2006 يتضمن التصديق على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته، المعتمدة بمابوتو في 11 يوليو سنة 2003، ج ر عدد 24 الصادرة بتاريخ في 16 أبريل 2006.

4- طريقة تهميش الأحكام و القرارت القضائية:

عندما يتعلق الامر بتهميش الأحكام القضائية (الاجتهادات القضائية)، فينبغي على الباحث ان يتبع الخطوات التالية: اسم و درجة المحكمة أو الجهة التي أصدرت الحكم أو - رقم الملف أو القضية - تاريخ صدور الحكم أو القرار-المصدر الذي أخذ منه الحكم

*** أمثلة توضيحية:**

1- المحكمة العليا، الغرفة الإدارية، قرار رقم 41121 مؤرخ في 43/ 52/ 4554، قضية س د ضد شركة ش ج د ع المجلة القضائية، العدد الأول، 4552، ص198

6 ـ طريقة تهميش المطبوعات:

يتم تهميش البيانات وفق الترتيب الآتي:

- الاسم الكامل للأستاذ المحاضر.
- عنوان المحاضرة.
- اسم المقياس مع تحديد المستوى الدراسي.
- تحديد نوع التخصص.
- اسم الكلية أو المعهد و الجامعة.
- السنة الدراسية.
- رقم الصفحة أو الصفحات.

مثال توضيحي: علي العرنان مولود ، محاضرات في القانون الدستوري و النظم السياسية ، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الاولى ليسانس ، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة 1 الاخوة منتوري ص 33.

7 . طريقة تهميش دراسات غير منشورة:

في بعض الأحيان يقتضي البحث أن يستعين الباحث ببعض المطبوعات التي وزعت على الطلبة من قبل الأساتذة، ففي هذه الحالة يكتب الهامش كالتالي.

1- لقب و اسم الكاتب، 2 عنوان الموضوع بين حاضنتين » «، 3- نضع بين قوسين مطبوعة غير منشورة، 4 اسم الجامعة و المعهد أو الكلية، 5 السنة، 6 الصفحة أو الصفحات التي يتم الاقتباس منها.

مثال توضحي

زوايمية رشيد، " المؤسسة العامة ذات الطابع الاقتصادي بين التبعية و الاستقلالية" (مطبوعة غير منشورة)، معهد العلوم القانونية والإدارية، جامعة مولود معمري ، ص 11

8 ـ طريقة تهميش المقابلات الشخصية:

في هذه الحالة ينبغي على الباحث أن يتبع الخطوات التالية في كتابة الهامش

1- الإشارة في أول السطر إلى كلمة » مقابلة مع.....« اسم و لقب الشخص الذي جرت المقابلة معه، 2- وظيفة الشخص ومنصبه، 3- الإشارة إلى المكان الذي تمت فيه المقابلة، 4- تاريخ و ساعة إجراء المقابلة.

مثال: - مقابلة مع البروفيسور احمد بوراس رئيس جامعة قسنطينة 1 الاخوة منتوري، الجزائر ، ليوم 25 جانفي 2025 الساعة 15:55.

9 ـ طريقة تهميش الوثائق الإلكترونية: يتم تهميش الوثائق الإلكترونية كما يلي:

- الاسم الكامل للمؤلف.

- عنوان الموضوع. - تاريخ النشر.

- تاريخ و ساعة الإطلاع على المعلومة. - العنوان الإلكتروني.

مثال: عماد حسن أبو طالب، عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، جانفي 2023 نظر بتاريخ 2023/14/10، على الساعة 13:55 في الموقع: http:// www.digital_ahram.org.eg/articles.

ثالثا: طرق توثيق المراجع (قائمة المراجع)

يتم تقسيم قائمة المراجع إلى قسمين، حيث يتناول القسم الأول قائمة المراجع باللغة العربية و القسم الثاني قائمة المراجع باللغة الأجنبية، و تصنف المراجع وفق الترتيب التالي:

1. الكتب.
2. الرسائل والمذكرات الجامعية.
3. المقالات.
4. النصوص القانونية.
5. الوثائق.
6. المراجع الإلكترونية.

بالنسبة للنصوص القانونية يكون الترتيب فيها حسب تسلسل النصوص القانونية أي تدرج القانون، وفي كل حالة نراعي التسلسل التاريخي لصدور النصوص القانونية، وعليه فإن النصوص القانونية، ترتب بالشكل التالي:

أ - النصوص **الاساسية** : (الدساتير)

ب- **الاتفاقيات**.

ت- النصوص التشريعية:

1- ـ القوانين العضوية.

2- **ـ القوانين** (القانون العادي).

ث- **النصوص التنظيمية**:

1- ـ المراسيم الرئاسية.

2- ـ المراسيم التنفيذية.

3- ـ الوزارية المشتركة

4- القرارات الوزارية

تجدر الاشارة الى أنّ نفس الترتيب يعتمد أيضا في المصادر باللغة الفرنسية.

ثالثا: ترتيب المراجع :

بعد تقسيم قائمة المراجع، يتم ترتيبها فيما بينها و ذلك بإتباع إحدى الطرق التالية:

1- **الترتيب على أساس سنة النشر** (الترتيب التاريخي):

يكون هذا الترتيب بطريقة تسلسلية من أقدم مرجع إلى أحدث مرجع و هذه الطريقة من اكثر الطرق رواجا في اعداد البحوث.

2- **الترتيب على أساس القيمة العلمية**:

يتم هذا بالبدء من المراجع التي لها قيمة علمية أكبر إلى المراجع التي لها قيمة علمية أقل وهذه الطريقة غير رائجة نظر لافتقارها الى معيار موضوعي لتصنيف الكتب حسب قيمتها العلمية ، و لو أن الراجع من ذلك يكون مقارنة بنسبة الاعتماد عليها في البحث

3- **الترتيب على أساس الحروف الأبجدية أو الهجائية (الترتيب الألف بائي):**

يكون ذلك بالنظر إلى الحرف الأول الذي يبدأ به لقب المؤلف، و إذا كانت ألقاب المؤلفين تبدأ بنفس الحروف، فإنه ينظر إلى الحرف الثاني فالثالث، وهكذا حتى يصل الباحث إلى ترتيب كل المصادر و المراجع.

وهذا التصنيف يشمل كل المصادر والمراجع سواء كانت كتبا أو مقالات أو غيرها، باللغة العربية أو الفرنسية، و ينصح باستعمال هذه الطريقة، و هي من أكثر إتباعا في إعداد قائمة المراجع كذلك.

تبقى الاشارة في الاخير الى ضرورة مراعاة حجم الخط في كتابة المراجع ، لأنه عادة ما يتم تحديد ذلك ، رغم عدم وجود قواعد ثابتة متعارف عليها على نطاق واسع.

المحور الثالث : في مناهج البحث في العلوم القانونية

سبقت الاشارة الى أن البحث العلمي هو بحث منهجي ، بمعنى أنه يتبع في اعداده منهجا أو أكثر من المناهج المعروفة في البحوث العلمية .، من الناحية اللغوية ، تشتق كلمة منهج من الفعل نهج، أي سلك ومنها نهج الطريق أي سلكه وسار فيه، وبهذا المفهوم فهي تعني الطريق الذي ينبغي أن نسلكه لبلوغ الحقيقة العلمية.

فالمنهج لغة هو الطريق الواضح السليم، وتقابلها باللغة الفرنسية كلمة (METHODE)، ويرجع أصل هذه الكلمة إلى الكلمة اليونانية (METODOS)، والتي تعني المتابعة، والمشتقة من كلمة (ODES)، والتي تعني الطريق كما تعني البحث والنظر والمعرفة (عند أفلاطون)، ويقصد بها الطريق المؤدي إلى الغرض المطلوب خلال المصاعب.[38]

والمنهج هو الطريق البين إلى الحق في أيسر سبله، وذكرها القرآن الكريم بصيغة" منهاج" في قوله تعالى:" لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا."ص .

ويقصد بالمنهاج هنا الطريق المحدد الواضح لمعرفة دين الله وفهم القواعد التي قامت عليه أحكامه. ويعرف المنهج اصطلاحا بأنه: " فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، إما من أجل الكشف عن الحقيقة، حين نكون بها جاهلين؛ أو من أجل البرهنة عليها للآخرين، حين نكون بها عارفين"[39] .

وعرف أيضا بأنه:" الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة"3، كما يعرف على أنه:" الطريق المؤدى إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة..

وعليه فالمنهج هو مجموعة القواعد والقوانين التي من شأنها أن توضح لنا أوجه الخطأ والصواب في مراحل وخطوات البحث، وسبل البحث عن الحقيقة.

والعلم الذي يبحث في المناهج وينتقدها ويضع قواعدها يصطلح عليه بعلم المناهج، ونتيجة لأنه يتضمن على مبادئ مشتركة بين كافة العلوم أي نتائجه تقبل التعميم وتتصف بالتجريد، لذا أخذ صفة العلم، فهو العلم الباحث في الطرق المستخدمة في العلوم للوصول إلى الحقيقة، بمعنى أنه يبحث في المناهج التي يتبعها العلماء في أبحاثهم في سبيل الوصول إلى الحقيقة كل في مجاله

---

[38] عبد الرحمان بدوي، مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977، ط 3 ص 3

[39] نفس المرجع ص 5

أما مناهج البحث فيمكن تعريفها بأنها:" الطرق والمسالك التي تساعد الباحث في حال سلوكها على الوصول لحل قضية ما أو الحصول على إجابات محددة لأسئلة قائمة للوصول إلى أهداف محددة مسبقا"7.

إن كلمة المنهجية يقابلها بالفرنسية (Méthodologie) وهو مفهوم مركب من كلمتين:

(méthode) وتعني النهج أو الطريقة، (Logie) وتعني العلم، وبذلك يتحدد معنى المنهجية في الطريقة العلمية، لأنه لا سبيل للعلم دون الاعتماد على الطريقة العلمية.

ويستشف مما سبق أن المنهج هو الخطة التي يتبعها الباحث ويتخذ منها سبيلا وطريق للوصول إلى هدف معين أو محدد، وأنه تلك الطريقة العلمية التي ينتهجها أي باحث في دراسته وتحليله لظاهرة معينة أو لمعالجته لمشكلة معينة وفق خطوات بحث محددة، للوصول إلى المعرفة اليقينية بشأن موضوع الدراسة .

وبالنظر لأهمية المنهج في مجال البحث العلمي، سنتناول بالدراسة أهم المناهج وأكثرها استعمالا في إطار العلوم القانونية، وذلك وفقا لما يلي:

أولا: المنهج الوصفي

لا تخلو الدراسات القانونية في معظمها من استعمال المنهج الوصفي، لذا سنتناوله من خلال التعرض لتعريفه، مرتكزاته، أهدافه، مراحله، خطواته، أنماطه، تطبيقه في مجال العلوم القانونية وأخيرا تقييمه، وذلك فيما يلي:

1- تعريف المنهج الوصفي:

يعتبر المنهج الوصفي أسلوبا من أساليب التحليل، الذي يركز على معلومات دقيقة وكافية بشأن ظاهرة أو موضوع معين، أو فترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك بهدف الحصول على نتائج علمية، وبعدها تفسيرها بشكل موضوعي، بما يتوافق مع المعطيات الفعلية للظاهرة، فهو يهدف إلى رصد ظاهرة أو موضوع محدد بغرض فهم مضمونه، أو يكون هدفه الرئيسي تقويم وضع معين لأغراض علمية.

ويعرفه البعض بأنه عبارة عن طريقة لوصف الموضوع المراد معالجته بواسطة منهجية علمية صحيحة، وتصوير النتائج التي يتوصل إليها على أشكال رقمية معبرة يمكن تفسيره[40].

[40] نور الدين حتحوت، منهجية البحث في العلوم السياسية، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ، 2012 ص 55

يظهر المنهج الوصفي من خلال التعريفين السابقين على أنه يقوم على تفسير الوضع القائم للظاهرة موضوع البحث، وذلك من خلال تجديد ظروفها وأبعادها ووصف دقيق للعلاقات القائمة بينها، بغرض الوصول على وصف عملي متكامل ودقيق للظاهرة يقوم على الحقائق المرتبطة بها فعلا.

ويمكن أن يعبر عن هذا الوصف بشكل كيفي أو كمي، كما يمكن أن يرتكز على وضع قائم في وقت محدد، وقد يكون تتبعيًا يستمر لفترات أو يحدث على عدة مراحل، ويكون الغرض من الوصف الفهم أو تقويم أوضاع قائمة، وقد يكون لأهداف عملية مباشرة.

ويعتبر المنهج الوصفي المنهج الوحيد الممكن لدراسة ومعالجة بعض الموضوعات الإنسانية، مثل البحوث السلوكية، نتيجة عدم تمكن الباحث من القيام بتجارب بشأن هذه الموضوعات، كما يمكن استعماله في إطار دراسة مختلف الظواهر الطبيعية.

إذ يشمل عدد من الدراسات، كالدراسات الاستكشافية (الاستطلاعية) والدراسات التقويمية، كما يمكن أن يستعمل أسلوب الدراسة المقارنة أو دراسة الحالة، ولا يقدم الباحثون في مجال الدراسات الوصفية مجرد اعتقادات أو ملاحظات عرضية، بل يتم البحث وفق خطوات متتالية بدءا من فحص الموقف وتجميع معلومات وبيانات دقيقة وكافية عن الظاهرة موضوع البحث.

بعد ذلك يثم تحليلها بشكل موضوعي، وبعدها يتم التعرف على العوامل المكونة والمؤثرة على الظاهرة، واختيار طرق وأساليب جمع المعلومات والبيانات والاعتماد على أدوات منهجية مساعدة..

2- **أسس المنهج الوصفي :**

يرتكز منهج البحث الوصفي على مجموعة من الأسس الآتية:

- إمكانية الاستفادة والاستعانة بمختلف الأدوات للحصول على معلومات دقيقة، مثل الملاحظة؛

- إن غرض المنهج الوصفي يتمثل في الوصف والتحديد الكمي للظاهرة، وبالتالي يمكن أن يكون هناك اختلاف في تلك الدراسات، إذ أن بعضها يكتفي بمجرد وصف الظاهرة كمية أو كيفية، والبعض الآخر يتعدى إلى معرفة الأسباب المؤدية للظاهرة، والآخر يحاول الوصول إلى ما يمكن القيام به لأحداث تغيير أو تعديل في موقف عينة البحث...إلخ.

– يقوم هذا المنهج على اختيار عينات ممثلة لمجتمع البحث للوصول إلى النتائج توفيرا للجهد والوقت وغيرها.

– يستخدم الباحث عند اعتماد المنهج الوصفي ملكة التجريد ليتمكن من تمييز سمات وخصائص الظاهرة موضوع البحث، و مميزاتها وذلك نظرا لتداخل، الظواهر الإنسانية وتعقدها وصعوبة ملاحظة الظواهر في حالاتها الطبيعية، بعد ذلك يصل الباحث بالمنهج الوصفي الى استخلاص أحكام تصدق على كافة عناصر الظاهرة المدروسة لابد من تصنيف الأشياء أو الوقائع أو الظواهر وفق معيار محدد لأجل تمكنه من استخدام التعميم لنتائجه واستنتاجاته..

والملاحظ أن البعض من الباحثين يوجز هذه المرتكزات في أساسين فقط، هما: التجريد والتعميم.[41]

3- أهداف المنهج الوصفي:

تتمثل أهداف هذا المنهج فيما يلي:

– جمع معلومات حقيقية ومفصلة لظاهرة تكون موجودة فعلا في مجتمع معين؛

– تحديد مختلف المشاكل الموجودة أو توضيح بعض الظواهر؛

– تحديد ما يفعله الأفراد في مواجهة مشكلة محددة، والاستفادة من آرائهم وخبراتهم وفي وضع تصور وخطط مستقبلية واتخاذ قرارات مناسبة في مشاكل لها طبيعة مشابهة.

– إجراء مقارنة وتقييم لبعض الظواهر؛

– إيجاد العلاقة بين الظواهر.

– تحديد أفضل الطرق والأدوات والآلات والمعدات للرصد، من الجوانب المختلفة، وبما يسمح للباحث بتقدير الموقف بشكل أفضل وأدق، ولكي يتجنب المفاجآت.

---

[41] أنظر في ذلك :صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة (الجزائر)،..2033، ص- ص 151-152

إن الهدف من تصنيف المعلومات وتنظيمها هو مساعدة الباحث على الوصول إلى استنتاجات تساعدنا في تطوير الواقع الذي ندرسه، فلا يهدف الأسلوب الوصفي إلى وصف الأحداث والظواهر أو وصف الواقع كما هو، وانما يهدف إلى الوصول إلى استنتاجات تساعد في فهم هذا الواقع وتطويره[42].

4- مراحل البحث الوصفي:

يمر البحث الوصفي بمرحلتين أساسيتين هما[43]:

4-1- مرحلة الاستكشاف والصياغة:

ويتم في هذه الدراسات استطلاع مجال محدد للبحث أو صياغة مشكلات تصلح للبحث الدقيق في مرحلة قادمة، كما يمكن أن تهدف مثل هذه الدراسات إلى توضيح المفاهيم وتحديد الأولويات للمواضيع والمسائل الجديرة بالبحث أو جمع المعلومات عن القدرة العملية لإجراء بحث بشأن مواقف الحياة الفعلية، أو حصر المشكلات التي يعتبرها الناس أن لها قيمة خاصة لحياتهم وعلاقاتهم، وتستند الدراسات الكشفية على مجموعة إجراءات منهجية معلومة ومحددة تضم:

- تلخيص تراث العلوم الاجتماعية ومختلف المجالات ذات الصلة بمشكلة البحث.
- استشارة الأشخاص الذين لهم الخبرة العلمية والعملية بالمشكلة محل الدراسة.
- تحليل بعض الحالات التي تعمل على توضيح المشكلة لدينا.

4-2- مرحلة التشخيص والوصف المعمق: يتم في هذا النوع من البحوث تحديد مختلف

الخصائص، وتجميع المعلومات بوصف دقيق لكافة جوانب الموضوع محل الدراسة، بما يسمح بالتشخيص الدقيق لدوافع الموضوع، ودون الانطلاق من فروض مسبقة.

وبالتالي يتبين أن الفرق بين الدراسات الوصفية والاستطلاعية أو الكشفية يظهر من خلال أن الدراسات الوصفية تفترض وجود قدرا كبيرا من البيانات عن المشكلة محل البحث، بخلاف الدراسات الكشفية التي يدخل فيها الباحث الميدان دون أن يعرف الأبعاد الحقيقية للظاهرة أو المشكلة التي يعالجه.

---

[42] ذكره عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص140

[43] نفس المرجع، ص143

لذا يقتصر اهتمامه في استكشاف كافة جوانب هذه المشكلة.

5- **خطوات المنهج الوصفي:** عند تطبيق هذا المنهج هناك مجموعة من الخطوات التي ينبغي أن يلتزم بها الباحث، وتتمثل في:

- الشعور بمشكلة البحث محل الدراسة وتجميع المعلومات والبيانات التي تساعد على تحديدها..

- تحديد المشكلة التي يقوم عليها البحث؛

- وضع فرضيات للبحث يتثبت البحث من صحتها أو خطئها، ويرى بعض الباحثين أنه لا ضرورة لوضع هذه الفرضيات.

-إجراءات البحث (اختيار المجتمع، العينة، أداة البحث...إلخ)؛

- تحليل البيانات وتفسير النتائج التي توصل إليها البحث، وصياغة نتائج البحث بشكل واضح ودقيق.

- استخلاص الاستنتاجات، التوصيات، المقترحات ومصادر البحث والملاحق والجداول المتعلقة بإجراءات البحث.

6- أنماط الدراسات الوصفية: تتخذ الدراسات الوصفية عدة أشكال، ولا يوجد اتفاق بين الباحثين على تصنيف محدد لهذه الدراسات، إلا أن فان دالين حدد للدراسات الوصفية الأنماط التالية[44]:

* **الدراسات المسحية:** وتتضمن المسح المدرسي، المسح الاجتماعي، دراسات الرأي العام وتحليل العمل وتحليل المضمون.

* دراسات العلاقات المتبادلة: وتتضمن دراسة الحالة، الدراسات العلية المقارنة والدراسات الإرتباطية

* **الدراسات التتبعية** وتتضمن دراسات النمو بأسلوبها الطولي والمستعرض ودراسات الاتجاهات التتبعية.

ومن أهم وأكثر الأنماط المستخدمة في مجال العلوم القانونية المسح الاجتماعي ودراسة الحالة، وسنتناول كل منهما بنوع من التفصيل كما يلي:

---

[44] سقلاب فريدة ، مرجع سابق ص 38

6-1- المسح الاجتماعي

تعتبر الدراسات المسحية أسلوبا في البحث من خلاله يتم جمع المعلومات والبيانات عن الظاهرة أو الحادثة بقصد التعرف على الظاهر ومحل الدراسة وتحديد الوضع الحالي لها، وكذا التعرف على نقاط القوة والضعف فيها لمعرفة مدى صلاحية هذا الوضع أو مدى الحاجة لإحداث تغييرات جزئية أو أساسية فيه.

وتشتمل الدراسات المسحية على الأنواع السابقة الذكر، والتي من بينها المسح الاجتماعي، والذي سنتطرق إلى تعريفه، تصنيفاته مجالات تطبيقه، تطبيقاته في مجال العلوم القانونية وأخيرا تقييمه، وذلك فيما يلي:

6-1-1- تعريف المسح الاجتماعي:

عرفه "هويني" بأنه محاولة منتظمة لتحليل الوضع الراهن لنظام اجتماعي أو لجماعة أو منظمة، كما عرفه "مورس" بأنه منهج لتحليل ودراسة أي موقف أو مشكلة اجتماعية، وذلك من خلال اتباع طريقة علمية منظمة، ويكون المسح دائما لدراسة موضوع ما في الحاضر بجمع البيانات وتفسيرها، ثم تعميم النتائج، وذلك بغرض التطبيق العلمي في المستقبل القريب.

ويعرف أيضا بأنه:" **الدراسة التي تعنى بدراسية الوقائع والأحداث الاجتماعية التي يمكن جمع بيانات كمية عنها وتتسع لتشمل مختلف القضايا الأسرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية وفئات المجتمع وطبقاته والفروق بين فئاته**".

وعليه يمكن القول أن أسلوب المسح الاجتماعي يستخدم في دراسة الظواهر والأحداث الاجتماعية التي نستطيع جمع معلومات وبيانات كمية عنها.

6-1-2- مراحل المسح الاجتماعي:

حدد " **كاردوج جونس**" هذه المراحل بالآتي[45]:

- مرحلة التعريف بالبيئة وبيان جدودها
- مرحلة الوصف الدقيق.
- مرحلة تحليل وايجاد العلاقة السببية بين العوامل المختلفة.

---

[45] رشيد شميشم، المرجع السابق، ص176

6-1-3- **تصنيفات المسوح الاجتماعية:** تنقسم المسوح وفقا لعدة معايير كما يلي:

* من حيث الهدف وتعمقه في الدراسة: تنقسم إلى مسوح وصفية هدفها تحديد موضوع الدراسة والإلمام بخصائص ومميزات موضوع معين، ومسوح تفسيرية تقوم بربط الظواهر بالقوانين وربط الظواهر الجزئية في ظل المبادئ والنظريات العامة؛

* من حيث حجم المجهود الذي يشمله المسح: وتنقسم إلى مسوح شاملة وهي تلك التي تدرس كأفراد الجماعة، ومسوح بالعينة وهي تلك التي تدرس عينة من الجماعة.

* من حيث مجال البحث: تنقسم إلى مسوح عامة وهي تلك التي تهتم بمسح الظاهرة بصفة شمولية بهدف دراستها من جميع الجوانب، ومسوح متخصصة ترتكز على جوانب محددة، وتقتصر على جانب من جوانب الحياة الاجتماعية بشكل دقيق[46].

تتسع مجالات المسح الاجتماعي لتشمل كافة جوانب الحياة الاجتماعية، فالدراسات السكانية وتوزع السكان ودراسات الأسرة وحركة السكان والهجرة الداخلية والخارجية، وعادات السكان وتقاليدهم، واتجاهاتهم نحو مختلف القضايا الأسرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية، وفئات المجتمع وطبقاته والفروق بين فئاته هذه المجالات جميعها تعد ميدانا للدراسات المسحية الاجتماعية، ويفتقر مجتمعنا إلى العديد من هذه الدراسات، فمعظم المجالات الاجتماعية لا تزال خالية من أية دراسات، مما يفترض بالباحثين التطرق إلى مثل هذه الموضوعات.[47]

6-1-5- تطبيق المسح الاجتماعي في مجال العلوم القانونية:

يتعلق تحديد ميدان استخدام هذا الأسلوب بطبيعة الموضوع محل الدراسة، وفي مجال العلوم القانونية يعد أول من استخدم هذا الأسلوب هو "جون هوارد"[48] إذ قام بمسح اجتماعي للوقوف على حالة المسجونين، وذلك من خلال جمعه للحقائق والأرقام مباشرة عن السجن والمسجونين واحصاء السجون، وسجل أعداد وأسماء المسجونين، وكذا أماكن وتواريخ سجنهم، كما قام بإحصاء عدد المسجونين الذين لم يتمكنوا من مغادرة السجن لعدم قدرتهم على دفع رسوم الخروج، وقام أيضا بحصر شامل لمختلف أنواع الأمراض التي أصيبوا بها نتيجة سوء التهوية والرعاية الصحية خلال تواجدهم بالسجن...إلخ.

---

[46] رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر 2006، ص177

[47] ذوقان عبيدات وآخرون، البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، ط 17، 2015 ص –ص 193-194

[48] رشيد شميشم، نفس المرجع، ص 177-178

وقد تقدم جون هوارد ببحثه هذا إلى المسؤولين في إنجلترا، وتمت مناقشته على مستوى مجلس العموم البريطاني، وكانت نتيجة ذلك صدور تشريعات مختلفة تهدف في مجملها إلى إصلاح حالة السجون في إنجلترا كالقانون الذي يقضي بالأفراج الفوري عن المسجونين الذين تثبت براءتهم، فضلا عن العديد من القوانين التي ترمي إلى إصلاح النظام العقابي في إنجلترا.

وعليه يمكن القول أن هذا الأسلوب يمكن استخدامه في العديد من فروع القانون سواء العام أو الخاص كإجراء دراسة مسحية حول تفشي ظاهرة البيروقراطية على مستوى مختلف الإدارات الجزائرية أو على مستوى ولاية محددة.

6-1-6- تقييم المسح الاجتماعي:

على الرغم من إيجابيات هذا الأسلوب تعرض لجملة من الانتقادات، ويمكن أن نوجز كل ذلك فيما يأتي:

- **الإيجابيات**::

- تمثل أسلوبا ناجحا في دراسة الظواهر والأحداث الاجتماعية التي يمكن جمع معلومات رقمية وكمية عنها بصورة واضحة و كافية.

- تعد وسيلة لقياس أو إحصاء الواقع لوضع الخطط لتطويره..

- المعلومات المتحصل عليها تكون جديدة ومباشرة من مصادرها الأصلية

- **السلبيات**: في مقابل هذه الايجابيات ، هناك جملة من المؤاخذات ، يمكن أن نذكر منها:

- تهتم هذه الدراسات المسحية بالشمول أكثر مما تهتم بالعمق، حيث أن الباحث الذي يقوم بالمسح يهتم بدراسة آراء الناس ومواقفهم المعلنة دون أن يهتم بالتحليل أو التعمق في دراسة مختلف العوامل التي تؤدي إلى هذه الآراء والمواقف.

- لا تعطي هذه الدراسات للباحث المرونة الكافية لاستيعاب الظاهرة كما قد يجدها في الواقع، ذلك أن الباحث يعد مسبقا أدوات بحثه كالاستبيان.

مثلا قبل البدء في عملية المسح، وبالتالي يقيد نفسه في أسئلة الاستبيان فحسب، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى إغفال بعض المعلومات التي يستوعبها الاستبيان.

غير أنه يمكن أن تقل أهمية هذا النقد كثيرا إذا أعد الباحث استبيانه بعد فترة كافية من الدراسة والملاحظة، كما يمكنه أن يعزز المعلومات التي يحصل عليها من الاستبيان باستخدام أدوات أخرى كالمقابلة أو الملاحظة.[49]

6-2- دراسة الحالة:

يتميز هذا الأسلوب بكونه يرمي إلى التعرف على وضعية واحدة معينة وبكيفية تفصيلية دقيقة، بمعنى الحالة التي يصعب دراستها واصدار حكم عليها لوضعيتها الفريدة من نوعها، يمكن التركيز عليها منفردة، وذلك من خلال جمع كل المعلومات المتعلقة بها وتحليلها والتعرف على جوهر موضوعها، ومن ثمة التوصل إلى نتيجة واضحة بشأنها.

والملاحظ أن هناك تعدد لمفاهيم دراسة الحالة، فالبعض يراها شبيهة بالدراسات التاريخية للحالة أو المجتمع، والبعض يرى الفصل بينها للفوارق، والبعض الآخر يجعل منها جزءا للمنهج الوصفي عند دراسة العلاقات المتبادلة.

في مقابل ذلك يرى البعض هذا المنهج منهجا مميزا لأنه يرمي للتعرف على وضعية واحدة معينة وبكيفية تفصيلية2، إلا أنها في مجال العلوم القانونية تستخدم كأسلوب للبحث، وسنتطرق إلى بعض التفصيلات حول هذا الأسلوب.

6-2-1- تعريف دراسة الحالة:

وضعت تعريفات عدة لدراسة الحالة تتفق في معظمها على أنه المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة فردية كانت أم مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما، ويقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، وذلك بغرض الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها.

وعرف أيضا بأنه : " **عبارة عن" دراسة متعمقة لنموذج واحد أو أكثر لعينة يقصد منها الوصول إلى تعميمات، إلى ما هو أوسع عن طريق دراسة نموذج مختار**"[50]

---

[49] ذوقان عبيدات وآخرون، المرجع السابق، ص 193

[50] عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص130

6-2-2- خصائص دراسة الحالة:

من أهم مميزات دراسة الحالة ما يلي:

- ليس بالضرورة أن تكون الحالة جماعة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا أو فردا.

- طالما أن دراسة ينصب على الوحدات الاجتماعية سواء كانت كبيرة أو صغيرة، فإن الوحدة الصغيرة يمكن أن تكون جزءا من دراسة إحدى الحالات، وقد تكون الحالة قائمة بحد ذاتها في دراسة أخرى؛

- يقوم هذا الأسلوب على أساس التعمق في دراسة الوحدات المختلفة وعدم الاكتفاء بالوصف الخارجي

- يرمي هذا الأسلوب إلى تحديد مختلف العوامل التي تؤثر في الوحدة، أو الكشف عن العلاقات السببية بين مختلف أجزاء الظاهرة المدروسة؛

- يسعى هذا الأسلوب إلى تكامل المعرفة باعتباره يعتمد على اكثر من أداة للحصول على البيانات والمعلومات؛

- يعد طريقة تتبعية، لأنها تعتمد بشكل كبير على عامل الزمن، وبالتالي فهي تهتم بالدراسات التاريخية.

- تعد طريقة للحصول على معلومات شاملة عن الحالات محل الدراسة.

6-2-3- خطوات دراسة الحالة:

يتبع في أسلوب دراسة الحالة الخطوات التالية[51]:

- تحديد الحالة المراد دراستها وتحديد المشكلة الرئيسية؛

- جمع المعلومات والبيانات من مصادر متعددة لفهم المشكلة الرئيسية.

- وضع الفرضيات التي تفسر المشكلة ونشأتها وتطورها.

- اقتراح نوع المعاملة أو العلاج للمشكلة؛

---

[51] محمد عبد العال النعيمي وآخرون، طرق ومناهج البحث العلمي، دار الو ا رق للنشر والتوزيع، عمان، 2010 ، ص .246.

- إعداد تقرير الحالة؛

- المتابعة والاستمرار للتأكد من صدق التشخيص ومناسبة العلاج لتطبيق دراسة الحالة مجال واسع، لاسيما في مجال العلوم السلوكية باعتباره يساعد في الحصول على المعلومات الأساسية.

كما يمكن تطبيق دراسة الحالة في جوانب عديدة من جوانب الدراسات القانونية، كدراسة نظم التقاضي والإجراءات والأعمال الإدارية للمحاكم وأماكن إعادة التربية، وأيضا في مجال رسم السياسات القضائية، ودراسة الجرائم، وبالمقارنة ما بين نتائج أكثر من دراسة حالات يمكن إجراء مقارنات قانونية متعددة، كما يمكن اللجوء إلى هذا الأسلوب في إجراء التحقيقات ورسم الخطط العلمية القانونية[52].

ويستخدم هذا الأسلوب أيضا في دراسة العديد من الظواهر الاجتماعية بأبعادها القانونية، كدراسة ظاهرة المخذرات، الطلاق، البطالة...إلخ.

6-2-5- تقييم دراسة الحالة:

كغيره من المناهج و الأساليب، لهذا الأسلوب إيجابيات وسلبيات[53]:

- **الإيجابيات:** من الايجابيات التي يتصف بها نذكر:

- يقدم الباحث في دراسة الحالة دراسة متكاملة معمقة للحالة، حيث يركز على موضوع دراسته أو الحالة التي يبحثها، ولا يشتت جهده بدراسة موضوعات متعددة أو أفراد متعددين.

- تساعد المعلومات التي يحصل عليها الباحث من دراسة حالة ما في فهم ودراسة حالات أخرى لها ذات الظروف، فالعوامل التي أدت إلى إنحراف طالب ما يمكن أن تؤثر أيضا ولو بدرجات متفاوتة في طالب آخر من نفس المستوى الاجتماعي والاقتصادي للطالب الأول.

- اتساع المجالات التي يمكن فيها استخدام دراسة الحالة، إذ يمكن أن يكون المدروس فردا أو جماعة، أو مجتمعا صغيرا أو كبيرا؛

- يدرس العوامل المؤثرة والعلاقات السببية بين أجزاء الظاهرة المدروسة؛

---

[52] صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003 ، ص 159

[53] ذوقان عبيدات وآخرون، المرجع السابق، ص 204

- يسمح بالحصول على معلومات شاملة وعلى تحليل كيفي، ويهتم بالموقف الكلي وبصورة تتبعية يعد أسلوب ديناميكي يساعد على تكامل المعرفة.
- يعد مصدر جيد للفرضيات

السلبيات: واجه هذا الأسلوب عدة انتقادات أهمها:

- يمكن أن يستخدم الباحث ذاتيته في تفسير النتائج، ما يضعف الموضوعية.
- عدم إمكانية التعميم؛
- التكلفة الكبيرة في الوقت والجهد والمال؛
- عدم صدق البيانات :، وذلك لعدم القدرة على التفرقة بين دراسة الحالة كمنهج .
- يمكن أن لا تعتبر هذه الطريقة علمية بشكل كامل.

7- تطبيق المنهج الوصفي في مجال العلوم القانونية:

تعد البحوث الوصفية من أهم البحوث التي لا يمكن الاستغناء عنها في مجال العلوم الاجتماعية ككل، باعتبارها تحقق هدفين رئيسيين:

- الأول هو تزويد العاملين في الميادين الاجتماعية والنفسية بمعلومات حقيقية بشأن الوضع الآني للظواهر المدروسة، ولهذه المعلومات قيمة علمية حيث يمكن أن تؤيد ممارسات قائمة، أو ترشد إلى طرق تغييرها نحو ما يجب أن يكون
- الثاني هدف علمي، إذ تعمل هذه الدراسات على جمع الحقائق والتعميمات، وهو ما من شأنه أن يزيد في الرصيد المعرفي اللازم لفهم مختلف الظواهر والتنبؤ بها[54]

يعتمد المنهج الوصفي في مجال العلوم القانونية على نطاق واسع، سيما في إطار إجراء المسوح الاجتماعية المطلوبة لتطوير المنظومة القانونية، ودراسات المؤسسات العقابية، وكذا في مجال إجراء التحقيقات للكشف عن أسرار أسباب النزاعات القانونية.

---

[54] صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص- ص 154-155

كما يستعمل في دراسات تطور ونمو الصفات الإجرامية، وعلاقتها بمختلف الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وغيرها، ومع ذلك لا يكفي المنهج الوصفي وحده لإجراء الدراسات القانونية، بالنظر لتعدد مجالاتها وخصائص هذه المجالات[55]

وبالتالي تتنوع مجالات استخدام هذا المنهج لتشمل مختلف فروع القانون سواء العام أو الخاص، لاسيما في الدراسات القانونية النظرية التي تطبق في غالبية فروع القانون، كتلك التي تعتمد على دراسة حالة معينة مثل الدراسات التي تتم في مجال القانون الجنائي، كتحديد الجرائم والعقوبات والمقررة لها، كذلك الدراسات التي تتم في نطاق القانون الإداري، كتحديد القرارات والعقود الإدارية مثلا.

8- تقييم المنهج الوصفي:

كغيره من المناهج العلمية المتبعة في اعداد البحوث العلمية ، يتميز المنهج الوصفي بإيجابيات وسلبيات، نذكر من أهمها:

- **الإيجابيات**
  - يقدم معلومات وحقائق عن واقع الظاهرة الآني؛
  - يعمل على توضيح العلاقة بين مختلف الظواهر، وكذا العلاقة في الظاهرة نفسها، مثل توضيح العلاقة بين الطرق والنتائج؛
  - يفسر الظواهر والعوامل التي تؤثر فيها، وهو ما يساعد على فهم الظاهرة ذاتها؛
  - يساعد في التنبؤ بمستقبل الظاهرة ذاتها؛
  - يعد من الأساليب الأكثر استخداما في مجالات العلوم الإنسانية.
- **السلبيات:** في مقابل هذه الايجابيات ، هناك أيضا جملة من السلبيات :
  - احتمال عدم دقة المعلومات، وبالتالي الاستناد إلى معلومات خاطئة عن قصد أو بغير قصد؛ تعدد الحقائق والمعلومات الوصفية من مصادرها الأصلية.

---

[55] نفس المرجع ، ص 155

- التحيز في جمع المعلومات والبيانات من مصادر معينة، مما يتطلب جمعها من مصادرها الأصلية.
- صعوبة وضع فرضيات واثبات صحتها بالتجريب، حيث أن إثبات صحة الفرضيات في الدراسة
- الوصفية يتم من خلال الملاحظة، لذا يستلزم صياغة فرضيات قائمة على فهم عميق للمشكلة، وجمع معلومات تتعلق بها.
- يصعب تعميم النتائج، ذلك أن الظواهر تتغير بتغير الزمان والمكان، والبيانات الوصفية تعتمد على ظواهر محددة بزمان ومكان معينين.
- قدرة الدراسات الوصفية على التنبؤ تظل محدودة، لتعقد وسرعة تغير الظواهر الاجتماعية التي تتأثر بعدة متغيرات.
- تعدد الأفراد الذين يجمعون البيانات للبحوث الوصفية، وذلك يؤدي إلى اختلاف طرق جمعها.

ثانيا: المنهج التاريخي:

يعد المنهج التاريخي من أهم المناهج التي لا يمكن الاستغناء عنها في معظم الدراسات الإنسانية والاجتماعية، لاسيما الدراسات القانونية، مما يتطلب تناوله بالدراسة، وسنتطرق إلى تعريف المنهج التاريخي، أهميته، خطواته، أهدافه، تطبيق هذا المنهج في العلوم القانونية، وأخيرا تقييمه وذلك في الآتي:

1- تعريف المنهج التاريخي

يعرف التاريخ بأنه:" **سجل الوقائع وأحداث الماضي المكتوبة والموصوفة بفكر ناقد للوصول للحقيقة الخالصة، ويضم هذا السجل ماضي الإنسان ونشاطاته في مختلف ميادين الحياة الدينية والسياسية والاقتصادية والتربوية والاجتماعية. ولهذا، من الصعب فصل الأحداث والوقائع الماضية عن البيئة المحيطة بها**"[56]

أما المنهج التاريخي هو الطريق الذي يختاره الباحث في جمع معلوماته العلمية في معالجة الموضوع، ويربط هذا المنهج بين الحاضر والماضي والمستقبل، ويعتمد على أدوات ومصادر وأدلة يمكن استخدامها بعد التأكد منها ، لذا أي بحث بغض النظر عن الأسلوب المتبع فيه لا يستغني عن الاستعانة بمعطيات المعرفة التاريخية، ذلك أن التاريخ غني بالتجارب والمعالجات والبراهين، وهي مفيدة للباحث.

[56] محمد عبد العال النعيمي وآخرون، المرجع السابق ، ص 252.

لأن معالجة أي ظاهرة أو مشكلة، لابد أن يكون لها تاريخها، لذا برزت أهمية المنهج التاريخي في كافة العلوم.[57]

يستمد المنهج التاريخي من دراسة التاريخ، إذ يعمل الباحث في مجال التاريخ على دراسة الماضي وفهمه وربطه بالحاضر ومن ثمة التنبؤ ووضع خطة للمستقبل.

ويمكن تعريف المنهج التاريخي بأنه:" مجموعة من الأساليب والخطوات التي يتبعها الباحث التاريخي للوصول إلى الحقيقة التاريخية، واعادة بناء الماضي بكل وقائعه وأحداثه في حدود الزمان والمكان التي وقعت فيه تلك الأحداث.

ويعرف أيضا بأنه:" هو وضع الأدلة المأخوذة من الوثائق والسجلات مع بعضها بطريقة منطقية، والاعتماد على هذه الأدلة في تكوين النتائج التي تؤدي إلى حقائق جديدة، وتقدم تعميمات سليمة عن الأحداث الماضية أو الحاضرة أو على الدوافع والصفات الإنسانية.

كما يعرف بأنه:" مجموعة الطرائق والتقنيات التي يتبعها الباحث التاريخي والمؤرخ، للوصول إلى الحقيقة التاريخية واعادة بناء الماضي بكل دقائقه وزواياه، وكما كان عليه في زمانه ومكانه، وبجميع تفاعلات الحياة فيه، وهذه الطرائق قابلة دوما للتطور والتكامل، مع مجموع المعرفة الإنسانية وتكاملها، ونهج اكتسابها.

وبذلك يقوم المنهج التاريخي على دراسة وتحليل الماضي، ذلك أنه غالبا ما يصعب علينا فهم الشيء دون الرجوع إلى ماضيه. فالحياة الحالية تعتمد على الحياة الماضية، وهي امتداد لها، والبحث التاريخي يعتمد على مصادر كتبت مسبقا، يتم الاطلاع عليها وتجميع المعلومات من خلالها، فلا يمكن أن تتضح الحقائق، ولا تصح الفروض، إلا من خلال مادة كتبت أو دونت بشأنها.

وبالتالي يقوم المنهج التاريخي بدراسة الوقائع والحوادث الماضية وتحليل المشكلات الإنسانية، والسعي لفهمها حتى نفهم الحاضر من خلال أحداث الماضي، ونتمكن من التنبؤ بالمستقبل، ذلك أن الماضي يتضمن الحاضر والحاضر يتضمن المستقبل[58]

---

[57] مروان عبد المجيد إبراهيم، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، مؤسسة الوراق، عمان، ط1، 2000، ص147

[58] مروان عبد المجيد إبراهيم، مرج سابق ص 147

2- أهمية المنهج التاريخي:

يعد المنهج التاريخي من أهم مناهج البحث العلمي وذلك للأسباب الاتية:

- اتساع وتشعب مجالات استخدامه، إذ لا يقتصر على التاريخ فحسب، بل يستخدم أيضا في مجال العلوم الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية...إلخ، طالما المطلوب هو التعرف على حادثة بشرية انقضت أو تطورت عبر الماضي حتى وصلت إلى الحاضر.

- يستخدم في التعرف على أدبيات البحث السابقة؛

- يسمح بإجراء المقاربات بين المراحل الزمنية المتعاقبة والمختلفة من مراحل تطور الظاهرة محل الدراسة.

- يسمح بمعرفة تطورات المشكلات وحلولها سابقا، وكذا إيجابيات وسلبيات هذه الحلول.

- يقدم الذاكرة الجماعية..

3- **خطوات المنهج التاريخي**: يقوم المنهج التاريخي على اتباع الخطوات التالية ، والتي هي ذاتها خطوات البحث العلمي:[59] .

هذه الخطوات هي :

3-1- تحديد المشكلة العلمية التاريخية:

وهي المشكلة التي يعالجها البحث وتقوم حولها التساؤلات، وتعد عملية تحديد المشكلة بشكل واضح ودقيق من أول وسائل نجاح البحث التاريخي في التوصل للحقيقة التاريخية، لذلك تتطلب عملية تحديد المشكلة الشروط التالية:

- أن تكون المشكلة معبرة عن العلاقة بين متغيرين أو أكثر.
- صياغة المشكلة صياغة جيدة وواضحة وكاملة.
- تصاغ بطريقة ملائمة للبحث العلمي الخبري.

[59] فتيسي فوزية ، مرجع سابق ص 50

3-2- جمع الوثائق التاريخية:

تعد أهم مرحلة بالنسبة لهذا المنهج، لذا سمي بالمنهج الوثائقي، والوثائق في معناها أعم من النص المكتوب، وهي تتجسد في مختلف الشواهد والآثار وكل ما قد يكشف عن ماضي الإنسان، وهي نوعان:

*الوثائق الأصلية (المباشرة): وهي كل ما عمد الإنسان في الماضي لنقلها للإنسان الحاضر شفويا أو كتابة، وقد تكون بقايا ما تركه الإنسان في الماضي بدون قصد كالآثار.

*الوثائق غير الأصلية (غير المباشرة): وتتمثل في الأعمال العلمية والأدبية التي تدرس وتفسر الماضي، وتعد مراجع وسيطة من شأنها أن تسهل عملية البحث في التاريخ، ويستمد هذا النوع من الوثائق وجوده من الوثائق الأصلية.

3-3- **نقد الوثائق التاريخية:** بعد أن يحدد الباحث المصادر التي سيرجع إليها في بحثه، ينتقل إلى نقد الوثائق، وذلك من خلال التأكد من صحة الوثيقة التي سيعتمدها والتأكد من شخصية صاحب الوثيقة، وكذا زمان ومكان كتابتها، ويتمثل أساس ومبرر النقد في الحذر والشك في معلومات الوثيقة التاريخية، ويمر النقد بمرحلتين هما:

* **النقد الخارجي:** يتأكد فيه الباحث من صدق الوثيقة من حيث مظهرها وأصالتها او التأكد من زمانها ومكانها بمعنى أدق هل هي مزورة أم غير مزورة، كالتأكد من لغة الوثيقة وأسلوب كتابتها والخط الذي كتبت به (طباعتها).

*النقد الداخلي: بعد التأكد من صدق الوثيقة من خلال النقد الخارجي، ينتقل الباحث لنقدها داخليا، بمعنى نقد محتوى الوثيقة والنظر في مدى صدق معلوماتها، ويتحرى مدى نزاهة المؤلف وسمعته واهتمامه وتخصصه بالموضوع الذي يكتب فيه[60].

3-4- **مرحلة التركيب:** تتضمن مرحلة التركيب الخطوات التالية:

- تكوين صورة واضحة حول كل حقيقة من الحقائق المكتشفة، ولكل الموضوع الذي تدور حوله الحقائق التاريخية التي تم تجميعها.

- تنظيم الحقائق والمعلومات الجزئية والمتفرقة، وتصنيفها وترتيبها على أساس مقاييس ومعايير منطقية بحيث تتجمع المعلومات المتجانسة في مجموعات وفئات مختلفة.

-

---

[60] للتوسع أكثر، يمكن العودة الى: ابراهيم أبراش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2008 ص-ص 144-147

- ملء الفراغات التي تظهر بعد عملية تصنيف وترتيب المعلومات في إطار هيكل مرتب ومنظم، وتتم عملية الملء هذه بواسطة المحاكمة، التي إما أن تكون محاكمة تركيبية سلبية، من خلال إسقاط الحادث الناقص في الوثائق التاريخية على أساس أن السكوت حجة، أو قد تكون المحاكمة إيجابية من خلال استنتاج حقائق تاريخية لم تشر الوثائق إليها.

- ربط الحقائق التاريخية بواسطة علاقات حتمية وسببية تكون قائمة بينها، وهي عملية البحث عن الأسباب التاريخية المختلفة.

فعملية التركيب لا تتحقق بمجرد جمع الحقائق من الوثائق، وانما هي عملية البحث عن أسباب الحوادث وعن علاقات الحتمية والسببية التاريخية للحوادث التاريخية، وتنتهي عملية التركيب باستخراج النظريات والقوانين الثابتة في الكشف عن الحقائق العلمية.

3-5- كتابة تقرير البحث:

بعد انتهاء الباحث من جمع المعلومات نقدها وتحليلها وصياغة وتحقيق الفروض المختلفة لتفسير الظواهر والأحداث التاريخية طبقا لأحد نظريات التفسير والتعليل التاريخي، ينتقل إلى آخر مرحلة في بحثه وهي مرحلة استخلاص النتائج وتركيبها وكتابة تقرير البحث بأسلوب علمي جيد بعيدا عن المبالغة والخيال والصور البيانية، متبعا أصول وتقنيات كتابة البحوث العلمية[61]

4- أهداف المنهج التاريخي:

من الواضح أن الظاهرة التاريخية تتصف بمجموعة من الخصائص، تشكل - مجتمعة أو منفردة - عقبات تحول دون تطبيق المنهج العلمي. إذا لم يتم التغلب عليها، وهذه الصعوبات نجدها بشكل عام في مختلف العلوم الإنسانية، لكن بفوارق متباينة بالنظر للخصائص المميزة لكل علم سلوكي.

كما أنّ الحادثة التاريخية - فضلا عن أنها إنسانية- هي حادثة اجتماعية فريدة، لها معنى أو دلالة، كما أنها لا ملاحظتها مباشرة لانقضائها منذ زمن. لذا فهي من حيث كونها خبر معرضة للكذب والتزييف، وبالتالي على المنهج التاريخي أن يتغلب على كل هذه العقبات ليتمكن من بلوغ الكليات.

---

[61] عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص 115.

وهذا هو مطلب العلم من دراسته للحوادث الفريدة، ويكون ذلك من خلال إثبات صحة الحادثة والكشف عن الروابط السببية في حوادث التاريخ، والملاحظة غير المباشرة، وبالتجريب على ما بقي من هذه الحوادث من وثائق وآثار، ومحاولة العيش في الماضي الافتراضي. مع ذلك ، فإنّ هذا لا يغني عن القول أن للمنهج التاريخي أهداف يمكن أن يحققها من خلال اعتماده في البحث العلمي ، وهي ذاتها أهداف علم التاريخ:

- التأكد من صحة حوادث الماضي من خلال استخدام الوسائل العلمية؛
- الكشف عن أسباب الحادثة من خلال ارتباطها بما قبلها أو بما عاصرها من حوادث؛
- الكشف عن معنى الحادثة أو الظاهرة.

5- تطبيق المنهج التاريخي في العلوم القانونية:

لا شكّ أن القانون يمتدّ بجذوره الى عقود تاريخية عميقة، لذلك فإنّ دراسة الأنظمة القانونية عبر مختلف مراحل التاريخ ليس من السهولة بمكان، خاصة ما قد يشوب هذا الطريق من مخاطر الفهم الخاطئ والتزييف والابتعاد عن الموضوعية.

لهذا ينبغي القيام بذلك في إطار المنهج التاريخي، الذي يضبط طريقة تفكير الباحث في الظواهر التاريخية وتاريخ النظم القانونية، وذلك من خلال مقارنة مختلف الأنظمة القانونية في كافة الحضارات، بهدف تتبع المراحل التي مر بها القانون وأسباب تقدمه أو تغيره، لنتمكن بعد ذلك من تحديد خلفيات وأهداف القانون في الحاضر ووضع معالمه في المستقبل[62].

فالمنهج التاريخي له دور حيوي وأصيل في مجال الدراسات القانونية التي تتمحور حول الأحداث والظواهر القانونية والتنظيمية المتطورة، لكونها أحداث وظواهر اجتماعية وانسانية في الأصل، فيقدم هذا المنهج الطريقة العلمية الصحيحة للكشف عن الحقائق التاريخية للنظم والأصول والعائلات والمدارس والنظريات والفلسفات والقواعد والأفكار القانونية والإدارية والتنظيمية.

ومن خلال المقارنة ببعضها وكيفية الثورات على الأنظمة الاستبدادية، وذلك لإدراك أفضل لطبيعة العلاقات بين المجتمعات البشرية وتطورها من ناحية وبين القانون وتطوره من ناحية أخرى، للاستفادة من ذلك في الابتعاد عن السلبيات السابقة، ولتطوير الإيجابيات الحالية، بالاستناد على خبرة الماضي.

---

[62] رشيد شميشم، المرجع السابق، ص174

كما أن قيمة وقوة ومنفعة المنهج التاريخي تزداد في ميدان العلوم القانونية المتعلقة بالأفكار، النظريات وجذورها وأصولها، لأن الحاضر وليد الماضي، ومع ذلك كله فالعلوم القانونية لا تعنى بالماضي فقط، وانما هي معنية أيضا بالحاضر والمستقبل، لذا رغم أهمية المنهج التاريخي فإنه لا يكفي كمنهج وحيد للبحث القانوني[63].

وعلى كل الحال فان للمنهج التاريخي دور لا يستهان به في مجال القانون، لاسيما في إطار تتبع تطور المفاهيم والظواهر عبر تعاقب المراحل الزمنية في مختلف فروع القانون، فيظهر اعماله جليا في العديد من الموضوعات التي لها أصول تاريخية مثل: أصل نشأة الدولة، القانون، الجريمة وغيرها.

6- تقييم المنهج التاريخي:

رغم الدور الرائد للمنهج التاريخي في مجال إعماله في مختلف العلوم الإنسانية، لاسيما الاجتماعية منها في إطار الدراسات التاريخية التي تمدنا بمختلف الحقائق التاريخية، التي تفيد في فهم الماضي والتنبؤ بالنسبة للمستقبل، إلا أن هذا المنهج لم يسلم من النقد في العديد من النقاط – التي لا تنقص من قيمته.

من بين أهم المؤاخذات التي تطاله نذكر:

- تعد المعرفة التاريخية معرفة جزئية بحكم طبيعتها، إذ لا يمكن الوصول لمعرفة كلية للماضي، نتيجة تعرض مصادر المعرفة التاريخية للتلف والتزوير.

- يتعرض الباحثون الذين يستخدمون الأسلوب التاريخي لصعوبة واضحة في إعمال المنهج العلمي في البحث، نتيجة طبيعة الظاهرة التاريخية وطبيعة مصادرها وصعوبة إخضاعها للتجربة ووضع الفروض والتنبؤ بالمستقبل؛

- تعد المادة التاريخية أكثر تعقيدا من المعلومات والمعارف في مختلف ميادين الحياة الأخرى، لذا يصعب على الباحث وضع الفروض واختبارها لعدم بساطة علاقة السبب بالنتيجة في تحديد الحوادث التاريخية، نتيجة تشابك الأسباب مما يصعب رد النتيجة إلى أحدها.

- عدم خضوع المادة التاريخية للتجربة، مما يصعب إثبات الفرضيات والتحقق منها، فالمصادر التاريخية عرضة للخطأ ولابد من الاستناد إلى ملاحظات الآخرين وأقوالهم، ذلك أن الباحث لا يتمكن من الاتصال المباشر بالمادة التاريخية؛

---

[63] صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص – ص 136-137

- صعوبة الحصول على نتائج قابلة للتعميم، لارتباط الظاهرة التاريخية بظروف زمنية ومكانية يصعب تكرارها بذات الدرجة من الدقة في زمن آخر غير الزمن الذي وقعت فيه.

- تتبين سلبية هذا المنهج في صعوبته أحيانا، حيث تدور في معظمها حول التمييز بين المقبول أو المردود من مختلف الحقائق والبيانات والمعلومات التي تم جمعها.

ثالثا: المنهج الاستقرائي .

لا يمكن اغفال دور المنهج الاستقرائي في مجال القانون، لاسيما في مجال القضاء، لذا سنتناوله بالدراسة من خلال تحديد تعريفه، تمييز الاستقراء عن المفاهيم المشابهة له، خصائص هذا المنهج، أنواع الاستقراء، وخطوات المنهج وأخيرا تطبيقه في مجال العلوم القانونية فيما يأتي:

1- تعريف المنهج الاستقرائي

يتميز المنهج الاستقرائي عن المناهج الأخرى لكونه يتناول موضوعا ما يحتمل مجموعة من الحوادث والأشياء التي يلاحظها الإنسان بشكل مباشر، فهو المنهج الذي يدرس أحداث ووقائع الكون المادي المحسوس، الذي يمكن أن يدركه الإنسان من خلال الحواس، وبذلك يعتمد هذا المنهج على الملاحظة ثم التجربة، حيث ينتقل فيه الباحث من الخاص إلى العام[64].

كلمة استقراء هي ترجمة للكلمة اليونانية (Enay Wyn)، وتعني "يقود"، ويقصد بها حركة العقل للقيام بعملية تؤدي إلى الوصول إلى قانون أو مبدأ أو قضية كلية تحكم الجزئيات التي تخضع لإدراكنا الحسي، وقد استخدم أرسطو هذا المصطلح بثلاث معان:

- في كتاب (Tobics) والذي يعد من الاعمال المنطقية لأرسطو، يحدد فيه الاستقراء بأنه الانتقال من الجزئيات إلى الكليات؛- وفي "التحليلات الأولى" يعني الاستقراء الانتقال من خلال الإحصاء العددي لكافة الحالات.

وفي "التحليلات الثانية" حسب أرسطو فكلمة استقراء تعطينا معرفة جديدة من خلال البيان الكلي المتضمن في الجزئيات المعروفة لنا تماما[65].

---

[64] إياد خالد الطباع، الوجيز في أصول البحث والتأليف، منشورات وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، (دون معلومات أخرى)، ص41

[65] عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص146

2- تمييز الاستقراء عن المفاهيم المشابهة له:

يتميز ويختلف الاستقراء عن بعض المفاهيم المشابهة له، كالاستنباط والقياس، وسنوضح ذلك في الآتي:

2-1- التمييز بين الاستنباط والاستقراء:

يتمثل الاستنباط في مجموعة من العمليات الذهنية تدور كلها في العقل بعيدة عن الواقع.

لذا يحاول الباحث في الاستنباط إثبات أن ما يصدق على الكل يصدق أيضا على الجزء، وذلك من خلال إثبات أن الجزء يقع ضمن الكل.

في حين يبدأ الباحث في الاستقراء بملاحظة الجزئيات ليستمد منها القوانين أو النظريات وذلك من خلال الانتقال بنتائج اختبار حالات محددة من حالات الواقع اللانهائية إلى تعميم هذه النتائج إلى مختلف الحالات التي تنتمي إلى ذات النوع وان لم يتناولها الاختبار الفعلي.

ويكمن الاختلاف بين المنهجين في أن الاستنباط يدور في ذهن الباحث كلية بعيدا عن الواقع المقصود، في حين يركز الباحث في الاستقراء على دراسة حالات محددة بطريقة تجريبية، وهو ما يحد من إمكانية وصول الاختبار مستوى التعميم، لذا فإن الجمع بين الأسلوبين من شأنه أن يؤدي إلى نتائج أفضل.

وبالتالي فالمنهج الاستنباطي هو بخلاف المنهج الاستقرائي يقوم على الانتقال من المقدمات

إلى النتائج، وبمعنى أخر من العام إلى الخاص، أو من المبادئ إلى النتائج، وقبول صحة المقدمات يؤدي إلى قبول صحة النتائج، وتسمى المعرفة السابقة مقدمة، أما المعرفة الجديدة فتسمى نتيجة، مثال: كل إنسان مفكر = (مقدمة كبرى)، سليم إنسان(= مقدمة صغرى) سليم مفكر = نتيجة.

2-2- التمييز بين القياس والاستقراء: يظهر الفرق بين الاستقراء والقياس من خلال ما يلي:

- ينبغي أن تكون احدى مقدمتي القياس على الأقل كلية، فتكون النتيجة كلية أو جزئية، في حين تكون مقدمات الاستقراء دائما جزئية والنتيجة تبقى دائما كليةً.

- يعنى القياس بالصورة في المقدمات من غير الصدق الواقعي، في حين يعنى الاستقراء في مقدماته بالصدق الواقعي، فضلا عن التزامه بالقواعد المنطقية عند الإنسان.

– تكون نتيجة القياس صادقة مطلقا في حين تكون نتيجة الاستقراء احتمالية دائما، لأننا نصل في النتيجة الاستقرائية إلى قانون عام يتعلق بالظاهرة الطبيعية محل البحث مع أننا لم نختبر إلا مجموعة محدودة من الملاحظات، ثم نعمم حكمنا في النتيجة على هذه المجموعة موضوع البحث.

وباعتبار هذا التعميم يتعرض لظواهر المستقبل التي لم نلاحظها بعد، والتي يمكن أن تأتي بما لا نتوقعه، فإن حكمنا الآن عليها يكون دائما احتماليا لا يقينيا، ويمكن تقترب درجة الاحتمال من اليقين، إلا أنها لا تصل إليه.

– تتضمن النتيجة الاستقرائية على جديد غير مثبت في المقدمات، في حين لا يوجد في نتيجة الاستقراء الجديد، حيث أن الحكم فيها متضمن في المقدمة الكبرى.

3- خصائص المنهج الاستقرائي:

يتميز المنهج الاستقرائي بخاصيتين أساسيتين هما:

الأولى: المنهج الاستقرائي له طبيعة موضوعية:

حيث يقوم المنهج الاستقرائي على منطق موضوعي يستند إلى الأسس التي توجد في العلوم المختلفة، وقد تكون قياسية كما هو الحال في الرياضيات، وقد تكون تجريبية كما هو الحال في الطبيعيات، وقد تكون إنسانية كما هو الأمر في الاجتماعيات، وهو منطق متخصص يعالج ويدرس الطرق الخاصة التي تتبع في كل علم من العلوم المختلفة؛

الثانية: المنهج الاستقرائي له طبيعة نسبية:

يتجلى ذلك من كون المنهج الاستقرائي يتسم بالنسبية ، فنتائجه وأحكامه ليست مطلقة خالصة بل نسبية، ذلك أن العلم متجدد فالحقائق ليست نهائية، لذا لا بد من نهضة المنطق على أساس استقرائي، لاسيما وأن المنطق الحديث لا يقف عند وصف المناهج العلمية.

فهو يتناولها بالنقد والتحليل، كما يستعرض مشكلاتها ويتصدى لمختلف صعوباتها. لذا اعتبر بعض العلماء والباحثين أن الطريق الذي يمضي بالعلم قدما، هو طريق الاستقراء وليس طريق القياس، وأكد (باكون) على دور الملاحظة والتجربة وتحقيق الفروض.

4- أنواع الاستقراء: الاستقراء نوعين هما:

4-1- **الاستقراء الكامل(التام):**

ويطلق عليه أيضا الاستقراء اليقيني، ومن خلاله يعمل الباحث على ملاحظة كافة الظواهر المتعلقة بموضوع دراسته، ثم يعمل على إصدار أحكام ونتائج كلية، وهذا النوع من الاستقراء يحتاج إلى وقت.

لذلك فهو بطيء، إلا أنه دقيق وبالتالي يقوم هذا النوع على استقراء كل جزئيات الموضوع، سواء كانت أجناسا، أو أنواعا أو أفرادا، فهو انتقال الفكر من الحكم الجزئي على كل فرد من أفراد مجموعة معينة إلى حكم كلي، يتناول كل أفراد هذه المجموعة[66]

وبالتالي فهو يقوم على ملاحظة كافة المفردات الخاصة بالظاهرة لإصدار الحكم الكلي، الذي يكون عبارة عن تلخيص للأحكام على مفردات الظاهرة على سبيل الحصر التام والشامل لكافة مفردات الظاهرة4.

وحتى يعمم الباحث نتيجة الاستقراء الكامل، لابد من توافر الشروط الآتية:

- أن تكون نتيجة الاستقراء تم تقريرها في النصوص أو الملاحظات أو القواعد التي لها علاقة بتلك الظاهرة أو موضوع الدراسة؛
- أن تكون نتيجة الاستقراء قد تم تأكيد مضمونها في مواضع كثيرة، مع صحة وسلامة هذا المضمون وعدم تغيره؛
- الانتشار، ويعني أن ينشر المعنى في المجالات التي تتصل بالمشكلة أو الظاهرة التي يتم دراستها بشرط ألا يقتصر الانتشار على جزء واحد من أجزاء هذه المشكلة.

4- **الاستقراء الناقص:**

هو استقراء غير يقيني باعتباره يقوم على تفحص بعض الجزئيات فحسب، ويعني انتقال الفكر من الحكم على بعض الجزئيات إلى حكم كلي يتناول كل النوع والجنس، الذي يتضمن هذه الجزئيات، فهو الانتقال من المعرفة الجزئية إلى المعرفة الكلية.

---

[66] حسن فرحة، المرجع السابق، ص78-89

ويكتفي الباحث في هذا النوع بدراسة بعض النماذج، بعدها يحاول الكشف عن القوانين العامة التي تخضع لها جميع الحالات المتشابهة، وعليه يمكن التنبؤ بما يحدث للحالات المماثلة والتي لم يتضمنها البحث، فهو ينتقل من حالات معلومة إلى حالات مجهولة.

لذلك فإن الاستقراء الناقص يعد الأساس المنهجي الذي يستند عليه العلم، باعتباره يقوم على التعميم الذي يستهدف كشف المجهول، كما يساعد في عملية التنبؤ بمستقبل الظواهر والأحداث تحت ظروف معينة

وبذلك يمكن القول أن الباحث في هذا النوع يجب أن يخرج من الجزء إلى الكل، إذ لما يبدأ بدراسة الجزء، فإنه سيتمكن من دراسة جميع جوانب الموضوع، بالتالي التعرف على طبيعته، ومن ثمة يحصل على نتيجة يستطيع أن يعممها على الكل، إلا أن ما يعاب على هذا النوع أنه لا يقدم معلومات دقيقة.

وينقسم الاستقراء الناقص إلى نوعان:

4-2-1- الاستقراء الناقص المعلل:

يعد هذا النوع استقراء يقينيا، وذلك على اعتبار أنّ الحكم فيه يستند إلى علة مشتركة قائمة في كافة جزئياته، بمعنى أنه استقراء كمي وكيفي في ذات الوقت، يقوم على الملاحظة والتعليل معا.

مثال ذلك قولنا أن كل غاز يتعرض لزيادة الضغط عليه يقل حجمه، وكل غاز يتعرض لنقص في الضغط عليه يزداد حجمه بنسبة معينة تحث درجة حرارة معينة، وسبب ذلك أن كل الغازات لها طبيعة متشابهة، والعلة الوحيدة التي تسبب زيادة حجمها أو نقصانه هو زيادة الضغط عليها أو نقصانه.

4-2-2- الاستقراء الناقص غير المعلل:

ويعد استقراء غير يقيني، باعتبار أن الحكم فيه لا يقوم على أساس من التعليل، بل على الملاحظة فقط، مثال: معرفة صفة عرضية أو أكثر لبعض الجزئيات وتعميم هذه الصفة على كافة الجزئيات المشابهة لها.

وعليه فإن الاستقراء إما تام واما ناقص، إلا أن العلم الحديث يقوم على الاحتواء الناقص، الذي يدرس البعض أو الجزئيات ليصل إلى قانون كلي معقول.

5- خطوات المنهج الاستقرائي:

يتبع الباحث العلمي في المنهج الاستقرائي مجموعة من الخطوات تتمثل في:

5-1- **الملاحظة**: تختلف الملاحظة العادية عن الملاحظة العلمية، وتتمحور شروط هذه الأخيرة في:

- جمع المعلومات الكافية حول الظاهرة موضوع الدراسة.
- التركيز على الأمور المهمة وترك كل ما هو غير مهم؛
- استخدام الوسائل والأجهزة العلمية، لاسيما وأن الملاحظة المجردة تبقى قاصرة.
- الحرص والحذر في التفسير؛
- الحكم بشكل موضوعي والابتعاد عن الأحكام المسبقة وكل ما هو ذاتي؛
- ضرورة دقة التسجيل المباشر للظاهرة، والاعتماد على الأسس الرياضية والخبرة المسبقة.

وبذلك يكون الباحث العلمي بجمعه للبيانات والمعلومات وتحليلها العلمي وتلخيصها قد اتبع أولى خطوات المنهج الاستقرائي[67].

5-2- **الفرضيات:**

يعد الفرض تفسير افتراضي للظاهرة محل الدراسة، ومن المنطقي أن يكون افتراض العالم المتخصص يتميز عن التفسيرات العشوائية للأشخاص العاديين، كما أن الفرض الذي يضعه الباحث هو تفسير مؤقت للظاهرة، ولا يكون بالضرورة دائما صحيحا أو قطعي بصفة نهائية، فيمكن وضع فرضيات خاطئة، إلا إذا تم التأكد من صحتها من خلال التجربة العلمية.

ومن أهم ما تتميز به الفروض:

- **قابلية التحقق**، فالفرض الذي يستحيل التجربة عليه هو فرض غير علمي، لذا يجب خضوع الفرض للتجربة.
- **الواقعية**، إذ ينبغي أن يكون الفرض ينطبق على الواقع وبعيدا عن الاستحالة، للتوصل إلى بحث علمي صحيح.

---

[67] عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص 148

- **وضع أكبر عدد ممكن من الفروض واختبارها كلها.**
- **استبعاد الفروض التي لا تنطبق مع الواقع والحقيقة**، بمعنى تلك الفروض الخيالية؛.
- **أن تقبل الاختبار**، ذلك أن الاختبارات المؤقتة كافية لتصبح فروضا دائمة.

5-3- **التجربة**:

تعد من أهم خطوات المنهج الاستقرائي، حيث يقوم الباحث بعقد تجارب على الفرضيات التي وضعها، ثم يستنتج صحتها3، ذلك أن التجربة العلمية هي وسيلة أساسية للتأكد من صحة الفروض والتحقق من صحة وصف النتائج، فهي تجربة استكشافية (تحضيرية)، تجربة حاسمة (نهائية) وتجربة ضابطة (مؤكدة)، ومن أهم ما تتميز به من خصائص:

- وجوب **الاهتمام بالتفاصيل الدقيقة**: لأنه يمكن أن تكون لها أهمية كبيرة.
- **التركيز على جانب واحد**: بمعنى التخصيص للوصول إلى تعميمات.
- **التكرار**: إذ يمكن أن يقوم بها أكثر من باحث يختلفون، سواء في الزمان أو المكان؛ –
- **تؤكد صدق الافتراض**: وانّ ذلك فسيؤدي الى أن يصبح قانونا.

6- تطبيقات المنهج الاستقرائي في ميدان العلوم القانونية:

للمنهج الاستقرائي تطبيقات واسعة في مجال العلوم الطبيعية أو الرياضية، وكذا العلوم الاجتماعية والإنسانية التي تعد العلوم القانونية والإدارية أحد فروعها.

حيث تلازم عملية الاستقراء دراسة النصوص القانونية بأنواعها المختلفة في مفهومها الواقعي مع مدى انطباقها على المراكز القانونية المخاطبة بها.

فالقاعدة القانونية تتسم بالعموم والتجريد، ومتى طبقت على هذه المراكز أو الأوضاع القانونية نكون بصدد استقراء كامل أو تام، لاسيما في ميدان العلوم الجنائية، قانون الأسرة الذي معظم أحكامه مستوحاة من قواعد الشريعة الإسلامية،.

فضلا عن المجال القضائي، فحل أي نزاع أو دعوى قضائية لا يتأتى إلا بعد تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الوقائع بعد تكييفها وتحديد القانون الواجب التطبيق، حيث لا تعدو أن تكون هذه العملية العقلية القانونية إلا استدلال صاعد من الجزء إلى الكل لإصدار الأحكام القضائية، وهذا هو المثال النموذجي للاستقراء الجزئي أو الناقص.

7- تقييم المنهج الاستقرائي:

يتميز المنهج الاستقرائي بالانتقال من الخاص إلى العام (من الجزئيات إلى القاعدة العامة). ، كما يعتمد على جمع البيانات، والملاحظات، والتجارب الحسي، بالنتيجة ، فهو يمكن من اكتشاف علاقات جديدة وتوليد فرضيات في بداية البحث.

كما يلاحظ على هذا المنهج أنه يوفر أدلة دقيقة من تجارب حقيقية ويساهم في اكتشافات جديدة رغم أن نتائجه أقد تكون أقل مصداقية ويقينية لا سيما في "الاستقراء الناقص" الذي يعتمد على عينة محدودة.

رابعا: المنهج الاستدلالي:

يحظى المنهج الاستدلالي بأهمية في مجال القانون، لذا سنتطرق إلى تعريفه، مبادئه، دواته، تطبيقه في العلوم القانونية وأخيرا تقييمه، وذلك فيما يأتي:

1- **تعريف الاستدلال:** يعرف الاستدلال بأنه:" البرهان الذي يبدأ من قضايا مسلم بها، ويسير إلى قضايا تنتج عنها بالضرورة، دون الالتجاء إلى التجربة، وهذا السير إما بواسطة القول أو بواسطة الحساب.

كما يعرف أيضا بأنه:" **عملية عقلية يبدأ بها العقل من قضايا يسلم بها، ويسير إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة**"

. وحري بنا أن نفرق بين الاستدلال كعملية منطقية والاستدلال كسلوك منهجي لتحصيل الحقيقة".

فالاستدلال باعتباره عملية منطقية أولية هو كل برهان دقيق، كالقياس أو الحساب، بينما الاستدلال كمنهج فهو السلوك العام المستخدم في جل العلوم، خاصة منها لرياضيات، وهو ذلك التسلسل المنطقي المنتقل من مبادئ أو قضايا أولية إلى قضايا أخرى تستخلص منها بالضرورة ودون اللجوء إلى التجربة.68

---

68 طلعت محمد، بين وجيم عن مناهج البحث العلمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار عمار، الأردن، ط ..1 ص 11

يتميز المنهج الاستدلالي بالدقة، التي يجب لتوافرها للاستدلال أن لا ندخل في البرهان قضايا لا يمكن تبريرها إلا من خلال التجربة، ويشترط لإدخال قضايا جديدة في البرهنة الإشارة إلى ذلك صراحة، وأن يتم تحديدها بدقة، ويبين المعنى الذي يريد أن يفهمها به.

ومن ناحية أخرى علينا أن نفرق بين الاستدلال والبرهنة، فالاستدلال عملية منطقية ننتقل فيها من قضايا منظور إليها في ذاتها إلى قضايا أخرى ناتجة عنها بالضرورة طبقا لقواعد منطقية، بينما البرهنة فهي أخص من الاستدلال حيث أنّ استدلال يسلم فيه بصدق المقدمات.

لذا يهدف إلى إثبات صحة النتيجة، وعليه فالاستدلال يدلنا عن صدق النتائج، بل عن ضرورة صدورها عن مقدمات معلومة، في حين البرهنة تدلنا عن صدق ما نتوصل إليه من نتائج، باعتبارها تقوم على التسليم بصدق المقدمات.[69]

2- **مبادئ الاستدلال**: يقول الاستدلال على جملة من المبادئ أهمها:

2-1- **البديهيات**:

تعرف البديهية بأنها:" قضية بينة بذاتها، وليس من الممكن أن يبرهن عليها، وتعد صادقة بلا برهان عند كل من يفهم معناها. ويتضح من خلال هذا التعريف أن البديهية تتسم بالخصائص التالية:

- **أنها بينة بنفسها**: أي أنها واضحة بنفسها دون الحاجة إلى برهان.

- **أنها أولية منطقي**: وتعني أنها مبدأ أولي غير مستنبط من غيره من المبادئ.

- **أنها قاعدة صورية عامة**: في مقابل المبادئ الخاصة المتعلقة بحالة معينة من أحوال العلم الخاصة أو بتعريف معين، ويطلق على البديهية في بعض الأحيان بالقضايا المشتركة، وذلك لأنها مسلمة من كافة العقول وأنها تنطبق على أكثر من علم واحد.

2-2- **المسلمات (المصادرات)**: المسلمة عي " فكرة لا تحاجج على صحتها، اذ يُسلم بها تسليما، رغم عدم بيانها بوضوح للعقل، ز مع ذلك نتقبلها نظريا لفائدتها ولأنها لا تؤدي إلى تناقض"، وبذلك فالمسلمات هي تلك القضايا التي وان كانت غير بينة بنفسها، إلا أننا نسلم بها ونتقبلها نظريا لأنها لا تؤدي إلى تناقض.

---

[69] عبد الرحمان بدوي، المرجع السابق ص 84.

2-3- **التعريفات:**

التعريف هو تعبير عن ماهية الشيء المعرف بمصطلحات مضبوطة، بحيث يصبح التعريف -جامعا ومن شأنه أن يلم بجميع صفات الشيء ويمنع دخول صفات خارجة عنه، وهذين الصفتين (الجمع والمنع) هما اللتان تمنحان للشيء المعرف هويته الحقيقية، ويعد التعريف قضية أولية.

إذ تبنى بواسطته كل الاستدلالات التي تؤدي إلى نتائج لا تتناقض مع العلم والواقع، كما أنه لا يعتبر قضية عامة ومشتركة على خلاف البديهيات والمسلمات، حيث يخص الشيء وحده دون غيره من الأشياء، كما قد يكون التعريف رياضيا، وهو التعريف الثابت والقبلي والنهائي للشيء، ويمكن أن يكون تعريفا متغيرا يتطور بتطور الشيء ذاته.

3- **أدوات الاستدلال:**

تتطلب العملية الاستدلالية مجموعة من الأدوات التي يستعملها الباحث في استخراج المبادئ والنظريات من القضايا الأولية، وتتمثل في[70]:

البرهان الرياضي:

وهو يعد عملية منطقية تنطلق من قضايا أولية صحيحة إلى قضايا أخرى ناتجة عنها بالضرورة، وذلك طبقا لقواعد منطقية خالصة، ويتم التسليم بصحة المقدمات في عملية البرهنة على اعتبار أن الهدف منها هو البرهان على صحة النتائج المترتبة على المقدمات

القياس:

يعد القياس عملية منطقية ينطلق من قضايا أولية(مقدمات) مسلم بصحتها ليصل إلى نتائج افتراضية غير مضمون صحتها، لذا فهو عبارة عن تحصيل حاصل، إذ تكون النتائج المتحصل عليها موجودة في المقدمات ضمنيا، وهذا ما يجعله يختلف عن البرهان الرياضي، الذي تكون نتائجه جديدة لم تتضمنها المقدمات .

---

70 تيسي نورية ، مرجع سابق ص 65

التجريب العقلي:

ومعناه أن يقوم الإنسان في داخل عقله بكل الفروض والتحقيقات التي قد لا يتيسر له أن يقوم بها في الخارج، فكل عالم قبل أن يحقق أي شيء في الخارج يتصور كل ما يريد عمله داخل ذهنه.

التركيب: هو عملية منطقية علمية تنطلق من مقدمات صحيحة إلى نتائج معينة، وتنتج هذه المقدمات الصحيحة عن عملية استدلالية منطقية، فيتم التركيب بين هذه النتائج للوصول إلى نتائج أخرى وهكذا.

وبالتالي فالتركيب عملية عقلية تبدأ من قضية تكون صحيحة ومعلومة بهدف استخراج النتائج ومعرفة مدى صحتها.

4- تطبيق المنهج الاستدلالي في العلوم القانونية

أكثر تطبيقات المنهج الاستدلالي كانت خلال سيادة العقلية التأملية على العلم منذ عصر اليونان، بعدها طبق هذا المنهج في الدراسات القانونية، إذ كان هناك ارتباط وثيق بين الفلسفة والقانون، حيث كان ينظر للقانون على أنه علم جامد وثابت، لذا كانت جميع الدراسات تنطلق من مبادئ ثابتة في شكل مصادرات وهي في معظمها قواعد عقلية ودينية مطلقة جامدة وثابتة، لا تتغير بتغير الزمان والمكان.

وبذلك حاول العلماء والفلاسفة إيجاد روابط وأسباب وحتميات للظواهر القانونية والاجتماعية، مثلها في ذلك مثل الروابط والأسباب والحتميات التي تحكم العلوم الطبيعية، والتي تم اكتشافه.

ومن بين الدراسات القانونية التي طبق فيها المنهج الاستدلالي، ما تعلق بتفسير أصل وغاية الدولة والقانون، ظاهرة السلطة والأمة، ظاهرة الجريمة الديكتاتورية، الديمقراطية، الثورة والقيادة وغيرها من الظواهر السياسية، الاجتماعية والقانونية.

وبالتالي أسهم المنهج الاستدلالي في مجال بناء العلوم القانونية، ولا يزال يطبق بشكل واسع فيها، سواء على مستوى القضاء أم التشريع، كما يمتد ذلك لمجال الفقه.[71]

---

[71] رشيد شميشم، المرجع السابق، ص145

4-1- تطبيق المنهج الاستدلالي على مستوى القضاء:

يعمل هذا المنهج على إرشاد القاضي لحل النزاع، ذلك أن الحكم القضائي ليس إلا نتيجة لعمليات استدلالية منطقية يقوم بها القاضي بدءا من تكييف الوقائع إلى إصدار الحكم، كما سيتم توضيحه فيما يلي:

* **دور المنهج الاستدلالي في تكييف المسألة محل النزاع:**

يكيف القاضي المسألة محل النزاع ما إذا كانت مسألة واقع أم قانون، حيث لا رقابة للمحكمة العليا على مسألة الواقع، في حين تخضع مسألة القانون لرقابتها، وبالتالي يطبق القاضي طريقة القياس عند تكييف المسائل المعروضة عليه، فيعتبر القاعدة القانونية من مقومات القياس المنطقي.

لذا فإذا لم يكن حل النزاع ممكنا إلا من خلال ربط الوقائع المادية التي تشكل المقدمة الصغرى للقياس بالقاعدة القانونية التي تشكل المقدمة الكبرى للقياس، فإن هذه المسألة تكيف على أنها مسألة قانون تخضع لرقابة المحكمة العليا، في حين إن أمكن حل النزاع بربط الوقائع المادية التي تشكل المقدمة الصغرى بوقائع مادية أخرى تشكل المقدمة الكبرى، فإن المسألة هنا هي مسألة واقع لا رقابة للمحكمة العليا عليها[72].

* **دور المنهج الاستدلالي في حل النزاع القانوني:** ويتم ذلك من خلال الاعتماد على القياس المنطقي في حل النزاع القانوني، وفقا للنموذج الآتي:

- مقدمة كبرى: تمثل المبدأ القانوني
- مقدمة صغرى: تمثل الوقائع المادية
- النتيجة: وتمثل الحكم، بمعنى تطبيق المبدأ القانوني على الوقائع.

وتسمى هذه الطريقة في القياس القانوني بالقياس الاقتراني الحملي، وعليه ينبغي تحديد فرضيات القاعدة القانونية ومقابلتها بالعناصر الواقعية، فإن اندمجت هذه العناصر في الفرضيات، يكون الحل تطبيق الأثر أو الحكم الذي تقرره القاعدة العامة.

كما يمكن تجزئة القياس إلى مراحل متتابعة حتى نصل إلى النتيجة النهائية، وذلك عندما تحمل القاعدة القانونية عدة فرضيات أو تحمل عدة مبادئ قانونية، أو عندما تكون الوقائع المادية مركبة.

---

[72] فتيسي فوزية ، مرجع سابق ص 67

4-2- **تطبيق المنهج الاستدلالي على مستوى التشريع:**

يستعمل شراح القانون المنهج الاستدلالي بشكل عام في تفسير قواعد النظام القانوني الساري المفعول كما تستعين في معظم الأحيان عمليات رسم السياسات التشريعية واصدار التشريعات بالإضافة إلى مناهج البحث العلمي الأخرى بالمنهج الاستدلالي.

وذلك لما تنطلق هذه العمليات من منطلقات وفلسفة وايديولوجية النظام السياسي، الاقتصادي والاجتماعي السائد في الدولة والأمة، وتلتزم بمحتواها وروحها في إطار رسم هذه السياسات القانونية واصدار التشريعات القانونية في نهاية الأمر .

ويستند المشرع لهذا المنهج في إصدار التشريعات، فنجده ينطلق من القواعد القانونية كمقدمات كبرى ليصل إلى قواعد قانونية أخرى بواسطة القياس.

حيث يحضر فعلا ما انطلاقا من حضر فعل آخر منصوص عليه كلما كان لهذا المنع ذات السبب، فمنع التعامل بالمخدرات يأتي انطلاقا من مقدمة كبرى تتمثل في حضر كافة الأشياء التي تذهب العقل، ومن خلال هذه الآلية يمكن للمشرع أن يتصدى للمسائل المستجدة التي لا تجد لها نصا[73]

4-3- **تطبيق المنهج الاستدلالي في مجال الفقه القانون:** البحث **العلمي والدراسات** الأكاديمية: يساهم المنهج الاستدلالي في :

- **تحليل وتفسير القضايا:** يستخدمه الباحثون لتفكيك القضايا القانونية المعقدة وتحليلها وتفسيرها وتكييفها .
- **إعداد المذكرات والأبحاث:** يُعد المنهج ضروريًا في إعداد المذكرات القانونية والبحوث، لضمان اتباع القواعد المنطقية في التحليل.

عموما يمكن القول أن تطبيق المنهج الاستدلالي في العلوم القانونية لا يفيد كثيرا ، بكون هذه الاخيرة علوما إنسانية، تعالج الظواهر السلوكية وتحاول تقويمها، وهي ظواهر تتسم بالحركية، لذا تحتاج إلى منهج علمي يمكنه التكيف مع مختلف أدوارها وتقلباتها، كالمنهج التجريبي مثلا.

5- **تقييم المنهج الاستدلالي:**

كغيره من المناهج ، يتميز المنهج الاستدلالي بجملة من الايجابيات والسلبيات:

---

[73] رشيد شميشم، المرجع السابق، ص – ص 149 -150

5-1- الإيجابيات: من أهمها:

- يتميز باتساع نطاق تطبيق المنهج الاستدلالي في مجال العلوم القانونية كما سبقت الإشارة إليه، لاسيما في مجال القضاء.

- له دور مهم في تراكم المعارف في مختلف فروع العلوم، إذ بدأ بعلم الرياضيات وانتهي بالعلوم الإنسانية، بما فيها العلوم القانونية.

5-2- السلبيات: نذكر منها:

- ينظر للظواهر على أنها جامدة وثابتة ويصادر على صحة العديد من القضايا دون مناقشة مدى صحتها، ما يسمح للأهواء الشخصية بتكوين مغالطات في شكل مصادرات تبنى عليها نتائج ويسلم بصحتها؛

- المبادئ التي يقوم عليها المنهج الاستدلالي والمتمثلة في: البديهيات، المصادرات والتعريفات، كلها قضايا لا يمكن البرهنة على صحتها، ما يسمح بأعمال الأهواء وهو ما من شأنه أن يحول هذا المنهج إلى منهج اعتباطي.

خامسا: منهج تحليل المحتوى(المضمون)

يعد منهج تحليل المحتوى من أكثر المناهج استعمالا في مجال القانون، لذا سنحاول دراسة هذا المنهج من خلال تحديد تعريفه، أهدافه، خصائصه، خطواته، شروط نجاح عملية التحليل، تطبيقه في مجال العلوم القانونية، وأخيرا تقييمه:[74]

1- **تعريف منهج تحليل المحتوى:**

تعددت وتباينت التعريفات بشأن منهج تحليل المحتوى، فقد عرفه كابلان بأنه، المعنى الإحصائي للأحاديث والخطب السياسية، وعرفه بيرلسون بأنه أسلوب بحثي يتضمن الوصف الموضوعي المنسق والكمي للمحتوى الظاهر للرسالة.

[74] فتيسي فوزية ، المرجع السابق ص 69 ما بعدها .

أما استون فعرفه بأنه " **أسلوب للوصول إلى استنتاجات وذلك بالتعرف الموضوعي والنسقي على صفات محددة للرسالات، وعرفه بيزلي بأنه إحدى أطوار تجهيز المعلومات، إذ يتحول فيه محتوى الاتصال إلى بيانات يمكن تلخيصها ومقارنتها، وذلك من خلال التطبيق الموضوعي والنسقي لقواعد التصنيف الفئوي.**"

وعرف هذا المنهج أيضا كل من واليزر وويبر " **بأنه أي إجراء منتظم يستخدم لفحص مضمون المعلومات المسجلة، كما عرفه كيرلنجدر بأنه منهج لدراسة الاتصال، وتحليله** بطريقة منتظمة وموضوعية وكمية بهدف قياس المتغيرات" .

كما تمّ تعريفه على أنه:" **هو رد محتوى الشيء، أو الفكرة، أو الخطاب المحلل، إلى عناصره الأولية البسيطة، بمعنى أنها تخالف المركب المحلل في خصائصه.** ويستخدم هذا المنهج في تحليل الأوضاع السياسية، الاقتصادية والاجتماعية السائدة في أي مجتمع في الماضي أو الحاضر أو المستقبل، ويفيد هذا النوع من الأبحاث في معرفة عوامل التغير الاجتماعي، وكذا رد فعل الناس لقرارات السلطة السياسية..[75]

2- أهداف منهج تحليل المحتوى:

تتنوع وتتعدد أهداف تحليل المحتوى، ويمكن إجمالها فيما يلي:

- **التعرف على التراكيب الداخلية المكونة للمادة المحللة؛**
- **الكشف عن القوانين المنظمة للعلاقات الداخلية؛**
- **التأكد من انتماء المادة أو الفكرة المحللة؛**
- **التأكد من مطابقة الموضوع المدروس لأحد التراكيب المعروفة سابقا؛**
- **الكشف عن طرق وأساليب لتركيب مواد أخرى يحتاجها الإنسان..**

3- خصائص تحليل المحتوى:

يحدد سمير محمد حسين خصائص تحليل المضمون وفقا للاعتبارات التالية:

---

[75] عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص- ص 149 -150

- **أسلوب يعتمد تكرارات ورود الكلمات، أو الجمل أو المعاني المتضمنة في قوائم التحليل في المادة الإعلامية.**
- **التحليل يكون للجوانب الشكلية والموضوعية.**
- **ترتبط عملية التحليل بالمشكلة البحثية وفروضها وتساؤلات البحث.**
- **الاعتماد على الأسلوب الكمي بغرض التحليل الكيفي على أسس موضوعية.**

في حين وضع بيرلسون ست (6) خصائص يتسم بها منهج تحليل المضمون، تمثلت في الآتي:

- استخدامه يكون في العلوم الاجتماعية فقط.
- يستخدم أساسا في تحديد آثار الاتصال.
- لا ينطبق إلا على جوانب النحو والصرف في اللغة.
- يجب أن يكون موضوعيا.
- يجب أن يكون منظما.
- يجب أن يكون كميا.

أما الدكتور صلاح الدين شروخ المتخصص في مجال العلوم القانونية، فقد بين مجموعة من الخصائص التي يتميز بها منهج تحليل المضمون، تمثلت في :

- اتساع وتنوع مجالات ومواضيع تحليل المحتوى، بحيث يصعب تحديد عناصره وطرق تنفيذه.
- التحليل الكلي أو الجزئي للظاهرة أو المادة المحللة، فالبعض يحلله كله، كتحليل مقالة علمية أو قضية قانونية محل نزاع، والبعض الآخر يحلل عينة من كل بغرض الحكم على الكل، كتحليل عينة من الصحف.

- اختلاف طرق وأساليب التحليل بشكل كبير فيها، لاختلاف الظاهرة أو المادة موضوع التحليل
- – الانطلاق من دراسة وتحليل الجزئيات(عينة من كل) للوصول إلى الكل او الظاهرة الكلية محل الدراسة.

4- خطوات منهج تحليل المحتوى:

تقوم خطوات الباحث على تحليل الرسالة الاتصالية، سواء كانت كتب، مقالات وغيرها، وذلك لاختبار الفروض على ثلاثة أشياء هي:[76]

- خصائص الرسالة أو النص؛
- المقدمات والظروف المسبقة للرسالة أو النص؛
- الأثر المتوقع للرسالة أو النص.

وهذا يعني أن تحليل المضمون يمكن اعتباره منهجا لاختبار الفروض وليس مجرد أداة لتجميع البيانات وهناك خطوات إجرائية لابد من اتباعها عند التعامل مع تحليل المضمون هي

- – صياغة مشكلة البحث وفروضه؛
- – تحديد مجتمع العينة من صحف، كتب، برامج إذاعية...إلخ؛
- – اختيار العينة فإذا كانت صحف نحدد أي صحيفة والفترة التي تغطيها هذه الصحافة، أما إذ كانت برامج إذاعية تحدد نوع البرامج وساعات البث؛
- – اختيار وحدة التحليل، وهي أهم عناصر المنهج؛
- – تهيئ تصنيفات التحليل.
- – تأسيس نظام القياس الكمي(العد)
- – تركيز المضمون.

---

[76] إياد خالد الطباع، المرجع السابق، ص40

- – تحليل البيانات وتفسيرها.
- ويوجز الدكتور صلاح الدين شروخ أهم خطوات هذا المنهج في:
- – اختيار موضوع البحث أو العينة أو الوثيقة المراد تحليل مضمونها
- – تحديد نوعية موضوع التحليل، وكذا اشكاليته، فروضه وأهدافه
- – تأمين الوسائل والأدوات اللازمة لتحليل المحتوى المطلوب
- – استخلاص النتائج ومقاربتها بنتائج تحليل دراسات سابقة
- – كتابة تقرير البحث تبعا للمنهجية العلمية.

5- شروط نجاح عملية تحليل المحتوى:

لضمان نجاح عملية تحليل المضمون، لابد من توافر العوامل التالية:

- توفر الوسائط الكاملة للمضمون، لاسيما السجلات، الوثائق والأوعية.
- صحة وسلامة المعلومات والبيانات الداخلة في المضمون، وخلوها من أي تشويه بقصد أو من غير قصد، وتسلسل وتتابع تلك البيانات بحيث تغطي فترة الظاهرة أو جوانبها المختلفة؛
- سلامة ترتيب المضمون حتى يعطي نتائج مضمونة بجهد معقول ووقت قياسي.

6- تطبيقات منهج تحليل المحتوى في مجال العلوم القانونية

من بين تطبيقات هذا المنهج التمييز هو بين كتابات لمؤلفين مختلفين من خلال تحليل النصوص الموجودة التي لم يبين عليها صراحة اسم أي من المؤلفين، وذلك عن طريق اختيار كلمات تميز كتابات أحدهما عن الآخر، لأن لكل باحث أسلوبه الذي يستخدمه، فيكثر من استعمال ذات الألفاظ والمفردات[77] .

[77] إياد خالد الطباع، المرجع السابق، ص40

وبصفة عامة يستعمل منهج تحليل المضمون في تحليل مختلف الأوضاع المادية القائمة، سواء كانت سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، أمنية وحتى نفسية...إلخ، عبر مختلف المراحل والعصور التي يمر بها تطور المفاهيم أو الظواهر أو الأوضاع محل الدراسة.[78]

ويقوم هذا المنهج أساسا في مجال العلوم القانونية على تحليل النصوص القانونية والفقهية، الأحكام والقرارات القضائية، تقديم الاستشارة القانونية وصياغة المذكرة الاستخلاصية.

باعتبار أن كل هذه المواضيع تعتمد أساسا على تحليل النصوص القانونية لإمكانية فهمها. كما يستعمل في الأبحاث التي ينجزها الباحثين الأكاديميين، سواء من خلال الكتب القانونية، المقالات العلمية المحكمة والأوراق البحثية التي يقدمها هؤلاء الباحثين في المؤتمرات والملتقيات العلمية الدولية منها والوطنية.

ويستخدمه أيضا الطلبة في أبحاثهم الصفية الدورية في مختلف المقاييس والمقررات الدراسية المبرمجة وفي جميع الأطوار، فضلا عن استعماله في مختلف الأبحاث الأكاديمية من مذكرات ليسانس، ماستر، ماجستير وأطروحات الدكتوراه.

كل هذه المجالات تقريبا لا تخلو من استعمال منهج تحليل المحتوى، ولو في جزئية معينة، لاسيما الإطار القانوني للدراسة، إلى جانب استخدام مناهج أخرى مع هذا المنهج، وقد تكون الدراسة في أغلبها تحليلية، بمعنى أنها تعتمد بشكل أساسي على التحليل، خاصة إذا كانت الدراسة قانونية بحتة.[79]

7- **تقييم منهج تحليل المحتوى:** لهذا المنهج إيجابيات وسلبيات نذكر منها:

7-1- **الإيجابيات:** وتتمثل في:

- تمد الباحث بمعلومات وبيانات قريبة من الواقع، وبعيدة عن شبهة التزوير؛
- قدرة التحكم في هذه الأداة والسيطرة عليها؛
- تحقيق قدر كبير من الموضوعية والنزاهة.
-

[78] إياد خالد الطباع، المرجع السابق، ص40

[79] فتيسي فوزية ، مرجع سابق ص 74

- لا يحتاج الباحث إلى الاتصال بمبحوثين لإجراء تجارب أو مقابلات، ذلك أن المادة محل التحليل موجودة في الكتب أو القوانين وغيرها من الوثائق العلمية.
- إمكانية إعادة إجراء الدراسة لمرة أخرى واجراء مقارنة للنتائج مع المرة الأولى لذات الظاهرة أو مع نتائج دراسة ظواهر أخرى؛
- يمكن تطبيقه على أنواع عديدة من الموضوع.

7-2- **السلبيات:** يعتري هذا المنهج سلبيات نذكر منها:

- احتمال الحصول على النوعيات المطلوبة، وكذا الفئات التي تلزم الدراسة، نتيجة عمليات إخفاء متعمدة لعينات تحليل المضمون؛
- إمكانية حصول تشويه مقصود أو سوء تنظيم وترتيب لهذا المضمون، وهذا ما يجعل مهمة الباحث شاقة.
- تحتاج إلى جهد وصبر ووقت لاستخراج ما يمكن من نتائج ومؤشرات.
- يغلب على نتائج تحليل المحتوى طابع الوصف لمحتوى وشكل المادة المدروسة، كما أنه لا يوضح الأسباب التي أدت لظهور المادة المدروسة بهذا الشكل أو المحتوى؛
- لا يمتاز بالمرونة، ذلك أن الباحث يكون مقيدا بالمادة المدروسة ومصادرها المحدودة.
- صعوبة الاطلاع على بعض الوثائق لسريتها.
- صعوبة الحصول على إجابات للأسئلة التي تتطلب معرفة الأسباب.
- قد لا تكون المعلومات المأخوذة من تحليل المحتوى مستمدة من وثائق حقيقية، فيمكن أن تكون الوثائق مثالية وغير واقعية، ويمكن أن تكون مزورة وغير أصلية.[80]

[80] شريفة بن غذفة، منهجية وتقنيات البحث، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا ،2015-2016 ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الدكتور محمد لمين دباغين، سطيف2 ، ص41

سادسا: المنهج المقارن

رغم أن المقارنة بمفهومها الحديث كمنهج قائم بذاته، حديثة النشأة، فإنّ عملية المقارنة قديمة قدم الفكر الإنساني، إذ استخدمها كل من أرسطو وأفلاطون كوسيلة للحوار في المناقشة، بهدف قبول أو رفض القضايا والأفكار محل النقاش. وجدير بالذكر أنه كان للمنهج المقارن دور كبير في تطور علم السياسة، فقد استخدمته اليونان في دراسة أنظمتها السياسية من خلال المقارنة.

وتمت مقارنة 102 دستورا من دساتير هذه الدول، وهو ما أعتبر ثورة كبيرة في علم السياسة، كما أن الدراسات المقارنة للنظم الاجتماعية وعمليات التغيير تعد من بين الاهتمامات الأساسية في العديد من الدراسات التاريخية والقانونية والسياسية وغيرها.

واستعمل رواد الفكر الغربي مثل كومت وهوبنز...إلخ، التحليلات المقارنة للظواهر الاجتماعية للكشف عن أنماط التطور واتجاهاته، فضلا عن نماذج أخرى من الدراسة المقارنة عند العديد من رواد العلوم الاجتماعية في أعمال دوركايم، لاسيما في مناقشته لقواعد المنهج.

كما طورت المدرسة الغربية، لاسيما بعد إسهامات " دافي" و" موريه" في الدراسات المقارنة للنظرية السياسية والقانونية، ولاقت الدراسة المقارنة اهتمام رجال القانون والمؤرخين والاقتصاديين .

وسنحاول دراسة هذا المنهج من خلال تحديد تعريفه، مراحله، شروطه، أساليبه، أشكاله، طرق استخدامه، أهم مجالات تطبيقه، تطبيقه في مجال العلوم القانونية وأخيرا تقييمه.

1- تعريف المنهج المقارن:

يعرف عالم الاجتماع إيميل دوركايم المنهج المقارن بأنه نوع من التجريب غير المباشر، وجاء هذا المنهج ليكمل المنهج التجريبي، إذ يصعب في حالات معينة القيام بتجارب، فيلجأ الباحث طريقة التجربة غير المباشرة، مثل البحث في سبب وجود ظاهرة معينة في منطقة معينة.

وعليه ينبغي مقارنة هذه المنطقة بمنطقة أخرى لا توجد فيها هذه الظاهرة لاستخلاص الأسباب، وأيضا لابد من ضبط المتغيرات ذات الدلالة بالنسبة للمجتمع أو النظام أو التنظيم موضوع المقارنة.

وتتوقف عملية الاختيار هذه على نوعية التصور النظري الذي يعتمده الباحث، كما أن المقارنة هي عملية لتطبيق المنهج التجريبي أيضا، إذ تتم المقارنة بين المجموعة الضابطة والمجموعة التجريبية[81].

وقد ذهب الفيلسوف "ستيوارت ميل" إلى أن المنهج المقارن هو دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة، والمقارنة هي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر، وفي ذات المعنى عرف المنهج المقارن بأنه:" **تلك الخطوات التي يتبعها الباحث في مقارنته للظواهر محل البحث والدراسة، بقصد معرفة العناصر التي تتحكم في أوجه التشابه والاختلاف في تلك الظواهر.**"

وجاءت بعض المحاولات لتعريف المنهج المقارن في ميدان القانون على أنه، **هو ذلك المنهج الذي يتناول الظواهر والوقائع الاقتصادية والاجتماعية، وكذا القواعد القانونية التي تحكمها، بغرض الكشف عن الصلات الموجودة بين تلك الظواهر والوقائع، وعن أسباب نشوئها وتطوره**[82].

وذات الأمر ينطبق على القواعد التي تحكم هذه الوقائع والظواهر، كما عرف المنهج المقارن أيضا بأنه:" المنهج الذي يعتمده الباحث للقيام بالمقارنة بين قانونه الوطني وقانون أو عدة قوانين أجنبية أو أي نظام قانوني آخر، كالشريعة الإسلامية، وذلك لبيان أوجه الاختلاف والاتفاق بينهما فيما يتعلق بالمسائل القانونية محل البحث، بهدف التوصل إلى أفضل حل لهذه المسألة.

يعتبر البعض أن المقارنة هي محور المنهج العلمي، فمن خلالها يمكن معرفة أوجه الشبه والاختلاف، وتصنيف الخصائص للظواهر، ويهدف هذا المنهج إلى التفسير والمقارنة بين الظواهر.

وتتم فيه الدراسة في الحاضر بالرجوع إلى الماضي، وتجمع فيه بيانات قليلة عن عدد كبير من الأفراد، ويكون الهدف منها التوصل إلى نتيجة واحدة وذلك بالاعتماد على عدة أسباب وتغييرات.

وهذا المنهج شائع الاستخدام، إذ يستخدم استخداما واسعا لاسيما في مجال الدراسات القانونية والاجتماعية، كمقارنة ظاهرة اجتماعية بنفس الظاهرة في مجتمع آخر.

---

[81] رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 141

[82] نقلا عن فتسي فوزية مرجع سابق ص 77، ذكره عبد الحليم بن مشري، توظيف المنهج المقارن في الدراسات القانونية، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة محمد خيضر بسكرة، سبتمبر 2018 ص 40 ، تاريخ التصفح 12-05-2021 ، (الساعة) 10.00 ، متوفر على ال ا ربط: http:www.researchgate.net // publication/ 330994846 .

ويسمح استخدام هذا المنهج بالتعمق والدقة في الدراسة والتحكم في موضوع البحث، ومعالجة جانب من جوانبه التعمق فيه، ويمكن أن تكون المقارنة بشأن إبراز مميزات وخصائص كل موضوع من موضوعات المقارنة، وتبيان أوجه الشبه والاختلاف بينهما..

2- مراحل المقارنة المنهجية:

يمكن أن نوجزها فيما يأتي:

- جمع المعارف العلمية المسبقة والإحاطة بها قبل البدء في المقارنة، لاسيما في الدراسات المقارنة الأفقية.
- اختيار عينات المقارنة؛
- تحديد مستويات المقارنة للوصول إلى نتائج علمية واضحة، وذلك بدءا بالمرحلة التحليلية من خلال تجزئة النصوص وتحليلها واستخراج أوجه التشابه والاختلاف، وصولا إلى المرحلة التركيبية التي تتضمن هي أيضا مستويات أخرى للمقارنة.
- استخلاص نتائج المقارنة، فبعد اكمال المقارنات الجزئية ينتقل الباحث إلى مرحلة المقارنة الكلية والتي تحتوي كل جزئيات الدراسة، ثم يتم استخلاص الروابط بين مختلف القواعد القانونية من تشابه واختلاف وأسباب ذلك، بنقد موضوعي ومحايد، بعدها يصدر أحكامه التقييمية1.
- – كتابة تقرير البحث.

3- **شروط تطبيق المنهج المقارن:** حسب الأستاذ رشيد شميشم أن أهم شرطين لتطبيق هذا المنهج هما:[83]

- أن تكون الظواهر والأنظمة المقارنة متجانسة؛
- عزل المتغيرات..

أما الدكتور محمد عبد السلام فقد أورد العديد من الشروط التي يجب توافرها في المنهج المقارن وهي:

---

[83] رشيد شميشم ، مرجع سابق ص 181 و ما بعدها

- عدم تركيز المقارنة على دراسة حادثة واحدة بتجرد، أي دون أن تكون مربوطة بالتغيرات والظروف المحيطة بها، بل يجب أن تستند المقارنة إلى دراسة مختلف أوجه الشبه والاختلاف بين حادثتين أو أكثر؛

- ضرورة الحرص على جمع معلومات دقيقة حول الحادثة أو الظاهرة محل المقارنة، لاسيما إذا كانت المقارنة معتمدة على دراسة ميدانية.

- أن تكون هناك أوجه شبه وأوجه اختلاف، إذ لا يجوز مقارنة مالا يقارن، فمثلا لا يمكننا أن نقارن بين أثر التضخم على الوضع المعيشي مع أثر التدخين على الصحة، لأنهما موضوعان مختلفين ومتباعدين تماما، فلا يوجد تشابه أو إختلاف جزئي بينهما؛.

- تجنب المقارنة السطحية، إذ يتعين الغوص في الجوانب الأكثر عمقا، وذلك لفحص وكشف طبيعة الواقع المدروس وعقد المقارنات الجادة والعميق.

- أن تكون الظاهرة أو الحادثة المدروسة مقيدة بعاملي الزمان والمكان، لنتمكن من مقارنتها بحادثة مشابهة في مكان آخر أو زمان آخر أو في زمان ومكان آخرين..

4- أساليب المنهج المقارن:

يتبع الباحث في الدراسات المقارنة أساليب وطرق بغرض انجاز بحثه، ويتميز كل أسلوب بسمات تميزه عن غيره من الأساليب الأخرى، إذ تجعله مناسبا في موضوعات معينة دون أخرى، وهي تحدد في أربعة أساليب أو طرق، تتمثل في: المقابلة، المقاربة، المضاهاة والموازنة المنهجية.

4-1- أسلوب المقابلة:

يطلق عليها أيضا المقارنة بالمجانبة، وتعني أن يضع الباحث الأحكام التي تعالج موضوعا واحدا في قوانين مختلفة جنبا إلى جنب، فيقابلها مع بعض ليتمكن من معرفة أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الأحكام.

وقد أتبّعت هذه الطريقة في نهاية القرن التاسع عشر وما قبله، إذا كان الباحث يريد دراسة موضوع معين في عدة قوانين، فإنه يأخذ منها الأحكام التي تتعلق بهذا الموضوع ويضعها جنبا إلى جنب، ليتعرف على ما بينها وبين قانونه الوطني من اتفاق واختلاف.

مثال ذلك إذا أراد الباحث دراسة مصادر قانون العقوبات، عليه أن يأخذ المادة الأولى من قانون العقوبات في كل من القانون الجزائري والفرنسي والمصري.

إلا ان هذه الطريقة لا تعد دراسة مقارنة بالمعنى الحرفي، باعتبارها تجميع لمواد من قوانين مختلفة، فهي فقط تدل على معرفة الباحث بتلك القوانين، كما أن فائدتها تظهر في اعتماد الباحث في التدليل على بعض الأفكار في القوانين الأجنبية، وأنها مرحلة أولية في أساليب المقارنة الأخرى.

4-2- أسلوب المقاربة:

وقد سميت كذلك اعتمادا على عنصر القرب أو التشابه الكبير بين مختلف القوانين موضوع الدراسة، ومفادها أن يدرس الباحث أوجه التقارب بين مختلف القوانين القابلة للمقارنة.

وتتمثل في القوانين المتشابهة سواء في البنية أو الخصائص مثل لقوانين الرومانية الجرمانية، باعتبارها مستندة من مصادر قانونية مشتركة تخضع لمنهج قانوني موحد، يجعلها قابلة للمقارنة فيما بينها.

وعليه تصلح هذه الطريقة أثناء المقارنة بين قانونين بينهما نقاط تشابه كثيرة وفروق قليلة، مثل قوانين الدول التي تنتمي إلى مجموعات قانونية واحدة، كالمقارنة بين أحكام المذاهب الإسلامية المختلفة وعلى إثر ذلك تشكل علم الخلاف.

4-3- أسلوب المضاهاة:

المضاهاة ، تسمى أيضا المعارضة، وهي عكس الأسلوب السابق تقوم على تبيان أوجه الاختلاف بين منهجين مختلفين بالبنية الاقتصادية، مثل المنهج الروماني الجرماني والمنهج الأنجلو أمريكي من جهة، والمنهج الاشتراكي من جهة أخرى.

وتستعمل عند المقارنة بين قانونين مختلفين من حيث منهجهما، وتكون بينهما العديد من الفروقات، فهي تستعمل عند المقارنة بين نصوص قليلة تشتمل على مواضيع محددة، مثل المقارنة في موضوع الملكية أو العقود بين قوانين دولتين احداهما اشتراكية والأخرى رأسمالية.

4-5- أسلوب الموازنة المنهجية:

وتسمى كذلك المقارنة المنهجية، وهي تنتهي بالمقارنة إلى نتيجة إيجابية، حيث أن الأساليب السابقة تعتمد على تقرير ما هو كائن فعلا من تشابه وتباين بين قوانين عديدة، في حين الموازنة تخضع لمنهج يسمح باستخلاص نتائج نتعرف بها إلى القانون المثالي بعد دراسة أسباب التوافق والاختلاف في ظل العوامل المؤثرة في تكوين القانون

وما تجدر الإشارة إليه أن طريقة المقاربة(المضاهاة) وطريقة الموازنة المنهجية هي طرق تخرج من مجال القانون المقارن الوصفي والنظري لتشكل الطرق الأساسية في القانون المقارن التطبيقي، إذ تعطي نتائج عملية وعلمية من شأنها أن تؤسس لنظرية أو قاعدة جديدة، ولعل أهم طريقة هي طريقة الموازنة المنهجية[84]؛

5- أشكال المنهج المقارن:

للمنهج المقارن شكلان هما:

5-1- **المقارنة الكيفية**: وتتضمن عملية المقارنة الكيفية على شكلين أساسيين هما:

- جمع المعلومات حول مواضيع الدراسة والتعرف على صفاتها وأوصافها، ثم المقارنة بينها على النحو المطلوب من تلك الدراسة، ويتطلب ذلك التعرف على الظاهرة على أرض الواقع ومراقبة تطورها والعوامل المؤثرة، ويمكن أن يتطلب ذلك قيام الباحث برحلات أو جولة إلى المجتمع المراد المقارنة به؛

- يكتفي الباحث في هذا الشكل بجمع المعلومات من خلال الكتب والمقالات حول الظاهرة محل الدراسة، والتعليق على تلك المعلومات ومناقشتها بالاعتماد على ما لديه من مخزون علمي حول الظاهرة محل الدراسة، وغالبا ما تستخدم هذه الطريقة في نقد نظريات تاريخية سابقة، نظرا لظهور معلومات جديدة نتيجة الأبحاث.

5-2- **المقارنة الكمية**:

تقوم هذه المقارنة على حصر حالات الظاهرة بعدد أو بكم معين، وهنا تبرز أهمية الإحصاء ودوره في ضبط ذلك الحصر بدقة وبشكل واضح، ويشكل التعداد السكاني والإحصاءات الحيوية أهم مصادر البيانات الكمية في الدراسات المقارنة، مثل إحصاء الجرائم والعقوبات.

---

[84] عبد الحليم بن مشري، المرجع السابق، ص- ص 43-46

6- طرق استخدام المنهج المقارن:

من أهم الطرق التي يقوم عليها المنهج المقارن كما أوردها جون ستيوارت ميل هي:[85]

6-1- طريقة التلازم في الوقوع:

وتقوم على أساس التلازم بين العلة والمعلول في الوجود، فإذا وجدت العلة ظهر المعلول بالضرورة4، وتسمى هذه الطريقة أيضا بطريقة الاتفاق أو التوافق، وتستخدم عندما يكون هناك عامل مشترك واحد فقط هو السبب الأساسي في حدوث الظاهرة، فلا يمكن لها أن تحدث دون وجود هذا العامل المشترك.

مثال ذلك أن نقول أن هناك بعض الأمراض الجلدية أصابت مجموعة من النساء، وأدى هذا المرض إلى وفاتهن، فبالتالي هناك سبب أو عامل مشترك وهو أنهن استخدمن مستحضر تجميلي واحد، وكان هذا المستحضر يحمل مادة تسببت في قتلهن.

6-2- طريقة التلازم في التخلف:

وتقوم على أساس التلازم بين العلة والمعلول في عدم وجود الظاهرة، أي أنه لما تختفي العلة يختفي المعلول، ولا يقوم له أثر.

وتسمى هذه الطريقة بطريقة الاختلاف، فمثلا لما يكون هناك مجموعتين أو أكثر من مجموعة. وتشترك هذه المجموعات مع بعضها البعض في كافة الصفات، غير أن هناك صفة واحدة فقط اختلفوا فيها، فالذي أحدث الفرق بينهم هو هذه الصفة المختلفة فيما بينهم

6-3- طريقة التلازم في الوقوع والتخلف:

وهي تعني أن العلة إذا وجدت ظهر المعلول، واذا اختفت اختفى المعلول4، وتسمى أيضا بالطريقة المشتركة، وقد استطاعت هذه الطريقة أن تجمع بين الاتفاق والاختلاف في ذات الوقت. فلما يقوم الباحث باستخدام طريقة الاتفاق فإنه بذلك تمكن من الوصول إلى العامل المشترك، في حين في حالة طريقة الاختلاف يكون هذا دليل وبرهان على أن النظرية لا يمكن لها أن تحدث دون أن يكون العامل المشترك موجود..

---

[85] قتيسي فوزية ، مرجع سابق ص 81 و ما بعدها

6-4- طريقة التلازم في التغير:

ومفادها أن كل تغير يطرأ على العلة، لابد وأن يطرأ بالمقابل تغير على المعلول، نظرا للتلازم القائم بينهما. وتسمى هذه الطريقة أيضا بطريقة التغير النسبي، ففي جميع الظواهر الطبيعية أو الحالات لابد أن يكون هناك علاقة بين السبب والمسبب.

وفي حالة ما إذا حدث أي نوع من أنواع التغييرات في السبب، فمن شأن ذلك أن يؤدي حتما إلى حدوث تغييرات في المسبب أيضا، سواء في حالة الزيادة أو العكس.

فكلما زادت العلة زاد المعلول، ومثال ذلك إذا لاحظ الباحث أن الزيادة في عدد ساعات الدراسة تؤدي إلى الزيادة في تحصيل الطالب، وأن النقص في عدد ساعات الدراسة يؤدي إلى نقص تحصيل الطالب، فإن الباحث يمكنه إثبات العلاقة بين عدد ساعات الدراسة وبين التحصيل كعلاقة علة ومعلول.

6-5- طريقة البواقي:

ومفاد هذه الطريقة أن العلة لشيء ما لا تكون في ذات الوقت علة لشيء آخر مغاير للشيء الأول، كما تسمى هذه الطريقة بطريقة العوامل المتبقية.

ويمكن استخدام هذه الطريقة لما يكون الباحث العلمي على علم كامل بأجزاء كثيرة من الظاهرة.

وعليه وبسبب هذه المعلومات يمكنه أن يستنتج ما تبقى من الظاهرة من مجهول أو أمور غامضة بكيفية سهلة، فإذا عرفت العوامل المحددة والمسببة لجانب أو بعض جوانب ظاهرة معينة، فإن باقي جوانب الظاهرة يمكن ارجاعها إلى العوامل الأخرى المتبقية أو المتخلفة

7- أهم مجالات تطبيق المنهج المقارن:

هناك مجالات رئيسية يمكن أن تكون محل دراسة البحث المقارن، فهي أكثر من غيرها تكيفا مع مقتضيات المنهج المقارن ومن أهمها:

- دراسة السلوك، وذلك بالبحث عن أوجه التشابه والاختلاف بين الأنماط الأساسية للسلوك، كدراسة السلوك السياسي مثلا كالتصويت، أو دراسة السلوك الاجتماعي كالسلوك الاجرامي مثل المقارنة بين معدلات الجرائم وأنماطها في مجتمعات متباينة، أو دراسة السلوك الانحرافي في أوضاع اجتماعية مختلفة.

- دراسة نمو وتطور أنماط الشخصية أو الأنماط الدافعة والاتجاهات الاجتماعية والسيكولوجية في مجتمعات وثقافات متباينة ومتعددة مثل دراسة الشخصية، الثقافة...إلخ.

- دراسة مختلف النماذج من التنظيمات، كالتنظيمات السياسية، الجمعيات ونقابات العمال...إلخ في مجتمعات متباينة.

- دراسة النظم الاجتماعية في مجتمعات متباينة والقواعد القانونية وتحليل المعايير النظامية العامة، كدراسة الأسرة، القرابة، المعتقدات الدينية والعادات الثقافية و الاجتماعية.

- مقارنة وتحليل مجتمعات كلية مع بعضها البعض، وغالبا ما تتم المقارنة وفقا للنمط السائد للنظم أو التوجهات الثقافية فيها، كمقارنة مجتمع اشتراكي مع مجتمع رأسمالي أو مقارنة مجتمعات في مستويات حضارية متباينة، كمقارنة المجتمعات البدائية مع المجتمعات المتحضرة.

وبصفة عامة يستخدم هذا المنهج في الدراسات التالية:

- دراسات العلوم القانونية؛
- دراسات العلوم الاجتماعية والإنسانية؛
- دراسات العلوم السياسية والاقتصادية؛
- دراسات العلوم الشرعية.

8- تطبيق المنهج المقارن في مجال العلوم القانونية:

يستخدم المنهج المقارن بشكل واسع في مجال العلوم الاجتماعية ومنها العلوم القانونية، حيث لا تكاد الدراسات القانونية تخلو من استخدام هذا المنهج، وذلك لأنه لا يمكن اكتشاف نقائص أو فراغ أو عدم انسجام النظام القانوني، إلا من خلال مقارنته بنظم قانونية لدول أخرى.

والملاحظ كثرة استخدام المنهج المقارن في العلوم القانونية، لاسيما في أبحاث ومداخلات الباحثين والأساتذة الجامعيين في الملتقيات الدولية منها والوطنية، وفي كتبهم ومقالاتهم العلمية المحكمة، وكذا في الدراسات الأكاديمية الجامعية من خلال مذكرات الليسانس، الماستر، الماجستير وأطروحات الدكتوراه.

حيث لا تكاد تخلو هذه الدراسات من المقارنة، سواء بين القانون الجزائري مثلا والقانون المصري والفرنسي، باعتبار هذه القوانين تنتمي إلى نظام قانوني واحد (النظام اللاتيني)، إضافة إلى اشتمال المقارنة كذلك على دراسة السلوك الإنساني مثل مقارنة معدلات الجريمة في دول مختلفة ومعرفة وتحديد الأسباب التي تؤثر في ارتفاع وانخفاض هذه المعدلات.[86]

ونشير هنا إلى أن الدراسة المقارنة قد لا تكون في ذات النظام القانوني كما سبق الإشارة إليه، فقد تكون الأنظمة مختلفة مثلا مقارنة القانون الجزائري بأحكام الشريعة الإسلامية في قضايا متعددة قديمة وعصرية.

ومن أمثلة ذلك قضايا الأحوال الشخصية مثل الزواج، الطلاق، الحضانة، جريمة الإجهاض، إثبات النسب وغيرها من القضايا في مجالات القانون الأخرى، كما قد تكون الدراسة على مستوى ذات القانون(الدستور مثلا) خلال مراحل زمنية متعاقبة، كدراسة صلاحيات رئيس الجمهورية خلال الدساتير الجزائرية المتعاقبة بدء بأول نص تأسيسي ووصولا إلى آخر دستور.

تجدر الإشارة إلى أهمية هذه الدراسات المقارنة في مجال العلوم القانونية، ذلك أن العديد من الدول تداركت العديد من النقائص والثغرات في نطاق تشريعاتها الوطنية، وذلك من خلال الانتقادات التي وجهت لتشريعاتها، نتيجة مقارنتها بقوانين دول أخرى أو بأنظمة أخرى أكثر تطورا[87].

9- تقييم المنهج المقارن:

بالرغم من النتائج المهمة التي حققها المنهج المقارن، إلا أن له سلبيات كما له إيجابيات، فمن أهم الإيجابيات والسلبيات لهذا المنهج نذكر[88]:

9-1- **الإيجابيات:** من أهمها:

- مساعدة الباحث في اكتشاف الخصائص الكلية للظاهرة في الماضي والحاضر، والمستقبل، وذلك من خلال المضاهاة وابراز الصفات المتشابهة والمختلفة بين ظاهرتين أو مجتمعين، ومعرفة درجة تطور أو تراجع الظاهرة عبر الزمن.

---

86 رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 182

87 تيسي فوزية ، مرجع سابق ص 85

88 ابراهيم ابراش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2002.، ص179

- يتيح امكانية تقييم السياسات التشريعية الوطنية من خلال مقارنتها مع التشريعات الأخرى لمعرفة أسباب التطور.

- يمكن من الارتقاء بالقوانين والتشريعات، وذلك بتطويرها حسب ما تفرضه متطلبات الحياة الاجتماعية، ومواكبة الأنظمة وتطور القانون المقارن في مختلف دول العالم.

9-2- **السلبيات:** في مقابل ذلك له سلبيات يمكن ايجازها فيما يلي :ا

- لا يصلح تطبيق هذا المنهج إلا في حالة وجود ظواهر متجانسة، غير أنه غالبا ما تكون الظواهر غير متجانسة؛

- أنه من الصعب عزل المتغيرات، لاسيما في حالة المقارنة التاريخية..

- يغفل هذا المنهج نقطة جوهرية، هي أنه لا يمكن فصل دراسة الظاهرة الاجتماعية بمعزل عن محيطها الاجتماعي الذي نشأت فيه، لذا فهي ليست مجردة من الارتباطات الاجتماعية والحضارية وهذا الاغفال يقوم به أيضا أصحاب المنهج المقارن.

- المقارنة التي تتم من خلال هذا المنهج ظاهرية وليست داخلية، لذا تعد مقارنة غير عميقة باعتبارها تقتصر على اظهار أوجه التشابه والاختلاف بين الظواهر، إذ يمكن أن تكون هناك اختلافات كامنة خلف هذا التشابه والاختلاف، إلا أنها غير ظاهرة، وهو ما يجعل دراسة الباحث مجرد تعميمات سطحية؛

- لا يوضح هذا المنهج سبب وجود الظاهرة والمؤثرات السلبية والايجابية التي ساعدت على ظهورها.

- لا يوضح هذا المنهج تبيعات المقارنة، فبعد معرفة أوجه التشابه والاختلاف لا يبين تبيعات وآثار هذه الصفات التي اكتشفها، كما لا يبين تأثيراتها على الظواهر الاجتماعية الأخرى؛

- يمكن أن تحدث تغييرات جذرية رئيسية في الفترة الزمنية بين المقارنة الأولى والثانية، وذلك عند مقارنة ظاهرة معينة في فترتين زمنيتين مختلفتين، وهو ما من شأنه أن يؤثر على صدق نتائج المقارنة وثباتها[89].

---

[89] نفس المرجع ، ص 188

خلاصة: يمكن القول أن تعدد مناهج البحث العلمي ، يعد في حد ذاته ثراء ، و تيح للباحثين على مختلف مستوياتهم عدة أدوات لإعداد بحوثهم وفقل لمنهج علمي أصيل و موثوق .

غير أن خصوصية العلوم القانونية المرتبطة أساسا بالسلوك الانساني ، يجعل من هذه المناهج تختلف في استعمالاتها في هذه العلوم ، حيث تنفرد بعضها بدرجة ملائمة و تناسبية أكثر من غيرها . لكن تبقى طبيعة الموضوع ، و الغاية المواد الوصل اليها هي المحدد بشكل كبير لطبيعة المنهج الواجب الاستعمال .

خاتمة:

لقد حاولنا من خلال هذه المطبوعة المبسطة و التي اردناها أن تكون بأسلوب عملي تمكين الطالب المقبل على اعداد بحوث علمية في مختلف المستويات من التحكم من مختلف مفاهيم المبحث العلمية النظرية و تقنياته العملية .

ذلك أن البحث العلمي والمعرفة العلمية أصحب اليوم أكثر من أي وقت مضى، مقياسا للتقدم والرقي ونجاح الإنسان ورفاهيته. فهي التي تمكنه من فهم مختلف المسائل التي يواجهها في حياته اليومية، فيجتاز بها العقبات ويتدارك الأخطاء ويتخذ الإجراءات اللازمة ويقترح الحلول المناسبة، التي من شأنها أن توصله إلى ما يرغب في تحقيقه. وقد كان الإنسان في بداية عهده يعتمد على الأساطير والخرافات والخيال والحدس، كوسيلة لفهم ما يحيط به في الكون من ظواهر وأحداث، إلا أنه مع تطور التفكير العلمي للإنسان تطورت حياته

وتقدم العلم واهتدى إلى أساليب وطرق تساعده في الكشف عن العديد من الظواهر التي كان يجهلها، وكان لمناهج البحث العلمي دورا أساسيا في الكشف عن تلك الظواهر ومساعدة الإنسان على فهم ما يحيط به، وقد خلصنا من خلال ما تقدم إلى أن:

– البحث العلمي يعد استقصاء منظم يقوم به الباحث للكشف عن الحقيقة العلمية وايجاد الحلول لمختلف المشكلات القائمة، وذلك باتباع طرق وأساليب ومناهج علمية، وبذلك فان للبحث العلمي أهمية كبيرة في الكشف عن الحقائق والمعلومات والوصول إلى نتائج جديدة، لذا ما على الطالب للنجاح في إعداد بحثه وفقا للأصول العلمية المنهجية، إلا الاهتمام والاستعداد والتدريب المستمر والتعلم والعمل بمختلف التوجيهات المقدمة من الأساتذه.

– التفكير العلمي هو نشاط العقل في حل مختلف المشاكل التي تواجه الإنسان، وقد تطور التفكير العلمي للإنسان من مرحلة إلى مرحلة أخرى عبر الزمن إلى أن وصل إلى المعرفة العلمية الحديثة، التي كانت السبب في التقدم العلمي والتكنولوجي الحالي، رغم العقبات التي تواجهه لحد الساعة، كالأساطير والخرافات، التعصب، الإعلام المضلل...إلخ.

– لمناهج البحث العلمي باختلاف أنواعها أهمية كبيرة بالنسبة للباحث القانوني، فالإلمام بها يسهل عليه مهمته في إنجاز مختلف أبحاثه، لما لها من دور في تنظيم الفكر والعقل. وبالتالي تفسير الظواهر والأحداث بصورة منظمة، كما تجعله حريصا على اتباع القواعد العلمية المنهجية في أبحاثه.

غير أن بعض المناهج نجد أن استعمالها يكون أكثر في العلوم الطبيعية والرياضية، كالمنهج التجريبي مثلا، أما في مجال قانون الأسرة فنجد استعمال مختلف المناهج السابق الإشارة إليها ولو في جزئيات معينة من الدراسة مع الاعتماد على المنهج المقارن والمنهج التحليلي بشكل أكبر في أغلب الدراسات. ولا يفوتني في ختام هذا المقرر أن أنوه إلى بعض الملاحظات هي:

- ✓ الاهتمام أكثر بالمنهجية في الدراسات الجامعية و جعها مقررا في كل مراحل التعليم الجامعي ، بدء بالسنة الأولى ليسانس الى غاية الطور الثاني من المساتر، و هذا من شأنه أن يرقى بالبحث العلمي والباحث واعطاء الأولوية لهما، باعتبارهما أساس الرقي والتقدم، وذلك من خلال توفير الأدوات المنهجية اللازمة تماما مثلما نسهر على توفير الأجهزة والوسائل العلمية الحديثة اللازمة لذلك، كالمراجع العلمية المختلفة منها الكتب مثلا.

- ✓ العمل على ترسيخ التفكير العلمي في المجتمع، والابتعاد عن الأساطير والخرافات...إلخ، لعدم صدق نتائجها.

- ✓ العمل على محاولة توحيد قواعد المنهجية في المجال القانوني على المستوى الوطني، بالنظر للاختلافات التي قد تكون أحيانا جوهرية بين الباحثين في هذا المجال، ما ينعكس سلبا على مستوى فهم وادراك الطالب أو الباحث.

مهما يكن، يبقى التحكم في منهجية البحث العلمي، بكل تقنياتها من أهمَ مميزات النجاح في اعداد العمل الاكاديمي ، حيث تمكن من اخراجه على الشكل والصورة التي تزيد من قيمته العلمية و تسهل استغلاله .

كما يعطي نظرة على قيمة المجهودات التي يكون الباحث قد بذلها في اخرج عمله ، خصوصا اذا اتسم العمل بلغة سليمة و قوية وعلمية .

وهذا ما يعكس حقيقة شخصية الطالب العلمية ، على اعتبار أن المعارف هي قيم متداولة بين غالبية الباحثين الذين كثيرا ما يتشاركون نفس المصادر في تحصيلها ، لذلك تبقى المنهجية و التقديم هي السمة التي تصنع الفرق بين الباحثين.

قائمة المراجع المعتمدة :

أولا: الكتب

01 باللغة العربية :

- ابراهيم ابراش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان،2002.
- إبراهيم ابراش- أحمد شلبي، كيف تكتب بحثا أو رسالة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط6، 1962.
- إياد خالد الطباع، الوجيز في أصول البحث والتأليف، منشورات وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، (دون معلومات أخرى)
- حسين فريجه، تطور مناهج العلوم القانونية عبر العصور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2014.
- خالد حامد، منهج البحث العلمي، دار بجاية، الجزائر، ط1، 2003.
- ذوقان عبيدات وآخرون، البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، ط17،2010.
- رحيم يونس كرو العزاوي، مقدمة في منهج البحث العلمي، دار دجلة، عمان، ط1، 2002.
- رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
- زكي نجيب محمود، أسس التفكير العلمي، دار المعارف للطباعة والنشر، القاهرة، العدد رقم 4 من سلسلة كتابك، دون سنة النشر.
- صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة (الجزائر)، 2003.
- عبد الرحمان بدوي، مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط3، 1977.
- عبد الله التطاوي، منهجية البحث الأدبي ومداخل التفكير العلمي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 2000.
- عبد المنعم نعيمي، تقنيات إعداد البحوث العلمية القانونية المطولة والمختصرة، دار بلقيس للنشر، دار البيضاء (الجزائر)، دون سنة النشر.
- عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي صياغة جديدة، مكتبة الرشد، الرياض، ط9، 2000.
- عصام حسن الدليمي وعلي عبد الرحيم صالح، البحث العلمي أسسه ومناهجه، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2014.
- عقيل حسين عقيل، فلسفة مناهج البحث العلمي، مكتبة مدبولي، دون مكان النشر، 1999.
- علي مراح، منهجية التفكير القانوني نظريا وعمليا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 2010.
- عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق اعداد البحوث العلمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
- عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، دون سنة النشر.
- فؤاد زكريا، التفكير العلمي، العدد 3 من سلسلة كتب ثقافية شهرية، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مارس 1972.

- قنديلجي عامر، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات، دار اليازوري العلمية، عمان، الاردن 1999

- كمال آيت منصور ورابح طاهير، منهجية إعداد بحث علمي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة (الجزائر)، 2003.

- محمد بابا عمي، مقاربة في فهم البحث العلمي، دار وحي القلم، دون مكان دار النشر، ط1، 2014.

- محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، دار الكتب، صنعاء، ط3، 2019. - محمد عبد السلام، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، مكتبة نور، 2020.

- محمد عبد العال النعيمي وآخرون، طرق ومناهج البحث العلمي، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان،2010.

- محمد عبيدات، محمد أبو نصار وعاقلة مبيضين، منهجية البحث العلمي، دار وائل .- للنشر عمان،، المملكة الاردنية الهاشمية ، 1999.

- مروان عبد المجيد إبراهيم، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، مؤسسة الوراق، عمان، ط1، 2000.

- نور الدين حتحوت، منهجية البحث في العلوم السياسية، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

- حسن شحاتة ، البحوث العلمية و التربوية بين النظرية و التطبيق ، مكتبة الدار العربية للكتاب ،القاهرة ،2001

En langue française: 02

AREZKI Dalila, Méthodologie de la recherche gradué et post gradué (cours de méthodologie générale de la recherche gradué et post gradué), édition L'odyssée, Tizi Ouzou, 2008,P 34

ثانيا: المطبوعات الجامعية:

- رؤوف بوسعدية، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، مطبوعة بيداغوجية ألقيت على طلبة السنة الثانية حقوق، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2، 2016/2010.

- شريفة بن غذفة، منهجية وتقنيات البحث، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الدكتور محمد لمين دباغين، سطيف2، 2016/2010.

- فريدة سقلاب، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية حقوق، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2012/2017.

رابعا: المقالات و المواقع الإلكترونية

- عبد الحليم بن مشري، توظيف المنهج المقارن في الدراسات القانونية، مخبر أثر الاجتهاد القضائي

على حركة التشريع، جامعة محمد خيضر بسكرة، سبتمبر 2012، تاريخ التصفح(12-00-2021، الساعة 10.00)، متوفر على الرابط:

http:www.researchgate.net // publication/

http/ www.mawdou3.com

فهرس المحتويات

المحتوي	الصفحة
مقدمة:	02
المحور الأول : في مفاهيم و أطر منهجية البحث العلمي	06
أولا : مفهوم البحث العلمي ، خصائصه و أنواعه:	06
01- مفهوم البحث العلمي :	06
أ- : تعريف البحث العلمي:	06
03- مفهوم البحث:	06
04- مفهوم العلم:	07
02- تمييز العلم عما يقاربه من مصطلحات:	07
أ- تمييز العلم عن المعرفة:	07
- المعرفة الحسية:	08
- المعرفة الفلسفية:	08
- المعرفة العلمية التجريبية:	08
ب- تمييز العلم عن الثقافة:	08
ت- تميز العلم عن الفنون	08
03- أهمية البحث العلمي:	10
ب- أهمية البحث العلمي:	10
01- : خصائص البحث العلمي و العوامل المؤثرة فيه :	10
أ- - القواعد الأساسية المؤثرة في تحديد مشكلة البحث العلمي:	10
ثانيا : : خصائص البحث العلمي:	10
ثالثا: أنواع البحث العلمي	13
1- تصنيف البحوث حسب الغرض(دوافع البحث، الطبيعة)	13
2- تصنيف البحوث على أساس الاستعمال(حسب درجة العلم، التخصص)	14
رابعا : تطور التفكير العلمي عبر التاريخ:	18

1- مرحلة الفكر البدائي:	18
2- مرحلة الفكر الديني والميتافيزيقي:	19
3- مرحلة التفكير الوضعي:	20
2- أنواع التفكير	23
3- أساليب التفكير العلمي:	24
4- خصائص التفكير العلمي:	25
ثالثا: معوقات التفكير العلمي	26
المحور الثاني تقنيات إعداد البحث العلمي (المتن و مضمونه)	32
أولا: من حيث الشكل :	32
ثانيا: مرحلة التحرير :	38
مرحلة جمع الوثائق العلمية	38
مرحلة القراءة و التفكير:	40
مرحلة تدوين المعلومات (التخزين)	42
2- طرق (أساليب) تخزين المعلومات:	43
قواعد تدوين المعلومات	43
:إنجاز البحث العلمي(قواعد التحرير)	44
المحور الثالث : في مناهج البحث في العلوم القانونية	56
أولا: المنهج الوصفي	57
1- تعريف المنهج الوصفي:	57
2- أسس المنهج الوصفي :	58
3- أهداف المنهج الوصفي:	59
4- مراحل البحث الوصفي:	60
5- خطوات المنهج الوصفي:	61
6- أنماط الدراسات الوصفية:	61
8- تقييم المنهج الوصفي:	69

ثانيا: المنهج التاريخي	70
1- تعريف المنهج التاريخي	70
2- أهمية المنهج التاريخي:	72
3- خطوات المنهج التاريخي:	72
4- أهداف المنهج التاريخي:	74
5- تطبيق المنهج التاريخي في العلوم القانونية:	75
6- تقييم المنهج التاريخي:	76
ثالثا: المنهج الاستقرائي	77
1- تعريف المنهج الاستقرائي	77
2- تمييز الاستقراء عن المفاهيم المشابهة له:	78
3- خصائص المنهج الاستقرائي:	79
4- أنواع الاستقراء: الاستقراء:	80
5- خطوات المنهج الاستقرائي:	81
6- تطبيقات المنهج الاستقرائي في ميدان العلوم القانونية:	83
رابعا: المنهج الاستدلالي:	84
1- تعريف الاستدلال:	84
2- مبادئ الاستدلال:	85
3- أدوات الاستدلال:	86
4- تطبيق المنهج الاستدلالي في العلوم القانونية	87
- تطبيق المنهج الاستدلالي على مستوى القضاء:	88

- تطبيق المنهج الاستدلالي على مستوى التشريع:	89
- تطبيق المنهج الاستدلالي في مجال الفقه القانوني:	89
5- تقييم المنهج الاستدلالي:	89
خامسا: منهج تحليل المحتوى(المضمون)	90
1- تعريف منهج تحليل المحتوى:	90
2- أهداف منهج تحليل المحتوى:	91
3- خصائص تحليل المحتوى:	91
4- خطوات منهج تحليل المحتوى:	93
5- شروط نجاح عملية تحليل المحتوى:	94
6- تطبيقات منهج تحليل المحتوى في مجال العلوم القانونية	94
7- تقييم منهج تحليل المحتوى:	95
سادسا: المنهج المقارن	97
1- تعريف المنهج المقارن:	97
2- مراحل المقارنة المنهجية:	99
3- شروط تطبيق المنهج المقارن:	99
4- أساليب المنهج المقارن:	100
5- أشكال المنهج المقارن:	102
6- طرق استخدام المنهج المقارن:	103
8- تطبيق المنهج المقارن في مجال العلوم القانونية:	105

9- تقييم المنهج المقارن:	106
خلاصة ،	108
خاتمة:	109
المراجع "	111
الفهرس	113

أ.د سامي بلعابد
رئيس المجلس العلمي
لكلية الحقوق